

النهضة اليابانية الحديثة



أ.د. رءوف عباس حامد

محتويات الكتاب

4	مقدمة.....
6	تمهيد - تكوين اليابان ما قبل النهضة.....
16	الفصل الأول - دعائم النهضة.....
17	الإصلاح الإدارى
18	الإصلاح الاجتماعى
19	الإصلاح القضائى.....
20	الجيش الحديث
21	التعليم الحديث
26	الفصل الثانى - بناء الاقتصاد الوطنى.....
28	رأس المال المصرفى
30	الصناعات الإستراتيجية.....
33	رعاية الدولة للقطاع الخاص
35	النمو الاقتصادى
38	الفصل الثالث - بناء إمبراطورية آسيوية
40	التوسع فى كوريا
41	الحرب الصينية-اليابانية.....
44	التنافس الروسى - اليابانى
44	التحالف البريطانى - اليابانى.....
45	الحرب الروسية- اليابانية.....
49	أثر التوسع الإمبريالى على النمو الاقتصادى.....
51	الفصل الرابع - الحركة السياسية
52	حركة المطالبة بالحياة النيابية
56	قيام الأحزاب السياسية

58	وضع الدستور
62	الحياة النيابية
67	الفصل الخامس - التطور الفكري
67	الفكر التقليدي
71	مرحلة الانتقال
73	مرحلة التحضر والتنوير
78	مرحلة الحرية وحقوق الشعب
79	الفكرة اليابانية والفكرة الشرقية
82	فكرة تقديس الدولة
86	خاتمة
89	المراجع
89	(أ) مراجع عربية
89	(ب) مراجع إنجليزية مختارة

مقدمة

تعانى المكتبة العربية نقصاً شديداً فى الدراسات المتعلقة بآسيا: تاريخها، وحضارتها وشؤونها السياسية والاقتصادية، ويرجع ذلك إلى اهتمام المثقفين بما يجرى فى الغرب ببعديه الأوربى والأمريكى، باعتباره المهيمن على بلادنا، والذي يأتينا منه دائماً ما يؤثر على واقع بلادنا الراهن ومستقبلها.

ورغم أننا اكتشفنا أهمية التضامن مع آسيا وأفريقيا فى مرحلة التحرر الوطنى ونسقنا سياستنا مع بلادها فى إطار حركة عدم الانحياز أيام الحرب الباردة، إلا أن ذلك التنسيق السياسى لم يترتب عليه محاولة لفهم واقع أولئك الشركاء فى النضال من أجل الاستقلال، فلم نقدم على الدراسة العلمية لتاريخ تلك البلاد وتجاربها فى إعادة بناء مؤسساتها فى العصر الحديث، ومن ثم كان حصاد التنسيق السياسى معها فى إطار حركة عدم الانحياز يفتقر إلى البعدين الاقتصادى والسياسى.

وهكذا تأخر اهتمامنا بتجارب شعوب آسيا حتى النصف الثانى من العقد الأخير من القرن العشرين عندما تأسس مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، واستطاع خلال سنوات قليلة أن يثرى المكتبة العربية بدراسات وبحوث قيمة فى هذا المجال.

ومن بين التجارب النهضوية الآسيوية، تحتل النهضة اليابانية الحديثة مركز الاهتمام عند شعوب آسيا وأفريقيا، وليس عند العرب وحدهم، فقد أثار الصعود المفاجئ لليابان من بلد مهمش لا شأن له إلى قوة إمبريالية انضمت إلى نادى الدول الكبرى قبل أن يطوى القرن التاسع عشر صفحته، أثار اهتمام العالم بقدر ما أصاب الشعوب المستضعفة البعيدة عن أخطار التوسع اليابانى بقدر كبير من الإعجاب، الذى حول التجربة اليابانية إلى نوع من "المعجزة" التى نسجت حولها هالة أقرب إلى الأسطورة منها إلى الحقيقة.

وقد كان المؤلف واحداً ممن بهرتهم التجربة اليابانية عندما أتاحت له فرصة الإقامة باليابان كباحث زائر (1972-1973)، فعكف على سبر غور التجربة عن طريق الدراسة العلمية المتأنية، حتى استطاع أن يقدم للمكتبة العربية أول دراسة للنهضة اليابانية الحديثة (عام 1980) نشرت بعنوان "المجتمع اليابانى فى عصر مايجى" أعيد طبعها ثلاث مرات خلال

عقدين من الزمان، اعتمد المؤلف فى كتابتها على المصادر اليابانية المترجمة للإنجليزية، كما استعان فى الرجوع إلى ما لم يترجم من المصادر الهامة بمن ساعده على استخلاص المادة منها من اليابانيين، كما اطلع على أهم مؤلفات مدرسة الاستشراق عن اليابان، وخاصة ما اتصل منها بعصر النهضة.

والكتاب الذى تقدمه يعتمد بالدرجة الأولى - على تلك الدراسة التى عدها بعض النقاد (رائدة) فى هذا المجال، كما يعتمد على ثمار الأبحاث الأخرى التى قام بها المؤلف، ونشر بعضها بالإنجليزية فى طوكيو وبعضها يعتمد على الكتابات الأساسية التى نشرت بالإنجليزية لمؤلفين آخرين.

ويهدف الكتاب إلى إلقاء الضوء على تجربة النهضة اليابانية، ووضعها فى مكانها الصحيح بقدر كبير من الموضوعية التى تضرب بجذورها فى أعماق تاريخ اليابان وثقافتها، حتى يتعرف القارئ العربى على حقيقة التجربة دون مبالغة تصل إلى حد الإبهار، ودون استهانة تصل إلى حد الإجحاف، لعلنا نستطيع أن نخرج من التعرف على أبعاد تلك التجربة بما يفيد أمتنا فى تطلعها إلى اللحاق بركب التقدم.

والله ثم الوطن العزيز من وراء القصد.

المؤلف

تمهيد - تكوين اليابان ما قبل النهضة

تقع اليابان في أقصى شرقى آسيا، وتتكون من أربع جزر رئيسية هي من الشمال إلى الجنوب هوكايدو، وهونشو، وشيكوكو، وكيوشو، وما يزيد على مائة جزيرة صغيرة تحف بتلك الجزر، وتكون قوساً طرفه الشمالي جزيرة سخالين وطرفه الجنوبي قبالة شبه جزيرة كوريا، ويفصل هذا القوس الذى ينتظم الجزر اليابانية عن الساحل الآسيوى بحر اليابان، وكانت بذلك اليابان على اتصال بالقارة الآسيوية من خلال سخالين وكوريا، وعبر هذين المعبرين



جاء إلى الجزر اليابانية فى القرنين الأخيرين قبل الميلاد نوعان من البشر سكنوا هذه الجزر، فجاء "الأينو" من جنوب سيبيريا إلى هوكايدو وشمال هونشو، بينما جاءت عناصر ذات أصول مغولية إلى منطقة وسط اليابان (هونشو وشيكوكو) عبر شبه جزيرة كوريا، وحمل البحر الأصفر والمحيط الهادى عناصر أخرى ذات أصول مالاوية جاءت عبر جزيرة فورموزا وجزر ريوكيو فى الجنوب.

وتلقى هذه التكوينه البشرية بظلالها على ما أصبح يسمى بالشعب اليابانى، فالأينو طوال القامة نسبيا تميل بشرتهم إلى البياض، وتضيق حدقات عيونهم فيبدون شبه مغمضى الأعين، على حين تتسم العناصر ذات الأصل المغولى بالقامة المتوسطة وميل لون البشرة إلى الشحوب (وهو ما يطلق عليه البعض خطأ اللون الأصفر)، أما العناصر ذات الأصل المالاوى فتمتاز بقصر القامة والنحافة وسمرة لون البشرة.

ورغم غموض تاريخ اليابان القديم في القرنين السابقين على ميلاد المسيح (حيث يبدأ العصر الحجري الحديث في تلك البلاد مع بداية الميلاد)، فمن المؤكد أن صراعاً دموياً دار بين العناصر التي سكنت تلك الجزر، كان ضحيته "الأيينو" أقدم سكان اليابان فطردوا أولاً من هونشو، فتجمعوا في هوكايدو، ثم تعرضوا في أوائل عصر مايجي (سبعينيات القرن التاسع عشر) إلى عملية تطهير عرقي حولتهم إلى أقلية ضئيلة العدد، ظلت مهملة حتى منتصف القرن العشرين محرومة من الخدمات الأساسية التي تمتع بها غيرهم من اليابانيين كالتعليم والخدمات الصحية وظلوا يمارسون حرفة الصيد في الغابات، يقيمون في قرى معزولة بعيدة عن العمران، أما العنصران الآخريان: المغول والمالو، فقد وحدهما الصراع ضد الأينو - على ما يبدو - فلا نسمع عن تصفيات دموية جرت بينهم على نحو ما حدث مع الأينو، ولعل من بين عوامل الوحدة بينهم تشابه درجة التطور الحضارى بينهم من حيث كونهم أهل فلاحه واستقرار كما كانت لهم خبرة بركوب البحر والاعتماد عليه مصدراً للرزق، بينما كان الأينو يعيشون مرحلة الصيد وما تطلبه من تنقل داخل الغابات بحثاً عن الرزق.

ولا يعرف المؤرخون على وجه الدقة متى بدأ اندماج المغول والمالو ليكونوا شعباً واحداً، ولعل تلك العملية استغرقت نحو القرن من الزمان أو ما يزيد على القرن ببضعة عقود، أنتج بعدها هذا الاندماج الأسطورة التي تحدد إطاراً تخيلياً لتلك المرحلة الغامضة من تاريخ اليابان القديم، تقول تلك الأسطورة بأن الأرض والسماء كانتا كتلة واحدة، ثم انفصلت السماء عن الأرض، وبعد انفصالهما هبطت الإلهة إيزانامي والإله إيزاناجي من السماء إلى جزيرة أونوكورو (الأرض)، وخلقاً معاً جزيرة اوياشيما (الجزر اليابانية)، ثم خلقاً بعد ذلك بقية الآلهة، إله الرياح، وإله الجبال والغابات، وإله العواصف، ولقيت الإلهة إيزانامي حتفها حين وضعت إله النار، وعندما اشتاق زوجها إيزاناجي لرؤيتها، ذهب إلى أرض الليل حيث التقى بها، ثم عاد مرة أخرى إلى العالم، واغتسل من تراب عالم الموت، فإذا بثلاثة آلهة يخرجون من عينيه وأنفه، ومن بين هؤلاء الثلاثة إلهة الشمس التي أعطت اسمها لليابان Nippon (أى منبع الشمس) وأنجبت بدورها الأسرة الإمبراطورية الحاكمة، ومن ثم فاليابان أرض مقدسة، يحكمها سليل الآلهة، وشعبها متميز على غيره من الشعوب التي لم يسعدها الحظ بهذا النسب فهي تعد شعوباً همجية أو متبربرة.

لقد حلت هذه الأسطورة مشكلة تكوين الشعب الياباني، وإن كانت تحمل (ضمنياً) ما يفيد اندماج المغول والمالو ليكونوا شعباً واحداً في القرن الأول للميلاد (على أكثر تقدير)، وشكلت تلك الأسطورة إطار العقيدة اليابانية التي عرفت بالشنتو Shinto (أى طريق الآلهة)، وهى العقيدة التي بنيت عليها فكرة قداسة الإمبراطور (أى ألوهيته)، واعتقاد عامة الناس أن النظر إلى شخص الإمبراطور يصيب المرء بالعمى لما يشعه سليل الشمس من ضوء وهاج، ومن ثم يخرون له ساجدين مغمضى العيون أو ناظرين إلى الأرض!!

وظل هذا الاعتقاد قائماً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما احتل الجيش الأمريكى اليابان، وأجبر الإمبراطور هيروهيتو أن يذيع بياناً بصوته يعلن فيه أنه بشر كغيره من الناس، أنه ليس إلهاً، ولا يمت للآلهة بصلة، وقد آذى هذا الإعلان مشاعر اليابانيين، ولم تختف فكرة ألوهية الإمبراطور نهائياً إلا بعد نشوء جيل جديد تربي على مناهج دراسية تركز على نفى هذه الفكرة ونقدها.

ما يعيننا هنا أن الشعب الياباني صاغ لنفسه -بهذه الأسطورة- هوية خاصة فى القرن الأول للميلاد، وكان -فى نفس الوقت- يتصل تجارياً وثقافياً بالصين، فتعلم اليابانيون من الصين الشيء الكثير فيما يتعلق بأمر الحياة اليومية فى الزراعة وبناء المدن وغير ذلك من متطلبات الحياة، كما نقلوا عن الصين طريقة الكتابة الصينية باستخدام تراكيب رمزية تخط بطريقة معينة لتعبر عن حركات صوتية، وقد جاءت "البوذية" إلى اليابان عبر الصين فى القرن الثالث الميلادى، كما جاءت "الكنفوشية" من الصين فيما بعد، وقد طوع اليابانيون كل ما اقتبسوه من الصين أو تعلموه منها لخدمة متطلبات حياتهم بقدر ما طوعوا "البوذية" و"الكنفوشية" لتتفق كل منهما مع "الشنتو" العقيدة اليابانية المتوارثة.

ولا يعنى إضفاء القداسة على الأسرة الإمبراطورية الحاكمة أن اليابان عاشت فى ظل إدارة مركزية تقبض على زمام الأمور فى البلاد دون منازع، فقد شهد تاريخ اليابان صراعات بين الطامعين فى السلطة جرت فيها الدماء أنهاراً، شارك فى بعضها أمراء من البيت الإمبراطورى، كما شارك فيها بعض القادة العسكريين، وحاول كل من هؤلاء ومن شايعه من الأتباع أن تكون له اليد العليا فى البلاط الإمبراطورى ولم يكن أمام الإمبراطور سوى أن يمنح بركاته واعترافه لمن غلب، فيخلع عليه من الألقاب ما يعطيه حق النيابة عن

الإمبراطور فى حكم البلاد، وفى بعض المراحل من تاريخ اليابان كانت السلطة الفعلية للإمبراطور لا تتجاوز أسوار قصره فى مدينة كيوتو التى كانت عاصمة البلاد.

أما المتنافسون على السلطة فكان لمن غلب منهم حق حكم البلاد حكماً مطلقاً -باسم الإمبراطور- بل وتكوين إدارة خاصة به تتولى إدارة أمور البلاد، ويخضع لها الجميع، يختار لها مقراً بعيداً عن العاصمة كيوتو حتى يتخلص من دسائس رجال البلاط، فكانت مدينة كاماكورا مقراً لهذه الإدارة التى عرفت باسم الباكو (أى الحكومة) فيما بين القرنين الثانى عشر والرابع عشر، وعادت إلى كيوتو نحو 130 عاماً لتسود البلاد بعد ذلك فترة من الفوضى والحرب الأهلية التى كان كل طرف فيها يدعى الدفاع عن الإمبراطور ومصالح الأسرة الإمبراطورية المقدسة، واستمرت خمسة عشر عاماً نجح فى ختامها أحد القادة العسكريين فى إعادة الوحدة إلى البلاد لينتهى حكمه على يد زميل له، نصب نفسه حاكماً على البلاد باسم الإمبراطور واختار مدينة إيدو Edo عاصمة لإدارته وتعاقبت أسرته على حكم البلاد لما يزيد عن القرنين ونصف القرن (1603-1868)، وهى أسرة طوكوجاوا التى كان كبيرها يتولى منصب الشوجون وهو منصب عسكري إدارى كبير، يخضع عليه الإمبراطور ويفوضه أمر إدارة البلاد نيابة عنه، على نحو شبيه بوزارة التفويض فى الدولة العباسية، بل كان وضع الإمبراطور -فى ظل ذلك النظام- يماثل وضع الخليفة العباسى، وكان وضع الشوجون يماثل وضع السلطان فى العهود السلجوقية والأيوبية والمملوكية فى تاريخ الإسلام.

واتجه نظام طوكوجاوا الإقطاعى إلى انتهاج سياسة تضمن استمراره، قامت على تجميد بنى المجتمع من خلال القيود والضوابط التى فرضت على كل طبقة من طبقاته، فكان لكل منها زيتها الخاص وعاداتها الخاصة، وقيمها السلوكية الخاصة بها، والتى تختلف كثيراً عن الطبقات الأخرى، وكان التميز واضحاً جلياً بين طبقة المحاربين (الساموراي) وطبقة العامة من الفلاحين، فأصبح المجتمع -فى ذلك العصر- يشتمل على مجموعة من الفئات الاجتماعية التى تلو بعضها بعضاً تبعاً لدرجة سموها من الناحية الاجتماعية، ولم يجد الناس غضاضة فى هذا التميز الاجتماعى لأن فكرة "المساواة" لم تكن واردة فى عقيدة "الشننوتو" التى يؤمن بها اليابانيون، فالناس -عند الشننوتو- غير متساوين لأن دماءهم ليست

واحدة: الإمبراطور -مثلاً- تجرى فى عروقه دماء الآلهة، وعلية القوم تجرى فى عروقهم دماء نبيلة، أما عامة الناس (الفلاحين) فتجى فى عروقهم دماء عادية، وكذلك الحال بالنسبة للتجار (وإن كانوا أدنى منزلة من الفلاحين)، أما المنبوذون فهم ليسوا من البشر، والدماء التى تجرى فى عروقهم دماء حيوانية.

كذلك حرص نظام طوكوجاوا على إبعاد كل تأثير أجنبى محتمل على البنيان الاجتماعى للبلاد، ولما كان تأسيس النظام قد واكب المد الاستعمارى الأوروبى الإبانى والبرتغالى والهولندى فى الشرق الأقصى، فقد حرصت حكومة طوكوجاوا على إبعاد البلاد عن أية مؤثرات قد تغد من الغرب، ومن ثم حرم النشاط التبشيرى المسيحى، وطرد التجار الإبان (عام 1624) والبرتغاليين (عام 1638) وكان قد صدر قبلها بعام (أى عام 1637) قرار يمنع سفر اليابانيين خارج البلاد، نص على توقيع عقوبة الإعدام على أى شخص يغادر البلاد وذلك فور عودته إليها.

واقصر الإلتجار مع العالم الخارجى على محطة تجارية واحدة، أقيمت فوق جزيرة صناعية فى مواجهة ميناء نجاساكى، سميت بجزيرة ديشيما، وكان يفصلها عن ساحل نجاساكى جسر متحرك ينصب فى النهار ويرفع فى الليل وسمح لكل من الصينيين والهولنديين بالأتجار مع اليابان على أرض تلك الجزيرة وحدها، وتحت الرقابة المشددة لحكومة طوكوجاوا.

وقبعت أسرة طوكوجاوا على قمة الهرم الاجتماعى يليها حكام المقاطعات ثم العسكر (الساموراي)، هم جميعاً يكونون كياناً اجتماعياً متعدد الشرائح يمثل الحكام، وكان الفلاحون يشكلون كياناً اجتماعياً أدنى مرتبة، وينقسمون بدورهم إلى أصحاب الحيازات الزراعية يليهم من حيث المنزلة الاجتماعية الفلاحون المعدمون، وتحمل الفلاحون عبء إعالة طبقة الحكام بما يقدمون من ضرائب باهظة لم تترك لهم إلا فائضاً محدوداً لا يكاد يكفى لإقامة أود عائلاتهم، حتى شاع بينهم وأد الأطفال عند ولادتهم تخلصاً من نفقة تربيتهم وكانوا يرهنون الذكور من أبنائهم مقابل ما يقترضون من ديون وباعوا بناتهم للاشتغال بالحنات والدعارة لسداد ما عليهم من ديون، وحرم عليهم الانتقال من قراهم، وقد أدى بؤس الفلاحين -فى نهاية الأمر- إلى انفجار ثوراتهم فى مطلع القرن التاسع عشر، وجاء الحرفيون فى المرتبة

التالية للفلاحين، يليهم التجار لأنهم -حسب الثقافة التقليدية السائدة- يحصلون على الثروة دون عمل، ويشجعون على الحياة المرفهة، ويفسدون عقول الناس، ويقف المنبوذين خارج السلم الاجتماعي باعتبارهم أدنى منزلة من البشر، ويندرج في تلك الفئة من ولدوا لآباء من المنبوذين أو من يشتغلون بمهن دنينة كالجزارين والدباغين والحلاقين وكذلك المعوقين وأصحاب العاهات البدنية حتى لو كانوا -أصلاً- من أبناء الفلاحين أو الحرفيين.

وجرت العادة على استبعاد المنبوذين من التعداد الرسمي وإسقاط أماكن سكنهم من خرائط المدن، وكذلك استبعاد الطرق التي تمر بمساكنهم عند تقدير المسافات، وكان عليهم الإقامة في أماكن خاصة معزولة في أطراف المدن، واعتبرت نفس المنبوذ معادلة لسبع نفس من نفوس غيرهم عند القصاص.

ولكن النظام الإقطاعي الذي أقامته أسرة طوكوجاوا في اليابان، والذي عمر ما يزيد عن القرنين من الزمان، بدأ يعاني من الأزمات الاقتصادية اعتباراً من مطلع القرن الثامن عشر، تلك الأزمات التي أخذت تنخر في النظام حتى أودت به في نهاية الأمر. وترجع أسباب تلك الأزمات إلى عجز موارد الزراعة عن تلبية الحاجات المتزايدة للحكام، مما اضطرهم إلى التوسع في الاستدانة من التجار في مقابل إفساح مجال العمل لهم، فتدخل التجار في الإنتاج الزراعي لتشجيع زراعة المحاصيل النقدية، وإقامة بعض الصناعات، وخاصة الصناعات الغذائية مما أدى إلى تجاوز حدود العزلة التي فرضتها الحكومة على القرى، وبدأت القرى والمدن تتصل ببعضها البعض عن طريق التبادل التجاري.

وإزداد الحكام حاجة إلى القروض التي يفرضون على التجار تقديمها لهم بقدر ما ازداد صغار الفلاحين بؤساً وفقدوا حيازتهم لعجزهم عن سداد ديونهم، كما ازداد أثرياء الفلاحين ثراء، ومع تفاقم هذا الخلل الاجتماعي لم يجد الفلاحون سبيلاً سوى الثورة، فتعددت ثورات الفلاحين وأرهقت الإدارة في مقاومتها.

وجاء الضغط الغربي ليلعب الدور الأساسي في تفويض نظام طوكوجاوا، فبرغم العزلة التي فرضها النظام على البلاد، لم تتركها القوى الغربية وشأنها فكانت روسيا في طليعة الدول الأوروبية التي رنت ببصرها إلى اليابان منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر، كما أخذت

بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية يبديان اهتماماً بفتح موانئ اليابان للتجارة الدولية، ولكن حكومة طوكوجاوا أصدرت أمراً عام 1825 إلى حكام المقاطعات بمنع السفن الأجنبية من الاقتراب من الشواطئ اليابانية، وبعدها وصلت إلى اليابان أنباء هزيمة الصين في حرب الأفيون، أخذت حكومة طوكوجاوا تعزز قواتها العسكرية -تحسباً للمستقبل- عن طريق صناعة المدافع وتدريب الرجال على استخدامها. وعندما أدركت أن ضغط القوى الأجنبية أقوى من أن يقاوم سمحت (عام 1842) بتزويد السفن الأجنبية التي ترد إلى مرفئ اليابان -مضطرة- بالطعام والماء والوقود دون الدخول معها في علاقات تجارية، ورفضت اليابان الاستجابة لنصيحة ملك هولندا (1844) بضرورة فتح موانئها للتجارة الخارجية.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أقدر من غيرها من الدول على إجبار اليابان على فتح موانئها أمام العالم الخارجى، وبعد محاولات سلمية متعددة اقتحمت عمارة بحرية مكونة من أربع سفن حربية خليج إيدو (8 يوليو 1853) بقيادة الكومودور ماثيو بيرى متجاهلة تحذيرات قوارب الحراسة اليابانية، ورفض بيرى الانسحاب قبل أن يحصل على رد الشوجون على رسالة الرئيس الأمريكى التي طلب فيها ضمان المعاملة الإنسانية الكريمة للبحارة الذين تتحطم سفنهم أمام الشواطئ اليابانية، والسماح للسفن الأمريكية بدخول الموانئ اليابانية للتزود بالطعام والوقود، وقيام علاقات تجارية -إن أمكن- بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وأمهل بيرى السلطات اليابانية ثلاثة أيام لتلقى الرد على رسالة الرئيس الأمريكى، ولما كان ذلك يعنى تعرض إيدو -مركز الحكومة- للقصف فى حالة الرفض، فقد اضطرت إلى التسليم بالمطالب الأمريكية، وسمحت للعمارة الأمريكية بإلقاء مراسيها فى ميناء أوراجا، عندئذ اكتفى بيرى بتسليم رسالة الرئيس الأمريكى للشوجون، وأبلغه أنه سيحضر فى العام التالى لتلقى الرد رسمياً.

انقسمت الطبقة الحاكمة على نفسها فى كيفية الخروج من المأزق الذى وضعت فيه، فعلى حين رأى البعض ضرورة "صد البرابرة" عارض البعض الآخر ذلك لخطورته على مصير البلاد، واضطرت حكومة طوكوجاوا -لأول مرة- أن تلجأ إلى البلاط الإمبراطورى وإلى حكام المقاطعات طلباً للرأى، مما أدى إلى إتاحة فترة ذهبية للمعارضة السياسية، فوحد دعاة

إعادة السلطة كاملة إلى الإمبراطور صفوفهم مع المعادين للتدخل الأجنبي للعمل على تصفية نظام طوكوجاوا.

وذهبت الغالبية العظمى من الردود التي تلقتها الحكومة إلى التمسك بسياسة العزلة مع تجنب التورط في الحرب مع القوى الأجنبية بأى ثمن، وهو أمر صعب التحقيق، ورأت الأقلية أنه لا بد من المواجهة العسكرية ضد الاحتلال الأجنبي، وإزاء ذلك استقر الرأي على إرجاء الرد على المطالب الأمريكية لأطول فترة زمنية ممكنة، ولكن بيرى بادر بالقدوم إلى خليج إيدو -مرة أخرى- فى أوائل عام 1854 على رأس عمارة من ثماني سفن حربية وارتعدت فرائص حكام إيدو أمام مظاهر القوة تلك فوافقوا على فتح ميناءين أمام السفن الأمريكية هما هاكوداتى فى جزيرة هوكايدو، وشيمودا على طرف شبه جزيرة إيزو، كما وافقوا على مراعاة معاملة البحارة معاملة كريمة والسماح لقنصل أمريكى بالإقامة فى شيمودا.

وتضمنت الاتفاقية التى وقعت بهذا الشأن (31 مارس 1854) نصاً على معاملة الولايات المتحدة الأمريكية معاملة الدولة الأولى بالرعاية رغم أن الاتفاقية لم تنص على قيام علاقات تجارية بين البلدين.

وما لبثت بريطانيا وفرنسا وروسيا وهولندا أن وقعت مع اليابان اتفاقيات مماثلة حطمت أسوار العزلة التى فرضتها اليابان على نفسها، وحددت بذلك بداية النهاية لحكومة طوكوجاوا، لأن استسلامها للتدخل الأجنبي أعطى المعارضين لها سلاحاً ماضياً لمهاجمتها بحجة عجزها عن الدفاع عن البلاد فى مواجهة التدخل الأجنبي.

وفى أغسطس 1856، أرسلت الحكومة الأمريكية تاونسند هارس إلى ميناء شيمودا للضغط على الحكومة اليابانية من أجل توقيع معاهدة تجارية، وبعد مفاوضات طويلة حرص خلالها هارس أن يذكر للجانب اليابانى أن أساطيل الدول الأوروبية تستعد للإقلاع صوب اليابان بعد انتصارها على الصين، وأن اليابان سوف تضطر إلى تقديم المزيد من التنازلات والامتيازات لتلك الدول ما لم تسارع بتوقيع المعاهدة مع الولايات المتحدة التى تصبح نموذجاً للتعامل بين اليابان والدول الأوروبية، لذلك سارع ممثل الشوجون بالتوقيع على المعاهدة مع

هارس (29 يوليو 1858) وبموجبها تقرر فتح ثلاث موانئ جديدة أمام التجارة الأمريكية فوراً، على أن تضاف إليها اثنتان فيما بعد، وسمح للأجانب بالإقامة في إيدو وأوساكا اعتباراً من عام 1862 بالنسبة للأولى، و عام 1863 بالنسبة للثانية، وأصبح المواطنون الأمريكيون -بموجب المعاهدة- خارج دائرة السلطة القضائية اليابانية، كما ضمنت لهم حرية العبادة، وبمجرد توقيع المعاهدة الأمريكية اليابانية، وقعت حكومة طوكوجاوا معاهدات مماثلة مع بريطانيا وفرنسا وروسيا وهولندا.

وأدى الانفتاح على العالم الخارجى إلى احتكاك اليابانيين فى الموانئ والمدن التى فتحت للتجارة الخارجة (وخاصة يوكوهاما) بالأجانب فى محاولة للتعرف على ثقافتهم، وأنشأت الحكومة مدرسة لتعليم موظفيها اللغات الأجنبية، كما أرسلت الوفود الرسمية وبعثت الطلاب إلى أمريكا وأوروبا، وأقبل بعض الشباب على دراسة اللغات الأجنبية على أيدي المبشرين الأجانب وبعض المعلمين من أهل البلاد، وعلى الصعيد الاقتصادى زاد الطلب الخارجى على السلع اليابانية وخاصة الحرير الخام مما أدى إلى التوسع فى الإنتاج وارتفاع أسعار السلع محلياً، كما لعب التجار الأجانب دوراً خطيراً فى نزح الذهب من اليابان بما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد اليابانى.

ولا ريب أن هذه التطورات التى نتجت عن سياسة الانفتاح على العالم الخارجى زادت من فعالية المعارضة السياسية لنظام طوكوجاوا، واكتسبت حركة استرداد سلطة الإمبراطور ومعاداة الأجانب العديد من الأنصار من بين الساموراي، ووجهت الحركة اللوم إلى الحكومة لإبرامها المعاهدات مع الدول الأجنبية دون الحصول على موافقة الإمبراطور، ونظم أعضاء تلك الحركة حملة اغتياالات طالت بعض كبار رجال الحكومة وبعض الأجانب، وانضم إلى المعارضة بعض حكام المقاطعات الجنوبية فحرت قواتها ضد الباكفو (حكومة طوكوجاوا) وأنصارها من رجال البلاط الإمبراطورى، وبذلك أصبحت البلاد على شفا حرب أهلية.

وأيقن المعارضون لسياسة الانفتاح على الخارج أنه لا سبيل لإنقاذ البلاد سوى الإطاحة بالباكفو، وإقامة حكومة مركزية قوية تدخل الإصلاحات العسكرية والمدنية، وإزاء تفاقم الأوضاع المنذرة بوقوع حرب أهلية اضطر الشوجون إلى تقديم التماس إلى الإمبراطور الجديد مايجى طلب فيه إعادة السلطة الإدارية الكاملة للإمبراطور (نوفمبر 1867) حلاً

للأزمة التي تواجهها البلاد، واقترح تأسيس مجلسين لمعاونة الإمبراطور يضم أحدهما نبلاء البلاط، ويتكون الآخر من مجموعة منتقاة من الساموراي، على أن يصبح الشوجون - في ظل النظام الجديد- بمثابة رئيس للوزراء.

وفي آخر يناير 1868، أصدر الإمبراطور مرسوماً قضى بتجريد أسرة طوكوجاوا من إقطاعاتهم، وإلغاء الشجونية وتورط الشوجون في القيام بعمل عسكري موجه ضد حكام المقاطعات الذين وقفوا وراء إصدار هذا المرسوم الإمبراطوري، فلقبت قواته هزيمة منكرة قرب كيوتو، وفر عائداً إلى إيدو حيث أصدر أوامره بتسليم المدينة للقوات المؤيدة للإمبراطور دون قتال (إبريل 1868) وبذلك طويت صفحة من تاريخ اليابان اقتلعت معها جذور النظام الإقطاعي، وتركت التربة صالحة لقيام نظام جديد صنع النهضة اليابانية الحديثة.

الفصل الأول - دعائم النهضة

بدأ عهد جديد فى تاريخ اليابان، وتغير اسم إيدو Edo -التي أصبحت عاصمة البلاد- إلى طوكيو Tokyo (وتعنى العاصمة الشرقية) وفى ربيع العام التالى، انتقل الإمبراطور من كيوتو إلى العاصمة الجديدة ليعلن بذلك بداية عصر مايجى (وتعنى الحكم المستنير)، وقدّر لذلك العصر أن يستمر حتى عام 1912، ولكن الانتقال من عصر إلى آخر يعنى الكثير، لأنه ليس مجرد تغيير لسلطة أو شخص من يمسك بمقودها، ولكنه تغيير لمجتمع بأسره، شمل واقعه الاقتصادى والاجتماعى، كما شمل أداة الحكم والقوة التى تمسك بزمام الأمور فى البلاد، كما تغيرت الأفكار والعادات والقيم الاجتماعية، أو -بعبارة أخرى- كان التغيير إرساء لدعائم النهضة التى حققتها اليابان، ونقلت نتيجة لها من هامش العالم إلى قلبه.

كان الإمبراطور متسوهيتو (الذى لقب بمايجى) عند بداية العهد الجديد صبياً فى السادسة عشرة من عمره، لا يمتلك من الخبرة السياسية والاستعداد الفكرى ما يؤهله لتغيير النظام القائم، فلم يكن سوى رمز للحركة الجديدة، وظل كذلك -إلى حد كبير- طوال حكمه، أما السلطة الحقيقية فى بداية العهد، فكانت بيد مجموعة صغيرة من نبلاء البلاط، بالإضافة إلى حفنة من العسكريين (الساموراي) الذين ينتمون إلى المقاطعات التى ساهمت فى صنع النظام الجديد، وكونوا معاً النخبة الحاكمة التى صنعت النهضة.

وكان على القيادة الجديدة أن تواجه المشكلات الملحة، وعلى رأسها إصلاح مالية البلاد، ومقاومة الزحف الغربى، وكان حل المشكلة الأخيرة يرتبط بحل الأولى، لأن مواجهة الأطماع الغربية تتطلب إيجاد قاعدة صلبة يقوم عليها اقتصاد البلاد، وإقامة مثل تلك القاعدة يحتاج إلى إدخال تغييرات جذرية على الواقع الاقتصادى للبلاد. يجعلها قادرة على الوقوف أمام الدول الغربية وقفة الند للند.

ولم يكن ذلك يحتمل الإرجاء، لأن الخطر الغربى كان ماثلاً، فبريطانيا وفرنسا كانتا تتربصان باليابان الدوائر، وأيقن القادة الجدد أن قيام حرب أهلية قد يتيح الفرصة أمام الدولتين للتدخل المسلح، أضف إلى ذلك ضعف مركز اليابان فى سلسلة المعاهدات غير

المتكافئة التي أجبرت على إبرامها مع الدول الغربية، والتي سلبتها حقها في تقرير الضرائب الجمركية، واستثنت الأجانب من الخضوع للقضاء الياباني، وأعطت الدول الغربية حقوق الدولة الأولى بالرعاية دون أن يكون لليابان نفس الحق.

وأدرك قادة العهد الجديد أن الدول الغربية استهانت ببلادهم لتخلفها حضارياً عن الغرب، وخاصة في المجال الاقتصادي والعسكري، فعملوا على اللحاق بالغرب في هذين الميدانين، ومن ثم اتخذوا من شعار "إثراء الأمة وتقوية الجيش" شعاراً لانطلاق النهضة وكان ذلك يعنى إقامة دولة حديثة على النمط الغربي.

وهكذا وجد الرجال -الذين حملهم إلى السلطة عداؤهم للغرب- أنفسهم في موقف يلزمهم بإقامة علاقات ثقافية وتجارية وثيقة مع دول الغرب التي تملك وحدها مفاتيح الخبرة التقنية والعلم الحديث.

وجاءت الإشارة إلى ضرورة انفتاح اليابان تماماً على العالم الخارجى رغم المعارضة لذلك ضمناً فى المرسوم الإمبراطورى الصادر فى 14 من مارس 1868، وعرف باسم "ميثاق العهد ذو المبادئ الخمسة" فنص على:

1. إقامة مجالس استشارية على نطاق واسع، وتقرير أمور البلاد بمعرفة الرأى العام.
2. اتحاد جميع الطبقات -العليا والدنيا- فى إدارة البلاد بفعالية تامة.
3. السماح لعامة الناس بانتهاج السبل التي يختارونها كالموظفين المدنيين والعسكريين، حتى لا تؤدي اللامبالاة العامة إلى إفساد البلاد.
4. حظر ممارسة العادات السيئة القديمة، وإرساء القواعد على الأسس القانونية العادلة الخاصة بالسماء والأرض.
5. التماس المعرفة من شتى أرجاء العالم لتقوية دعائم الحكم الإمبراطورى.

الإصلاح الإدارى

وجاء التطبيق العملى لهذه المبادئ فى النظام الإدارى الذى صدر به مرسوم إمبراطورى عام 1868، أصبحت السلطة العليا فى البلاد -بموجبه- بيد "مجلس الدولة" الذى ضم ثلاثة أقسام: قسم تشريعى، وقسم تنفيذى، وثالث قضائى، وبذلك تحقق -نظرياً- مبدأ الفصل بين

السلطات الذى يعكس التأثر (الشكلى) بالنظم السياسية الغربية، لأن التطبيق العملى لذلك المبدأ ظل غائباً، وأدخلت تعديلات أخرى على النظام الإدارى فى صيف 1869، ثم استقر النظام فى صيف 1871، واستمر كذلك حتى أدخل النظام الوزارى عام 1885، فأصبح "مجلس الدولة" ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

1. مجلس مركزى برئاسة المستشار، يضم فى عضويته من عرفوا بالنواب، ثم استبدل بهم -فيما بعد- وزراء من المجلسين الآخرين، وعدد من المستشارين.
2. مجلس اليسار، وكانت وظيفته فى الأصل تشريعية، غير أنه كان بمثابة هيئة استشارية لصناع القرار.
3. مجلس اليمين، ويضم الهيئة التنفيذية ممثلة فى الوزراء ونوابهم، وكانت الهيئة التنفيذية تتكون من وزارات الخارجية والمالية والحربية والأشغال العامة وشئون البلاط، والتعليم والشئون (العقيدة) والعدل ثم أضيف إليها وزارة الداخلية عام 1873.

وقد تم إلغاء نظام المقاطعات فى أغسطس 1871، فقسمت البلاد إلى محافظات تضم كل منها عدداً من الوحدات الإدارية، وتنقسم كل وحدة إلى عدد من الوحدات الإدارية الأصغر، واحتفظت الحكومة لنفسها بحق تعيين المحافظين.

الإصلاح الاجتماعى

كان إلغاء النظام الإقطاعى يتطلب -بالضرورة- تعديل النظام الطبقي بما يتلاءم مع الأوضاع الجديدة، وقد وضعت الحكومة تصنيفاً للقوى الاجتماعية (عام 1869) جعل من أرستقراطية البلاط وحكام المقاطعات السابقة طبقة واحدة عرفت باسم "النبلاء".

يليههم طبقة الساموراي التى ضمت شريحتين إحداهما لكبار الساموراي والأخرى لصغارهم، وفى عام 1870 أصبح من حق العامة اتخاذ ألقاب العائلات، وسمح فى العام التالى بالتزاوج بين الطبقات العليا والدنيا، كما سمح للعامة بارتداء الملابس الرسمية الخاصة بالمناسبات وركوب الخيل فى أسفارهم (وهى حقوق كانت مقصورة على الساموراي وحدهم)، وحظر على الساموراي حظراً تاماً قتل العامة دون رحمة (وهو حق إقطاعى كانوا يتمتعون به منذ القدم) وسمح للنبلاء وكبار الساموراي بالاشتغال بالزراعة والتجارة والصناعة، واستثنى من ذلك من يتقلد منصباً حكومياً.

وفى عام 1872، أعادت الحكومة تصنيف القوى الاجتماعية من جديد، فجعلتهم ثلاث طبقات: النبلاء وكبار الساموراي والعامّة وبذلك دخل صغار الساموراي ضمن طبقة العامّة، كما ألحق المنبوذون -نظرياً- بطبقة العامّة، وأصبحت الطبقات سواء أمام القانون (نظرياً أيضاً) فمن الناحية العملية حظى النبلاء وكبار الساموراي باستثناءات قانونية كثيرة، فكان لهم أن يدفعوا غرامة مالية بدلاً من معاقبتهم بالسجن في حالة الإدانة في قضايا الجحج، والجنايات، ونال موظفو الحكومة - على اختلاف مواقعهم الاجتماعية - نفس الاستثناءات.

واضطرت الحكومة (في خريف 1872) أن تسن قانوناً يجرم الاسترقاق وتجارة الرقيق، غير أن استرقاق النساء ظل سائداً في اليابان حتى ثلاثينيات القرن العشرين (بصورة اختيارية) حيث استمر الفلاحون يبيعون بناتهم سداً لديونهم ليعلمن بالحانات وبيوت الدعارة.

وكان إلغاء التقسيم الطبقي الإقطاعي وتطبيق نظام المعاشات للساموراي، ثم استبدال سندات الدولة بالمعاشات يمثل تجديداً شبه كامل للساموراي من امتيازاتهم المادية، مما جعلهم يتذمرون من النظام الجديد ويقومون بحركات تمرد ضده شهدتها السبعينيات من القرن التاسع عشر، ولم تتجاوز نسبة من التحقوا بوظائف الدولة من الساموراي العشرة بالمائة، فاشتغلوا بالتدريس، أو التحقوا بخدمة الجيش الحديث أو الشرطة، أما الباقون فاشتغل بعضهم بالزراعة والتجارة والحرف، وعض الفقر بنابه بعضهم فاضطروا أن يبيعوا بناتهم لبيوت الدعارة من أجل الحصول على ما يقتاتون به.

الإصلاح القضائي

كان النظام القضائي في عهد طوكوجاوا يختلف باختلاف المركز الاجتماعي للمتقاضين، واقتصرت مهمة القضاة على التوفيق بين المتخاصمين.

ووقف هذا النظام عقبة أمام محاولات حكومة مايجي إقناع الدول الغربية بتعديل المعاهدات غير المتكافئة ما دامت اليابان لا تأخذ بنظم التقاضي الغربية، وما لم تنسج قوانينها على منوال الغرب.

لذلك كانت حكومة مايجي حريصة على إصلاح النظام القضائي على نحو تتقبله الدول الغربية، وتوافق على خضوع رعاياها له عند النظر في تعديل المعاهدات، ووقع اختيار

الحكومة على النظام الفرنسي الذى يعتمد على القضاة المحترفين، ولا يسمح باستخدام نظام المحلفين، ولكن النظام الجديد كان محققاً لمبدأ "السيادة بالقانون" وليس لمبدأ "سيادة القانون" على نحو ما عرف فى الغرب، فرغم أن النظام جاء مؤكداً للحكم عن طريق القوانين، إلا أنه لم يضع حدوداً أو ضوابط لصلاحيات السلطة الإدارية فى ميدان التشريع، فلم تتحقق سيادة القانون القائمة على الاعتراف بحقوق الإنسان، وإشراك الشعب فى صياغة القوانين والاقتراع عليها إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

وتضمن النظام القضائى الجديد المحاكم الجزئية التى كان الفصل فيها من سلطة رجال الشرطة، ثم محاكم الأقاليم، فمحاكم الاستئناف ومحكمة النقض، كما أنشئت محكمة إدارية خاصة للبت فى المنازعات التى تدخل السلطات الإدارية طرفاً فيها، وكان ذلك يعنى عدم خضوع السلطات الإدارية للقضاء العادى بدرجاته المختلفة.

وأعد قانون العقوبات عام 1880 بمعاونة خبير فرنسى، كما أعد القانون التجارى بمعاونة خبير ألمانى وكذلك الحال بالنسبة للقانون المدنى، وقد طبق قانون العقوبات عام 1890، والقانون المدنى عام 1898، أما القانون التجارى فطبق عام 1899.

الجيش الحديث

رأى رجال نظام مايجى أن إقامة حكومة مركزية قوية، قادرة على مواجهة التحديات الخارجية، يتطلب -بالضرورة- إقامة أداة عسكرية قوية تدين بالولاء للحكومة المركزية وحدها، ومن ثم اتفقت وجهات النظر على ضرورة تأسيس جيش وطنى حديث، ولكنها اختلفت حول طريقة تكوينه، فهناك من رأى تكوين الجيش من الساموراي الذين جاءوا من المقاطعات الثلاث التى لعبت دوراً هاماً فى تصفية النظام القديم، وهناك من رأى إقامة جيش وطنى يعتمد على التجنيد الإجبارى العام، وبعد صراع بين أصحاب الاتجاهين لعب فيه الساموراي دوراً عنيفاً للدفاع عن مصالحهم ووجودهم بلغ حد اغتيال من دعا للتجنيد الإجبارى العام أساساً لتكوين الجيش الوطنى، صدر قانون التجنيد الإجبارى (يناير 1873) ليجعل من "ضريبة الدم" أساساً للخدمة فى الجيش الجديد.

وبموجب قانون التجنيد، يتم اختيار عدد معين من الشباب حسب درجة الإنتاج الزراعى فى القرية، على أن تتراوح أعمارهم بين العشرين والثلاثين، يجندون لمدة أربع سنوات يسمح

بعدها لمن يشاء أن يستمر في الخدمة متطوعاً، وحدد القانون أسلوب معاملة المجندين مالياً، وأناط بوزارة الجيش والبحرية مهمة الإشراف على التجنيد.

ورغم الصعوبات التي واجهت تطبيق قانون التجنيد بسبب مقاومة السواد الأعظم من الفلاحين له، أصبح الجيش الإمبراطوري الجديد قوة عسكرية ذات شأن، وبحلول عام 1883 كان جميع جنود الجيش من المجندين للخدمة الوطنية، وتقبل الساموراي نظام الجيش الحديث عندما خدم بعضهم فيه كضباط، واتخذ النظام العسكري الألماني أساساً للجيش الياباني.

كذلك شغلت حكومة مايجي بإنشاء قوة بحرية حديثة ولكن خطواتها -في هذا السبيل- كانت وتيدة، فأنشئت إدارة خاصة للبحرية عام 1872، وكانت اليابان تعتمد على الدول الأوروبية -وخاصة بريطانيا- في بناء سفنها الحربية، وفي الاستفادة بخبرتها العسكرية البحرية.

وقد ازداد عدد القطع البحرية اليابانية بمرور الزمن: من سبع عشرة سفينة حربية بلغت حمولتها 13 ألف طن (عام 1873) إلى ثمان وعشرين سفينة حربية بحمولة قدرها -60,87 طناً، وأربعة زوارق طوربيد عند قيام الحرب الصينية- اليابانية (عام 1894)، وبحلول عام 1882 كانت البحرية اليابانية قد استغنت عن المدربين الأجانب استغناء تاماً، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت اليابان تحتل المركز الثالث بين القوى البحرية العالمية الكبرى.

ورغم تكوين الجيش الحديث الذي يقوم على أساس الخدمة العامة والولاء للوطن، لم تستقر تلك المفاهيم في أذهان الجنود والضباط الذين تعودوا الولاء للأقاليم التي تربوا فيها وجاءوا منها، مما جعل الحاجة ماسة إلى إصدار مرسوم إمبراطوري (عام 1882) ليؤكد معاني الولاء والواجب والطاعة التي يجب أن يتحلى بها الجنود والضباط، وأكد -أيضاً- أن للجيش الوطني دوراً خاصاً في خدمة الإمبراطور.

التعليم الحديث

انتعشت آمال المعلمين التقليديين -عند قيام نظام مايجي- لجعل الشنتو والكنفوشية قاعدة النظام التعليمي في العهد الجديد الذي كان يعنى -بالنسبة لهم- إحياء القيم التقليدية للأمة اليابانية، وفي عام 1869، اختير أحد هؤلاء المعلمين للإشراف على "مكتب التعليم" وكانت

النية تتجه -عندئذ- نحو جعل الشنتو عقيدة رسمية للبلاد، وأساساً لنظام التعليم فيها، وحدد المرسوم الإمبراطوري الصادر عام 1870 أهداف التعليم بأنها " احترام طريق الآلهة الممتلئ بالنور، وتنقية العلاقات الإنسانية .. وخدمة البلاط الإمبراطوري".

وأعيد فتح المدرسة الكنفوشية التي كانت تزاوّل نشاطها في عهد طوكوجاوا، وأصبحت مركزاً للدراسات الشنتوية والكنفوشية.

ولكن ذلك التيار المرجعي انقلب على عقبيه نتيجة تصدى دعاة حركة "التحضر والتتوير" له، فقد كانوا يرون أن تحويل اليابان إلى دولة حديثة لا يتحقق إلا بتبنى الأفكار التربوية الغربية ووضعها موضع التطبيق، وما لبث الأخذ بالأفكار التربوية الغربية وتطويرها لحاجات المجتمع الياباني أن نال تأييد واهتمام الجناح التقدمي من النخبة الحاكمة، مما فتح الباب على مصراعيه لإقامة نظام التعليم الحديث.

وكان إدخال المعارف الغربية يتطلب -بالضرورة- خفض نسبة الأمية، وجاءت لائحة التعليم (عام 1872) لتؤكد عزم الحكومة على محاربة الأمية، وإقامة نظام للتعليم العام على مرحلتين دراسيتين، يلتحق بهما الأطفال جميعاً دون تمييز (وإن كان ذلك من الناحية النظرية)، وأكدت أن مجال التعليم يشمل اللغات الأجنبية والكتابة والحساب إضافة إلى القانون والفلك والطب...إلخ، فجميع المعارف التي تهم الإنسان تدخل في إطار التعليم، ونسج نظام التعليم -الذي حددته اللائحة- على المنوال الفرنسي، فقسمت البلاد إلى ثمان مناطق تعليمية، بكل منها 32 مدرسة متوسطة و110 مدارس ابتدائية، ولكن هذه الخطة الطموحة لم تر النور، فلم تنشئ الحكومة -في مطلع عصر مايجي- إلا عدداً محدوداً من المدارس المتوسطة والابتدائية، وكان التعليم -في معظمه- يعتمد على الجهود الخاصة في البيوت ومدارس المعابد (التي كانت قريبة الشبه بالكاتيب عندنا).

ولما كان نظام التعليم الحديث يحتاج إلى معلمين مدربين وفق الأصول التربوية الغربية، فقد أنشئت مدرسة للمعلمين بمعاونة خبير أمريكي لإعداد المعلمين للعمل بالمدارس الحديثة، وكان ذلك الخبير يؤكد على استخدام النماذج والعينات وغيرها من الوسائل التعليمية في عملية التعليم، فينقل تلك الأفكار إلى تلاميذه اليابانيين، فتأثر به جيل كامل من المعلمين.

وتحمل الفلاحون -الذين كانوا يمثلون القطاع الأكبر من دافعي الضرائب- عبء تغطية تكاليف النظام التعليمي الحديث، فقد تحملت الحكومة 90% من نفقات التعليم، ولم يدفع أولياء أمور التلاميذ سوى 10% على شكل رسوم دراسية، وكان القصد من ذلك إتاحة الفرصة للسواد الأعظم من أبناء النبلاء لتلقى العلم في المدارس الحديثة، وقد تأثرت برامج الدراسة في المدارس الابتدائية بالنظام الأمريكي.

وعدل نظام التعليم عام 1879، فأصبح التعليم في كل محافظة يخضع لمجلس مدينة يدخل في اختصاصه إقامة المدارس، وصيانة الأبنية التعليمية وتحدد مدة التعليم الإلزامي بأربع سنوات دراسية.

غير أن تلك الإصلاحات عجزت عن تقوية دعائم نظام التعليم الحديث، بل أدت إلى إنقاص عدد المدارس لأن مجالس التعليم المحلية كانت تغلق بعض المدارس أو تدمجها في بعضها البعض للحد من نفقات التعليم التي كانت تثقل كواهل الفلاحين.

وفي عام 1880، استعادت الحكومة المركزية سيطرتها على نظام التعليم، مع إعطاء المحافظات بعض الصلاحيات في الإشراف على المدارس، وأصبحت مدة التعليم الإلزامي ثلاث سنوات دراسية.

وخلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر، بذلت جهود مضمّنية للتخفيف من الصبغة الليبرالية للمناهج الدراسية، فألغيت الكتب الدراسية التي ألفها لبراليون من اليابانيين، واستبدلت بها كتب أخرى ركزت على التاريخ القومي، والقيم الاجتماعية والثقافية المستمدة من الكنفوشية والشنتوية، وأكدت على فكرة الولاء للإمبراطور، وكان ذلك التغيير استجابة لمد الشعور الوطني المتطرف الذي كان آخذاً في الارتقاع خلال تلك الحقبة.

فاصطبغ التعليم العام بالصبغة العسكرية، واختير بعض الضباط لإدارة المدارس وكان الطلاب يقيمون في مدارس داخلية، ويحيون حياة قريبة الشبه بحياة الجنود في الثكنات وأصبح شعار التعليم: "الطاعة، والصدقة، والكرامة".

ومع علو هذا الاتجاه المرجعي في نظام التعليم، اختفى التأثير بالفكر التربوي الأمريكي، وبدأ الاهتمام بأساليب التربية الألمانية التي تركزت على الجوانب الخلفية، وكانت تؤمن أن هدف التعليم خلق الإدارة المستنيرة القادرة على التمييز بين الصواب والخطأ.

وارتفعت نتيجة لهذا التيار أصوات المنادين بالكف عن الاقتباس من الغرب، وإحياء القيم الفلسفية القديمة، وكان لذلك كله أبلغ الأثر على لائحة التعليم التي صدرت عام 1890.

وأولت حكومة مايجي تعليم البنات اهتماماً خاصاً، فأوفدت بعثة من خمس بنات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما افتتحت أول مدرسة للبنات بطوكيو عام 1872، لتعليم البنات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 7-14 عاماً، بغض النظر عن أصولهن الاجتماعية.

وبدأت أول مدرسة ثانوية للبنات نشاطها عام 1882، وأسست أول كلية للبنات لتعليم اللغة الإنجليزية عام 1900، كما قامت يوشيوكايايوى -أول طبيبة يابانية- بتأسيس كلية طب النساء في العام ذاته، وفي العام التالي (1901) افتتحت "كلية اليابان للبنات" ولكن الجامعات اليابانية لم تفتح أبوابها أمام البنات إلا بعد انتهاء عصر مايجي، عندما قبلت جامعة طوهوكو الإمبراطورية ثلاث طالبات على سبيل التجربة عام 1914.

وفي عام 1877، أنشئت "جامعة طوكيو الإمبراطورية" من اندماج ثلاث مؤسسات تعليمية كانت قائمة في أواخر عصر طوكوجاوا، ولم تبرز الجامعة ككيان مستقل إلا بعد صدور لائحة الجامعة عام 1886، فأصبحت تضم كليات الحقوق، والطب، والهندسة، والعلوم، والآداب، ثم افتتحت "جامعة كيوتو الإمبراطورية" عام 1897، ورغم تأسيس جامعتين أخريين في السنوات الأخيرة من عصر مايجي (جامعة طوهوكو في سنداى عام 1907، وجامعة فوكوأوكا في كيوشو عام 1910) ظلت جامعة طوكيو تتصدر التعليم الجامعي في البلاد، موجّهة نشاطها العلمى لخدمة أهداف الدولة، وعملت على مدها بالكوادر الإدارية والفنية.

وهكذا كانت الرغبة في تجسير فجوة التخلف الحضارى عن الغرب، والحرص على امتلاك مفاتيح القوة التي استطاع بها أن يفرض إرادته على اليابان، هي التي حددت أسس دعائم النهضة التي شملت الإصلاح الإدارى والإصلاح الاجتماعى، والإصلاح القضائى وإقامة الجيش الحديث، وصاحب ذلك بناء نظام تعليمى حديث شكّل حجر الزاوية للنهضة التي

قامت على قاعدة إقتصادية وفرت العوامل المادية لنجاح النهضة فى تحقيق أهدافها على نحو ما سنرى فى الفصل التالى.

الفصل الثانى - بناء الاقتصاد الوطنى

ارتكزت النهضة اليابانية الحديثة على قاعدة اقتصادية وفرت للنظام الجديد الموارد اللازمة لبناء قوته العسكرية، ونظامه التعليمى، ومؤسسات الدولة الحديثة، وكان جانب من تلك القاعدة الاقتصادية موروثاً عن عصر طوكوجاوا، ولكن ما أدخل عليه من إصلاحات جعله يندمج فى البناء الاقتصادى الحديث ويدعم الاقتصاد الوطنى.

وكان فى مقدمة الإصلاحات التى أدخلتها حكومة مايجى إقرار حق الملكية الفردية للأرض الزراعية، وتخليصه من القيود الموروثة من الماضى.

وكان صدور قرار إلغاء الإقطاع (أغسطس 1871) أول خطوة فى هذا السبيل، فقد تحرر الفلاحون من الإقطاع، وأصبحوا يتمتعون -من الناحية النظرية- بالحقوق الكاملة على حيازتهم الزراعية، وإن لم يصدر نص قانونى صرح بذلك، وفى سبتمبر من نفس العام، صدر قرار إطلاق يد الفلاح فى اختيار المحصول الذى يزرعه، وأصبح باستطاعة الفلاح الصغير أن يستدين بضمان الأرض، ولما كانت ظروفه المادية لا تمكنه -غالباً- من سداد الدين، فإن أرضه كانت تتعرض للمصادرة وفاء للديون، وبذلك تراكمت حقوق الملكية فى أيدي أثرياء الفلاحين من المرابين، وتحول صغار الفلاحين إلى مجرد مستأجرين للأرض، ووضع نظام جديد لضرائب الأقطان ساعد على تدهور أوضاع صغار الفلاحين لصالح كبارهم.

لقد كانت عجلات التاريخ تتحرك بالفعل فى الاتجاه نحو دعم الملكية الفردية للأرض الزراعية والعمل على تركزها فى أيدي محدودة، وفى كل بلد من البلاد التى شهدت مثل هذه الحركة، كان الفلاح البسيط -سواء كان حائزاً للأرض أو مالكاً صغيراً أو مستأجراً- هو الضحية التى تتمزق أشلاء تحت تلك العجلات، هكذا كان مصير الفلاح اليابانى فى مجتمع بدأ يتحرك صوب الرأسمالية.

وفقد صغار الفلاحين أملاكهم لعجزهم عن سداد الضرائب الحكومية التي تراكمت عليهم، وعجزهم عن سداد الديون التي حصلوا عليها بضمان الأرض، وشهد عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر ذروة انتقال الملكيات الزراعية من صغار الملاك إلى كبارهم، وترتب على ذلك تطور اجتماعى سريع الإيقاع شهده الريف اليابانى خلال ذلك العقد من الزمان، فقد أدى ذلك إلى وجود فائض كبير فى العمالة اتجه نحو الصناعة المنزلية أو نزح إلى المدن التماساً للرزق فى الأعمال التي لا تتطلب مهارة خاصة.

وكان وجود هذا الفائض فى العمالة الريفية مشجعاً لبعض أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة على الاتجاه بمشروعاتهم نحو الريف لتنشيط الصناعات المنزلية، والاستفادة من وفرة ورخص الأيدي العاملة، وبذلك ساعد الإصلاح الزراعى -الذى أدخلته حكومة مايجى- على خلق سوق العمل التي تعد شرطاً من الشروط الأساسية للتطور الرأسمالى، فارتبط نشوء سوق العمل بذلك الفائض الكبير فى الأيدي العاملة من الفلاحين المعدمين، ومن ملاك المساحات الضئيلة من الأقطان ولكن امتصاص الصناعة الحديثة لتلك الأيدي العاملة كان بطيئاً نتيجة تطورها الوئيد، فظل هذا الفائض فى العمالة راكداً فى الريف، مما أدى إلى هبوط مستوى المعيشة والأجور معاً، وفى أواخر عصر مايجى، أخذ فائض العمالة الريفية يزحف -تدريجياً- على الصناعة الحديثة، وانخفضت نسبة العاملين بالزراعة من نحو 80% من السكان عند بداية عصر مايجى إلى 58% من السكان عام 1913.

ولما كانت الدولة تستمد معظم مواردها المالية من ضرائب الأقطان، فقد أولت الزراعة اهتماماً خاصاً، فى نفس الوقت الذى كانت تعمل فيه على إقامة صناعة حديثة على النمط الغربى، فبذلت الدولة جهوداً كبيرة لتطوير الزراعة واستصلاح الأراضى، وكان الاتجاه العام للسياسة الزراعية لحكومة مايجى يستهدف فى زيادة الإنتاج القومى من الزراعة -وخاصة من زراعة المحاصيل النقدية الجديدة - لخدمة التجارة الخارجية والصناعة المحلية على حد سواء، ونتيجة لذلك زاد الإنتاج الزراعى فيما بين 1878-1912 بنسبة 121% عما كان عليه عند بداية الفترة، أى بمعدل نمو قدره 7 و 2 % سنوياً، وزادت إنتاجية الأرض بنسبة 76% خلال تلك الفترة، وإنتاجية العمل بنسبة 117%.

وقد حمل قطاع الإنتاج الزراعى عبء سياسة التصنيع التى تبنتها حكومة مايجى، لأن الحكومة كانت تدفع معونات مالية سخية للبيوتات التجارية وأصحاب المشروعات الصناعية الحديثة تشجيعاً لهم على المساهمة فى الاستثمار الصناعى، هذا فضلاً عن قيام الحكومة بتأسيس الصناعات الإستراتيجية والعسكرية الهامة، مما تطلب موارد مالية تحملها بالكامل قطاع الزراعة، فضايق ملاك الأراضى بالأعباء الضريبية الملقاة على عاتقهم، كما عانى الفلاحون شظف العيش، وانعكس ذلك على حركة الفلاحين الاحتجاجية والثورية وخاصة فى العقدين الأولين من عصر مايجى.

وإذا كانت سياسة الدولة الخاصة بالتصنيع وإتاحة فرصة النمو أمام رأس المال التجارى على حساب الزراعة والمجتمع الريفى، من أقوى بواعث تلك الحركة، فإن ذلك يدفعنا إلى إلقاء نظرة على تلك السياسة التى كانت حجر الزاوية فى النظام الاقتصادى الذى أقامته حكومة مايجى.

رأس المال المصرفى

كانت حكومة مايجى تعقد العزم على تطوير الاقتصاد اليابانى فى الاتجاه نحو التصنيع على الطريق الرأسمالى، وتريد أن تحقق -فى سنوات قليلة- ما حققته الدول الغربية المتقدمة فى حوالى القرنين من الزمان، ولما كان تحقيق تلك الآمال العريضة يحتاج إلى قاعدة مالية على درجة عالية من الكفاءة، فقد أصلحت الحكومة النظام المالى والنقدى، وضمنت لنفسها موارد ثابتة من ضرائب الأطنان الزراعية، ثم رنت ببصرها إلى البيوت التجارية المالية، فراحت تتظمها وتعمل على ضمان التسهيلات الائتمانية التى تقدمها تلك البيوت، كما عملت على تثبيت قواعد سوق النقد ومحاولة تركيز رأس المال المتاح عن طريق تكوين الشركات التجارية والشركات المصرفية، ووضعت وزارة التجارة -التي تأسست عام 1869- نظاماً لتلك الشركات، يضمن لها أن تستظل بحماية الدولة.

ونال بذلك رأس المال الخاص دفعة قوية، زاد من قوتها التزام الدولة بسداد ديون المقاطعات القديمة التى كانت قد اقترضتها من البيوت المالية، وانضم إلى رأس المال الخاص وافد جديد تمثل فى الساموراي الذين حصلوا على معاشات استبدلوا بها سندات الدولة، حتى إذا اكتملت لرأس المال الخاص أسباب القوة، اندفع نحو العمل المصرفى كسبيل للاستثمار،

وظل رأس المال المصرفي يحرز قصب السبق على رأس المال الصناعي حتى قيام الحرب الصينية اليابانية (1893-1894) وبذلك تدعم مركز أصحاب المصارف (الذين عرفوا بالماليين zaibatsu) وقد ساعد على تركيز رأس المال سياسة الحكومة التي استهدفت حماية رأس المال وتشجيعه، وتهيئة ظروف النمو له، وساعد على سرعة تركيز رأس المال الهبوط النسبي لمستوى تراكم رأس المال، وحاجة الحكومة إلى الأموال للبدء في المشروعات الصناعية الحديثة، وإدخال نظام الشركات المساهمة في اليابان منذ 1869، وما تقتضيه منافسة الدول الأجنبية من ضرورة تركيز رأس المال.

وحيثما استطاعت الصناعة الحديثة أن تبلغ بإنتاجها حد القدرة على منافسة منتجات البلاد الأوروبية في السوق المحلية والسوق الخارجية، تكونت الكارتلات (الاتحادات الاحتكارية) للسيطرة على تلك الصناعة، مثلما حدث في صناعة النسيج في الثمانينيات وفي هذا الصدد لا يعد رأس المال الياباني نسيجاً فريداً، فقد جرت عادة رأس المال الكبير في الغرب على النمو عن طريق ابتلاع رءوس الأموال الصغيرة، وخاصة عند وقوع الأزمات الاقتصادية وما يصحبها من تضخم.

وكان نمو رأس المال الكبير عن طريق ابتلاع رءوس الأموال الصغيرة هو السمة البارزة للزيباتنسو (أو الماليين) في اليابان الذين كونوا أربعة بيوت مالية كبرى، وتسلمت تلك الحقبة المحدودة من كبار الرأسماليين بما توافر لديها من قدرة على المنافسة غير المتكافئة من خلال هيمنة على المصارف والقطاعين الصناعي والتجاري، وإن ظل العمل المصرفي -الذي دعمته حكومة مايجي- حصنها الحصين.

وكانت المصارف تقدم للحكومة القروض التي تقيم بها المشروعات الصناعية التي تتطلب استثمارات كبيرة، بينما عانى رأس المال الصغير من الحاجة إلى التمويل، واضطر إلى الاقتراض من المصارف بفوائد كبيرة، لذلك كانت رءوس الأموال الصغيرة تفضل الحياة على فترات موائد رأس المال الكبيرة في المجالات التي يعف رأس المال الكبير عن ولوجها، وخاصة الصناعات التقليدية مثل: الخزف، والحريز، والخمور، والصناعات الغذائية البسيطة التي كانت بعيدة عن المنافسة الأجنبية، ولكن -مع مرور الزمن- لم تسلم تلك المنشآت الصناعية التقليدية من الوقوع في فخ المصارف والتورط في الاستدانة.

وعلى حين كان رأس المال المصرفي منفصلاً -في الغالب- عن رأس المال الصناعي في الكثير من البلاد التي شهدت هذه المرحلة من مراحل نمو الرأسمالية، مر رأس المال الصناعي في اليابان بظروف مختلفة تمام الاختلاف، فقد بدأت الدولة حركة التصنيع، وما كادت الصناعة الجديدة تقف على أقدامها، حتى سلمتها الحكومة لعدد محدود من الشركات الخاصة التابعة للمصارف الكبرى، مقابل شروط متواضعة للبيع، وتسهيلات مناسبة للسداد، ولذلك لم تظهر في اليابان طبقة جديدة من الرأسماليين الصناعيين، ولكن ترتب على هذه الظاهرة تقوية رأس المال المصرفي ورأس المال الربوي، وتحولهما -جزئياً- إلى رأسمالية صناعية.

الصناعات الإستراتيجية

كانت الصناعة اليابانية -في عصر مايجي- ذات طابع فريد، فهي صناعة احتكارية، يخضع القطاع الإستراتيجي منها لهيمنة الدولة، ونعني بالصناعات الإستراتيجية تلك الصناعات ذات الصلة بالمجهود الحربي، أو تلك التي تنتج سلعاً ذات أهمية خاصة بالنسبة لأسواق الصادرات، ومن ثم تحظى بتشجيع الحكومة وحمايتها ودعمها المادي حتى تستطيع الصمود في وجه منافسة بضائع البلدان الأخرى في الأسواق الخارجية.

فقد أوقفت حكومة مايجي جهودها على إقامة جيش وطني قوي، ونظام حديث للشرطة حتى تستطيع مواجهة التحديات الداخلية ممثلة في تمرد الساموراي وانتفاضات الفلاحين والتحديات الخارجية ممثلة في خطر التدخل الأجنبي وخاصة أن ما حدث للصين على يد القوى الاستعمارية كان ماثلاً في أذهان حكام اليابان في ذلك العصر.

وإذا كانت حكومة مايجي قد ورثت عن العهد السابق عليها نواة قوة عسكرية دربت على النسق الفرنسي، فإن تلك القوة كانت تفتقر إلى المقومات المادية التي تضمن تزويدها بالعتاد والعدة، والتي لا تتوافر إلا من خلال الصناعة الحديثة ونظام النقل الحديث، ولذلك كان لابد من وضع خطة للتصنيع من أجل سد الحاجات العسكرية الملحة وخاصة أن قضية الأمن كانت أساسية في مطلع عصر مايجي، ومن ثم كان الاهتمام بالصناعات الثقيلة والصناعات الهندسية والتعدين التي أصبحت -بالنسبة للحكومة- صناعات إستراتيجية، وإن كانت نواتها قد بدأت في أواخر عصر طوكوجاوا استجابة للتحدي الغربي.

فكان لمقاطعات: ساتسوما، وهيزن، وتشوشو، فضل الريادة في إقامة الصناعات الحربية الحديثة، فأقيم أول فرن حديث لصهر الحديد بمدينة ساجا (مقاطعة هيزن) لخدمة صناعة المدافع عام 1850، وبدأ إنتاجه عام 1852، وكانت تلك المقاطعة قد بدأت صناعة المدافع على الطراز الهولندي قبل ذلك التاريخ بعشر سنوات، وأقيمت أفران الحديد الحديثة -بعد ذلك- في ساتسوما (عام 1853) وميتو (عام 1855)، كذلك أقامت حكومة طوكوجاوا مصنعاً حديثاً للحديد (عام 1853)، وانتهى العمل في إنشاء مصنع صب المدافع في ساتسوما عام 1854، وتمكنت تلك المقاطعة من تجهيز ست سفن بالمدافع من إنتاج ذلك المصنع (عام 1857) كذلك أقامت مقاطعة ميتو مصنعاً لصب المدافع، وقد تم ذلك كله بالرجوع إلى الكتب الهولندية وبطريق التجربة والخطأ، بالاعتماد على الذات ودون الاستعانة بخبراء أجانب.

وفي عام 1857 قامت حكومة طوكوجاوا ببناء سفينة تجارية كما أقامت مصانع يوكوسوكا الشهيرة للحديد، وترسانة لبناء السفن بالاستعانة بالخبرة الفرنسية، فتم إنجازها عام 1871 (بعد سقوط طوكوجاوا) والتزم المقاوم الفرنسي بتسليمها للسلطة الجديدة (حكومة مايجي) وهكذا كانت نواة الصناعات الإستراتيجية في اليابان قد بدأت قبل عصر مايجي لأسباب تتصل بمواجهة التحدي الغربي.

وورثت حكومة مايجي هذه المشروعات عن العهد السابق، فاستولت عليها وعملت على تطويرها فأصبحت تنصدر العمل في مجال الصناعات الثقيلة والتعدين، واستخدمت الحكومة مدربين من الأجانب لرفع مستوى الكفاية الفنية والإنتاجية، كما أقامت مركزاً خاصاً للتدريب على صناعة المدافع، وأنشأت ترسانة أوساكا، كما استولت الحكومة على بعض ترسانات بناء السفن التي كانت للمقاطعات القديمة، وأنشأت الحكومة المدارس الهندسية والفنية لإعداد الكوادر لتلك المؤسسات الصناعية، واستخدمت لتلك المدارس معلمين من الأجانب، كما أوفدت المبرزين من الطلاب إلى الخارج لإتمام دراستهم واكتساب الخبرة اللازمة للعمل بتلك الصناعات الهامة.

وسارت الحكومة على نفس الدرب فيما يتصل بصناعة التعدين، فاستولت على جميع المناجم التي كانت تدار لحساب الحكومة السابقة والمقاطعات القديمة، وباعت جانباً كبيراً

منها للبيوت المالية ذات الخطوة لديها، وأبقت لنفسها نحو عشرة من تلك المناجم تولت إدارتها، حتى إذا وقف إنتاجها على أقدامه، باعتها بدورها للقطاع الخاص، واستخدمت الحكومة الخبراء الأجانب للعمل على زيادة إنتاج تلك الصناعة الهامة.

وتطور قطاع النقل والمواصلات بسرعة كبيرة بفضل جهود حكومة مايجي، التي ركزت اهتمامها على هذا القطاع لارتباطه بحماية المصالح الوطنية للبلاد، وخدمة السوق الوطنية بتوسيع نظامها وتنشيط حركتها، وكان أول خط حديدي يتم بناؤه في اليابان (هو خط طوكيو- يوكوهاما) خط حكومي، عنيت الدولة بإنشائه بقرض بريطاني، وما كاد القرن التاسع عشر يبلغ نهايته، حتى كان حجم رأس المال الخاص في ذلك القطاع يفوق حكم الاستثمار الحكومي، ولكن الحكومة ما لبثت أن قامت بتأميم السكك الحديدية عام 1906، وتركت الخطوط الحديدية الضيقة بيد القطاع الخاص، وكان الهدف من التأميم استخدام عائدات السكك الحديدية في توسيع الشبكة لتغطي جميع أنحاء البلاد، وتم عقد قرض وطني لتوفير الأموال اللازمة لشراء الخطوط التي كانت تملكها الشركات الخاصة.

وبذلك تغلبت الاعتبارات الإستراتيجية على مصالح رأس المال الوطني، فقد جاء إنشاء بعض الخطوط الجديدة لخدمة المجهود الحربي بالدرجة الأولى، ونجد صدى تغليب المصالح الإستراتيجية يتردد بوضوح فيما يتعلق بالمواصلات السلكية (التليفونات والتلغرافات) فعندما اقترحت بعض الشركات الخاصة أن تأخذ على عاتقها مد خطوط البرق والهاتف، اعترض "مجلس الدولة" على ذلك (2 أغسطس 1872) وبرر اعتراضه بضمان سرية الاتصالات الحكومية التي لا بد أن تتم عبر تلك الخطوط، كما أن نظام المواصلات السلكية يربط اليابان بالعالم الخارجي مما يكسبه أهمية خاصة، ولذلك يجب أن يكون مرفقاً حكومياً.

وعندما طرحت فكرة جعل الخدمة الهاتفية الداخلية -التي تخدم الجمهور- استثماراً خاصاً (1899) رفضت الحكومة الفكرة وأخذت على عاتقها مد تلك الخدمة للجمهور، وأصدرت - في العام التالي- لوائح لتنظيم الخدمة الهاتفية.

وهكذا كان حكام اليابان فى عصر مايجى على درجة كبيرة من الحساسية فى كل ما يتصل بالنواحى الإستراتيجية، فحرصوا على أن يضعوا الصناعات الحربية والنقل والمواصلات السلكية تحت إدارة الدولة ورقابتها، رغم ما يترتب على ذلك من زيادة أعباء الإنفاق الحكومى مما أدى إلى زيادة الأعباء الضريبية على قطاع الزراعة الذى كان عليه أن يتحمل عبء بناء مؤسسات الدولة الحديثة، وبذلك ضمننت الحكومة بقاء الصناعات الإستراتيجية بمنأى عن الضغوط التى يمكن أن تنشأ عن تركها بيد رأس المال الوطنى والأجنبى مما قد يعرض أمنها القومى للخطر.

رعاية الدولة للقطاع الخاص

ولكن ذلك لا يعنى أن الحكومة احتكرت الإنتاج الصناعى لنفسها، بل - على نقيض ذلك - قدمت الحكومة لرأس المال الخاص العديد من المشروعات الصناعية التى بدأتها، فقامت بنقل ملكيتها إلى الشركات الخاصة عن طريق البيع تطبيقاً لقانون (نقل ملكية المصانع) الصادر فى 5 فبراير 1880 الذى نص على أن هدف الحكومة تشجيع الناس على الاستثمار فى الصناعة لزيادة ثروة الأمة.

غير أن السبب الرئيسى الذى دفع الحكومة إلى بيع مصانعها (غير الإستراتيجية) إلى الشركات الخاصة، هو الفشل فى إدارتها وتعرضها للخسارة مما جعلها تشكل عبئاً على الخزانة العامة للدولة، وكان هذا التصرف جزءاً من سياسة الانكماش الاقتصادى التى لجأت إليها الدولة لمعالجة التضخم، ولذلك عندما طرحت تلك المصانع والمناجم للبيع، كان الإقبال على شرائها محدوداً، مما جعل الحكومة تطرحها للبيع بأسعار زهيدة وشروط سداد مريحة، فكان بيع تلك المشروعات بمثابة معونة حكومية مستترة لرأس المال الخاص، ولولا سلوك الحكومة هذا المسلك، لما أبدى القطاع الخاص اهتماماً بامتلاك تلك المشروعات - التى كانت تحقق خسائر - بأسعار تعبر عن القيمة الحقيقية لأصولها، وقامت الشركات التى اشترت تلك المصانع والمناجم بإضافة استثمارات جديدة إلى الأصول التى قامت بشرائها من الحكومة، وحولت تلك المشروعات إلى نواة لإمبراطورية صناعية ضخمة لا زالت باقية حتى اليوم.

وقد حققت سياسة بيع المشروعات الصناعية الحكومية نوعاً من الحرية الاقتصادية ولكن الحكومة أيقنت أن المشروعات الصناعية الخاصة لا تستطيع أن تمضى قدماً في ممارسة نشاطها دون أن تتال مساعدتها، وإذا كان التساهل في بيع المشروعات الحكومية يعد نوعاً من المعونة غير المباشرة للقطاع الخاص الصناعي، قصد به تشجيع الاستثمارات الوطنية الخاصة، فإن الحكومة قدمت المزيد من التشجيع والمعونات للصناعة كان بعضها يسير وفق خطة معينة تخدم مصالح الدولة، على حين كان بعضها الآخر يخدم مصالح حفنة من رواد الصناعة اليابانية الحديثة.

وتعددت أشكال المساعدة الحكومية للصناعات اليابانية، ولكن أهمها حرص الحكومة اليابانية على تدعيم تلك الصناعات بشراء جانب كبير من إنتاجها، فقد كانت السوق اليابانية قادرة على استهلاك إنتاج صناعة المنسوجات القطنية، ما دامت تلك الصناعة قادرة على منافسة المنسوجات الأجنبية، وكذلك كانت الحال بالنسبة للصناعات التقليدية، ولكن الأمر كان يختلف تمام الاختلاف بالنسبة للصناعات الكهربية والكيمياوية مثل صناعة الأسمنت والطوب والورق والزجاج والجلود، حيث كانت المشروعات الخاصة المستقلة بتلك الصناعات تعاني من مشكلة تصريف إنتاجها، وخاصة أن الناس كانوا يجمعون عن استهلاك مواد لم يعتادوا استخدامها من قبل، كما أن احتياجاتهم كانت أقل من أن تستوعب الإنتاج الكبير لتلك الصناعات، وجاءت مشتريات الحكومة لتتقذ هذه المشروعات من إفلاس محقق، وخاصة في السنوات الحرجة السابقة على عام 1895، فأقبلت الحكومة على شراء معظم إنتاج الجلود لتغطية احتياجات الجيش، والورق لسد حاجة الأجهزة الإدارية، والأسمنت والطوب والزجاج لمشروعاتها العمرانية والمنسوجات الصوفية لصنع البزات العسكرية والبطاطين للجيش.

واقترنت حكومة مايجي أثر النظام السابق عليها في إسناد مهمة توريد احتياجاتها المختلفة إلى موردين بعينهم، مما جعل هؤلاء يحققون أرباحاً خيالية، ولم تحاول الحكومة أن تنتقص من أرباحهم ما دامت تلك الأرباح تستثمر في مشروعات صناعية حديثة، وكان كبار الموردين الذين تتعامل معهم الحكومة، هم -في نفس الوقت- أساطين الصناعة اليابانية الحديثة.

ولكن الصناعات الخفيفة لم تحظ بالدعم الحكومي على نحو ما حظيت به الصناعات الهندسية والثقيلة، فلم تتل صناعة غزل ونسج القطن وصناعة الحرير أى دعم مالى من الحكومة بعد عام 1884، وحتى المساعدات التى نالتها فى الحقبة السابقة على ذلك التاريخ كانت ضئيلة القيمة، واقتصر دور الدولة على نشر المعرفة الفنية، وإفساح المجال أمام المنسوجات الوطنية فى السوق المحلية عن طريق إثارة الشعور الوطنى ضد المنسوجات الأجنبية مما أدى إلى تثبيت دعائم سوق المنسوجات الوطنية وجعلها فى غنى عن معاونة الحكومة، وكانت المعارض والأسواق أداة الدولة فى تشجيع وترفيه الصناعات الخفيفة، وما لبثت أن أصبحت المنسوجات فى مقدمة السلع اليابانية التى غزت الأسواق الأجنبية.

غير أن الرواج الذى أصاب النشاط الصناعى بفضل سياسة حكومة مايجى -سواء عن طريق الدعم المباشر أو غير المباشر- تم على حساب العمل والعمال، فلم تول الحكومة اهتمامها لتحسين ظروف العمل وشروطه، وتغاضت عن الجور الذى عاناه العمال على أيدى أصحاب الأعمال، وأصمت آذانها عن سماع شكواهم وأنينهم، بعد ما وجدت أن إتاحة فرصة التراكم لرأس المال الوطنى "ضرورة قومية" يجب أن تتحقق ولو كان ذلك على حساب العمل والطبقة العاملة اليابانية.

النمو الاقتصادى

ولعل من المناسب -على ضوء ما تقدم- أن نلقى نظرة على النمو الاقتصادى الذى حققته اليابان فى عصر النهضة لنقف على ما أثمرته التجربة التى لفتت الأنظار إلى ذلك البلد وحولته من كيان مهمش إلى دولة قوية يحسب لها ألف حساب.

يتفق الباحثون المعنيون بدراسة التطور الاقتصادى لليابان على تقسيم النمو الاقتصادى إلى ثلاث مراحل:

1. المرحلة الأولى: وتشمل الفترة التى تسمى "فترة الانتقال" وتقع بين (1868- 1885) وبداية بناء الاقتصاد الحديث (1886- 1905).
2. المرحلة الثانية: وتشمل البناء الاقتصادى الحديث (1905- 1925).

3. المرحلة الثالثة: وتشمل الانتعاش وإعادة البناء الاقتصادى الحديث بعد الحرب العالمية الثانية وتمتد إلى تحول اليابان إلى قوة اقتصادية كبرى فى الوقت الحاضر.

اما المرحلة الأولى فتمثل النمو الاقتصادى الحديث منذ أصبح "هدفاً قومياً" مع بداية العصر حتى كانت بداية تحقيقه عملياً (1905) وليس ثمة دليل يشير إلى أن الإنتاج الحقيقى للفرد كان يزيد بمعدل سريع، أو حتى فى حدود سد الحاجات الضرورية -خلال الستينيات من القرن التاسع عشر- كما أن السكان لم يتزايدوا بمعدلات كبيرة، وفى السبعينيات من نفس القرن كان ما يتراوح بين 70-80% من السكان القادرين على العمل يشتغلون بالزراعة، وقدمت الزراعة نحو 65% من الإنتاج القومى، وكان نصيب الفرد من الإنتاج القومى يقدر بعشرين ينا سنوياً، وفى أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر بلغت قيمة الإنتاج الصناعى نحو 30% من جملة الإنتاج السلعى.

وكانت الفترة (1868-1876) تتسم بثبات نسبى فى الأوضاع الاقتصادية واعتمدت الحكومة على الأصول التى ورثتها عن النظام القديم فيما يتعلق بالموارد وطرق الاستفادة بها، كما لعبت القروض الأجنبية وزيادة الإنتاج المحلى دوراً هاماً فى استغلال الموارد المتاحة.

وكان لسنوات التضخم المالى (1876-1881) أثرها على النظام النقدى والمركز المالى للبلاد، بقدر ما كان لسنوات الانكماش الاقتصادى (1881-1885) من أثر على إدخال التغييرات الأساسية على بنية الاقتصاد اليابانى، فقد كانت سياسة الانكماش محاولة جريئة وناجحة لخلق الظروف الملائمة للنمو الاقتصادى الحديث الذى كان -عندئذ- يمثل ضرورة حيوية ملحة بالنسبة لليابان، فتم وضع حد للفوضى التى اتسم بها النظام النقدى، كما تم ترشيد رأس المال الوطنى بفضل المرونة التى توفرت للنظام النقدى، وأمنت الحكومة موارده المالية، وبذلك فتح الباب أمام النمو الاقتصادى الحديث.

وعندما بدأت عملية بناء الاقتصاد الحديث فى تلك المرحلة (1886-1905) أصبح لدينا قطاعان إقتصاديان: أحدهما تقليدى، والآخر حديث، وكانت الزراعة قاعدة الاقتصاد

التقليدى، وظلت تحظى بأهمية خاصة فى تلك المرحلة التى كان فيها دور الاقتصاد الحديث دوراً محدوداً وتمثل فى اقتباس التقنية من الغرب.

وإن كان التمييز بين القطاعين التقليدى والحديث من الصعوبة بمكان، فقد كانا يستندان إلى بعضهما البعض، وكثيراً ما كانا يشتركان معاً، وتجمع بينهما رابطة الانتماء إلى نظام اقتصادى واحد، وكان الالتقاء بينهما فى رحاب الصناعات الريفية التقليدية التى استفادت استفادة نسبية من مستحدثات التقنية الإنتاجية، وفى الحدود التى تشكل استجابة لتحديات السوق فى ظل الظروف الجديدة التى أوجدتها سياسة التصنيع.

ولكن الفضل فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى -فى المرحلة التى تلت عام 1905- يرجع إلى السياسة الإمبريالية التى انتهجتها حكومة مايجى، واتخذت شكل التوسع على حساب كوريا والصين لخلق سوق خارجية ملائمة لتصريف منتجات الصناعة اليابانية الحديثة، وإتاحة فرصة النمو السريع أمام رأس المال اليابانى.

الفصل الثالث - بناء إمبراطورية آسيوية

ترجع الدعوة إلى بناء إمبراطورية آسيوية باعتباره ضرورة حيوية لليابان، إلى الأفكار التي طرحها بعض المفكرين اليابانيين المتطرفين في وطنيتهم في أواخر عصر طوكوجاوا، وكانت مبررات هذه الدعوة أن التوسع عن طريق ضم جزر الكوريل، وجزيرة سخالين وشبه جزيرة كمتشكا، وبعض مناطق سيبريا، إضافة إلى منشوريا وكوريا وفرموزا من شأنه أن يحول اليابان إلى قوة إقليمية مهابة تحسب لها القوى الكبرى ألف حساب.

وعندما طرحت تلك الأفكار كانت تبدو مجرد أضغاث أحلام، غير أنها أثرت على فكر النخبة التي صنعت عصر مايجي، وألهمت إستراتيجية التوسع الإمبريالي على حساب الجيران التي وضعت في منتصف الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وما كاد يحل عام 1890، حتى كان العسكريون ومجلس الوزراء على يقين من أن اليابان لا تستطيع المحافظة على استقلالها، إلا إذا توفرت لديها القدرة على الانضمام إلى محفل الدول الكبرى التي تسعى إلى الحصول على مطالب وامتيازات في آسيا، وبحلول عام 1894، أصبحت الرغبة في الاستيلاء على أراضى آسيا ذات الأهمية الإستراتيجية موضع اهتمام مجلس الوزراء والعسكريين وعندما نشبت الحرب مع الصين، أصبح الهدف الإستراتيجى لليابان: الاستيلاء على شبه جزيرة لياوتونج، وضمان استقلال كوريا واتخاذ فرموزاً قاعدة بحرية يتحكم منها الأسطول اليابانى فى الطرق البحرية المؤدية إلى سواحل الصين، وتلك التي تؤدي إلى اليابان.

وكان من بين الدوافع التي وجهت السياسة اليابانية صوب التوسع الإمبريالي، التنافس الروسي- البريطاني في شرق آسيا.

وقدر مجلس الوزراء اليابانى أن ذلك التنافس سوف يؤدي إلى زيادة الاضطرابات في المنطقة، وخاصة أن الدولتين طورتا تجارتهما ومراكزهما العسكرية بما يحقق لكل منهما مزايا إستراتيجية. ولما كان الروس يفكرون في مد خط حديدى يخترق سيبريا ويصل إلى المحيط الهادى، قدر له أن يتم عام 1911، كان على اليابان أن تأخذ الأمر مأخذ الجد،

وتتأهب عسكرياً لمواجهة وصول السكك الحديدية الروسية إلى المحيط، لأن الروس سيسعون عندئذ إلى فرض سيطرتهم على آسيا.

ولما كان التنافس البريطاني-الروسي سيقود إلى صدام بين القوتين، فقد رأى مجلس الوزراء الياباني (1886) أن تكون اليابان على درجة من القوة العسكرية تمكنها من أن تقرر ما يلائم مصالحها، فتبقى على الحياد، أو تنضم إلى أحد الطرفين المتنازعين ضد الآخر.

ورأى ياماجاتا (رئيس الوزراء) أنه في حالة تعرض كوريا للغزو فلن تسلم اليابان من الخطر، وكانت سياسة اليابان تهدف إلى الاحتفاظ بكوريا كدولة مستقلة لا ترتبط بالصين بروابط التبعية، والحيلولة دون قيام أى من الدول الأوروبية باحتلالها، لأن ما تتمتع به شبه جزيرة كوريا من موقع جغرافي يجعل من يحتلها في مركز القوة الذي يمكنه من التحكم في شرق آسيا، وتهديد سلامة الأراضي اليابانية، كذلك كان من الأهداف السياسية اليابانية إعاقة أية محاولة من جانب الصين لبناء جيش عصرى قوى لأن ذلك يضر بأمن اليابان.

وفي نوفمبر 1890، قرر مجلس الوزراء ضرورة أن تكون اليابان على أتم استعداد للدفاع عن خطين: خط السيادة، وخط المصالح.

أما الخط الأول فهو حدودها، وأما الخط الآخر فيمر عبر أراضي جيرانها، أو المناطق التي تلامس خط السيادة (على حد تعبير رئيس الوزراء) وحتى تحافظ اليابان على استقلالها يجب أن تجد لنفسها موضعاً بين الدول الكبرى، وأن تخطو خطوة واسعة نحو الدفاع عن خط المصالح القومية الذي يشمل كوريا، وبذلك تصبح اليابان في وضع أفضل من الاكتفاء بالوقوف خلف "خط السيادة".

وهكذا ركز ياماجاتا -رئيس الوزراء- على الأهمية الإستراتيجية للتوسع في القارة الآسيوية على حساب جارات اليابان باعتباره "ضرورة أمن قومي" للدفاع عن استقلال اليابان، بل نجده في أواخر أيامه (عام 1915) يؤكد أن منشوريا هي المجال الطبيعي للتوسع الياباني في القارة الآسيوية، وأنها تعد شريان الحياة بالنسبة لليابان، لأن اليابانيين لا بد أن يسكنوا آسيا والتوسع في منشوريا يحل مشكلة السكان في اليابان، كما يوفر -على حد زعمه- الحماية للآسيويين.

وراح بعض مفكرى عصر مايجى بيرر حركة التوسع اليابانى على ضوء نظرية دارون بالقول بأن البقاء للأقوى فى عالم تسوده شريعة الغاب، وبأن التوسع فى أراضى الجيران ليس عدواناً أو اغتصاباً، ولكنه "مهمة حضارية" هدفها حماية تلك الشعوب، ومساعدتها على تحقيق التقدم وبلوغ درجة التحضر.

التوسع فى كوريا

وقد طبقت اليابان عند توسعها فى كوريا نفس الأسلوب الذى اتبعته الولايات المتحدة مع اليابان، وفى أغسطس 1875 اقتحمت سفينة يابانية خليج كانجهوا الكورى، فأطلقت عليها قوات خفر السواحل الكورية النيران، واتخذت اليابان من ذلك الحادث مبرراً لإرغام كوريا على إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها تحت تأثير التهديد باستخدام القوة العسكرية ضدها، وبعد ستة أشهر من ذلك الحادث (فبراير 1876) وقعت كوريا معاهدة غير متكافئة مع اليابان على نمط المعاهدات التى وقعتها كل من اليابان والصين مع الدول الغربية، وافقت بموجبها كوريا على فتح ثلاثة موانى أمام التجارة اليابانية واعتبرت المعاهدة كوريا بلداً مستقلاً، رغم أن الصين كانت تعدها من توابعها.

وفى عام 1822 قامت ثورة ضد الأسرة المالكة الكورية، اتخذت طابع العداء ضد اليابانيين، فتدخلت الصين تلبية لطلب الأسرة الحاكمة ونجحت فى قمع الثورة، وقنع اليابانيون بالتعويضات التى حصلوا عليها من الحكومة الكورية عما لحق بالمصالح اليابانية من خسائر خلال أحداث الثورة، غير أنهم بيتوا النية لتصفية الوجود العسكرى الصينى فى كوريا، فوضعت خطة لزيادة عدد الجيش اليابانى وعدته على مدى عشر سنوات، بدأ تنفيذها عام 1855، كما وضعت البحرية اليابانية خطة لزيادة قدرتها القتالية.

وعندما قامت انتفاضات شعبية كورية ضد مظالم السلطة وهيمنة التجار اليابانيين والصينيين على الاقتصاد الكورى مما زاد من معاناة الشعب، فتوقفت تلك الانتفاضات عام 1894، فأتاحت الفرصة لأنصار التوسع الإمبريالى داخل الحكومة اليابانية لتحقيق أحلامهم التوسعية.

الحرب الصينية-اليابانية

استتجبت الحكومة الكورية بالقوات الصينية للقضاء على الانتفاضات الشعبية، فأبلغت اليابان الحكومة الصينية اعتزامها إرسال قوات عسكرية إلى كوريا، فحاولت الصين -عبثاً- منع الصدام المرتقب عن طريق طلب الوساطة من الدول الكبرى، واقترح رئيس الوزراء الياباني إرسال لجنة صينية- يابانية مشتركة إلى كوريا، ولكن الصين رفضت الاقتراح بحجة قدرتها وحدها على إخماد الانتفاضات ووعدت بالانسحاب فور انتهاء المهمة من كوريا ورفضت اليابان اقتراحان أحدهما بريطاني والآخر روسي بانسحاب قوات الطرفين من كوريا، والحق أن أحداً لم يأخذ التهديد الياباني مأخذ الجد، سواء في ذلك الصين أو الدول الأوروبية الكبرى.

وفي يونيو 1894 وصل الوزير المفوض الياباني إلى العاصمة الكورية على رأس قوة عسكرية تمثل جميع فروع القوات المسلحة اليابانية، وقابل ملك كوريا وأملى عليه شروطاً لإصلاح الحكومة، وأجبر الملك الكوري على إعلان إلغاء المعاهدة الكورية- الصينية، وأن يطلب من اليابانيين طرد القوات الصينية من بلاده.

ورغم ذلك ظل حكام الصين يستهينون باليابان، ولا يعتقدون في قدرتها على خوض غمار حرب من أجل كوريا، واعتقدوا أن اليابان ليست جادة في تهديداتها، وعندما التقت ثلاث سفن حربية صينية -كانت تتولى حراسة ناقلة جنود صينية على متنها 1200 جندي- بثلاث سفن حربية يابانية في طريقها إلى كوريا (25 مايو)، أطلقت عليها النار، فنشبت معركة بحرية صغيرة راحت ضحيتها ناقلة الجنود الصينية بمن عليها، وأسرت إحدى السفن الحربية الصينية، وأعقب ذلك هجوم القوات اليابانية في كوريا على القوات الصينية، وألحقت بها هزيمة ساحقة دون أن تعلن الحرب رسمياً.

وجاء إعلان الحرب من جانب اليابان في أول أغسطس، وتبعه إعلان الحرب من جانب الصين، وآثرت الدول الكبرى الوقوف على الحياد ظناً منها أن الصراع سينهك الطرفين لمصلحتها، فإذا بالجيش الياباني ينزل إلى كوريا ويتجه إلى منشوريا ويستولى على المواقع الصينية الهامة، ويقوم حكومة عسكرية في الإقليم، وفي نفس الوقت، اتجه جيش ياباني آخر إلى شبه جزيرة لياوتونج، استولى على أهم مواقعها واتجه إلى شبه جزيرة شانتونج فاستولى

على أهم مدنها، واضطر الأسطول الصيني أن يستسلم للأسطول الياباني (12 فبراير 1895).

وفي مارس، اتحد الجيشان اليابانيان، وزحفا صوب بكين حيث استوليا على أهم المدن في الطريق، وتوالت الهزائم على الصين دون أن يلوح في الأفق أمل تحول المد لصالحها، ولجأت الحكومة الصينية إلى الروس والإنجليز طالبة التدخل لوقف إطلاق النار دون جدوى.

وبعد محاولات فاشلة من جانب الصين لفتح باب المفاوضات مع اليابان حول الصلح، التقى نائب الإمبراطور الصيني مع رئيس الوزراء الياباني في ميناء شيمونوسيكي (الياباني) حيث توصل الطرفان إلى اتفاق حول هدنة بلا قيد أو شرط (19 مارس) وتم التوقيع على معاهدة الصلح في 17 إبريل، وخلال المفاوضات قدم الأمريكيون والإنجليز النصح والمشورة للطرفين.

وبموجب معاهدة الصلح، اعترف الطرفان باستقلال كوريا استقلالاً تاماً، وتنازلت الصين لليابان عن شبه جزيرة لياوتونج، وجزيرة فرموزا، وجزر البسكادور، وتعهدت بدفع تعويض مالى كبير، كما وافقت على فتح أربع مدن صينية أمام التجارة اليابانية.

لم تتمكن الدول الكبرى من الحيلولة دون تحقيق اليابان لهذا النصر فقد كانت العمليات الحربية اليابانية تدار بكفاءة عالية وتنسيق تام براً وبحراً، وخلال ثمانية أشهر هزمت تلك الدولة الجزرية الصغيرة إمبراطورية الصين العريقة ذات التعداد السكاني الهائل والموارد المتنوعة، وقضت على قواتها العسكرية، واضطرتها إلى الإلحاح فى طلب الصلح وكان ذلك كله بعيداً عن تقدير الدول الكبرى لمدى ما بلغته اليابان من قوة فضلت الوقوف على الحياد، ولكن نتيجة الصراع جاءت مخيبة لتوقعاتها.

وهزت الهزيمة النظام الإمبراطورى الصينى ليسقط نهائياً بعد عقدين من الزمان، على حين حققت الحرب لليابانيين الكثير فانبهر المراقبون الأجانب بمستوى الأداء العسكرى للجيش والبحرية، وأخذ العالم يتقبل اليابان كواحدة من الدول الحديثة وأيقنت الدول الكبرى أن اليابان قوة لا يمكن تجاهلها عند رسم سياستها الخاصة بالشرق الأقصى.

وبذلك أعلنت الحرب الصينية- اليابانية عن مولد قوة إمبريالية جديدة، تنتمي إلى الشرق وليس إلى الغرب، وكان معيار النجاح الذى يمكن أن تحققه هذه القوة الجديدة (اليابان) يتوقف على مدى تقبل القوى الإمبريالية الأخرى لها، وخاصة تلك التى لها مصالح فى الشرق الأقصى، أما بريطانيا فقد عبرت عن ترحيبها بالنصر اليابانى وارتياحها لنتائجه، لأن من مصلحتها أن تلعب اليابان دور المناوئ للوجود الروسى فى المنطقة الذى كان موضع ضيق الإنجليز، وأما روسيا فكانت أكثر الدول استياء من نتيجة الحرب لأنها تعرقل مخططاتها الخاصة بكوريا ومنشوريا، وتضع العقبات فى طريق تحقيق الأطماع الروسية فى الشرق الأقصى، لذلك حثت فرنسا وألمانيا على مسانبتها فى معارضة استحواد اليابان على شبه جزيرة لياوتونج.

وأيدت فرنسا المطالب الروسية لارتباطها مع روسيا بحلف ثنائى، أما ألمانيا فقد أعطت تأييدها لروسيا حتى تصرفها عن الاهتمام بالشئون الأوروبية، وتستنفد طاقتها فى الصراع حول الشرق الأقصى، رغم أن ألمانيا -بدورها- كانت تطمح فى أن تنال نصيباً من الامتيازات التجارية فى الصين.

ولذلك تقدمت الدول الثلاث: روسيا وألمانيا وفرنسا بمذكرة إلى الخارجية اليابانية قبل تبادل وثائق التصديق على معاهدة الصلح بعشرة أيام، طالبت فيها اليابان بالتنازل عن شبه جزيرة لياوتونج، ولما كان الرفض يعنى الدخول فى حرب مع الدول الثلاث مما قد يحرم اليابان من جنى ثمار انتصارها على الصين، وافقت اليابان على تعديل نص المعاهدة مقابل زيادة التعويض المالى الذى تدفعه الصين.

ولكن التدخل الثلاثى أصاب الرأى العام اليابانى بصدمة قاسية، جعلته يشعر بأن الدول الثلاث قد امتهنت كرامة اليابان، وحول العسكريون ودعاة التوسع هذا السخط إلى موجة عداء عارمة ضد روسيا، كما استغلت الحكومة هذا السخط لزيادة الإنفاق العسكرى، فتقرر زيادة الجيش من سبع فرق (عام 1894) إلى 13 فرقة (عام 1903) وزيدت قدرة الأسطول من 63.1 ألف طن إلى 153 ألف طن، وبذلك أصبحت ميزانية الدفاع تستحوذ على 55.6% من الموازنة العامة للدولة بعد أن كانت تمثل 29.5% من الموازنة واستمر الإنفاق العسكرى فى استنثاره بالقسط الأكبر من الإنفاق الحكومى بعد ذلك.

التنافس الروسى- اليابانى

كان لروسيا مصالح تجارية فى كوريا جعل لها وجوداً إلى جانب المصالح اليابانية، مما وفر فرصة احتكاك بين الطرفين، كذلك كان للروس وجود فى منشوريا حيث كانوا قد حصلوا من الصين على امتياز مد خط حديدى يصل الخط الروسى -عبر سيبريا- بالمحيط، ولما كان لليابان وجود فى جنوب منشوريا، فقد أصبح تعايشهما معاً فى كوريا ومنشوريا من المستحيلات، وخاصة أن روسيا لم تحترم نصوص المعاهدات التى أبرمتها مع اليابان عام 1896 وعام 1898 حول حصول كل منهما على امتيازات متساوية فى كوريا، كذلك أقلقّت السياسة الروسية الرامية إلى تحويل منشوريا إلى محمية روسية، اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا، وأدى عدم وفاء روسيا بتعهداتها بالجلء عن منشوريا إلى حدوث تقارب بريطانى- يابانى تحول فيما بعد إلى تحالف بين الدولتين لمواجهة الأطماع الروسية فى منشوريا، وجاء رفض الروس للجلء عن منشوريا ممهداً لتصعيد الأزمة التى قادت إلى إشعال نار الحرب الروسية- اليابانية.

التحالف البريطانى- اليابانى

يرجع التقارب البريطانى- اليابانى إلى عهد وزارة روزبرى التى حثت الدول الأوروبية على التنازل عن حقوق القضاء القنصلى التى حصلت عليها من اليابان منذ عام 1858، وفى عام 1895، ازداد هذا التقارب عندما امتنعت بريطانيا عن الاشتراك مع روسيا وألمانيا وفرنسا فى التدخل للحيلولة دون حصول اليابان على شبه جزيرة لياوتونج الصينية، وكان من نتيجة ذلك ترحيب اليابان باحتلال بريطانيا لميناء وى هاى وى، واستتجارها له بعد ذلك لتوازن الاحتلال الروسى لميناء بورت آرثر.

وخلال عام 1900، بذلت جهود دبلوماسية بريطانية ويابانية، لاستطلاع موقف ألمانيا وفرنسا فى حالة نشوب صراع روسى- يابانى بالشرق الأقصى، ولكن اليابان لم تكن قد حسمت الخلاف داخل الحكومة بين مؤيدى التحالف على بريطانيا، ودعاة التقارب مع روسيا على أساس الاعتراف بالمصالح الروسية فى منشوريا فى مقابل الاعتراف الروسى بالمصالح اليابانية فى كوريا.

كذلك لم تكن الحكومة البريطانية قد توصلت إلى قرار بشأن هذا التحالف حتى إبريل 1901، حين كلفت الحكومة اليابانية وزير خارجيتها، باستطلاع مدى إمكانية عقد التحالف بين البلدين.

وفى نفس الوقت الذى كان فيه وزير الخارجية اليابانى يتفاوض مع زميله البريطانى حول بنود اتفاقية التحالف (يوليو 1901)، توجه مبعوث يابانى إلى موسكو لمحاولة الوصول إلى اتفاق روسى- يابانى حول الشرق الأقصى، ولكن الروس تشددوا فى مطالبهم، وعاد المبعوث اليابانى بخفى حنين، مما وحد صفوف الحكومة اليابانية وراء التحالف البريطانى- اليابانى الذى تم إبرامه فى لندن (30 يناير 1902)، وأثار الإعلان عنه فى كل من لندن وطوكيو (11 فبراير) دهشة عواصم العالم، وتمادى البعض فى استنكاره لهذا التحالف، فاتهم بريطانيا بخيانة العنصر الأبيض لصالح "العنصر الأصفر العدوانى الوضع".

ومهما كان الأمر، فقد أصبح باستطاعة اليابان أن تخطط للحرب مع روسيا دون أن تخشى دخول دولة ثالثة -طرفاً فى الصراع- إلى جانب الروس، وأن تضمن عدم تكرار التدخل الدولى الذى حرّمها من بعض ثمار انتصاراتها على الصين، ولكن بريطانيا لم تخرج من التحالف صفر اليدين، فقد كان التحالف يخدم مصالحها فى الإقليم، وبإبرام التحالف بدأ العد التنازلى للحرب.

الحرب الروسية- اليابانية

فى 13 يناير 1904، قدمت اليابان آخر مقترحاتها إلى روسيا لحل النزاع حول منشوريا وكوريا، ولكن تلك المقترحات اتخذت طابع الإنذار، مما جعل أصحاب الدعوة إلى سياسة التوسع الخارجى على حساب الصين فى الحكومة الروسية يعدون العدة للقيام بعمل تآديبى ضد اليابان تتخذ كوريا مسرحاً له، وفى نفس الوقت، كانت اليابان قد اتخذت قرار الحرب بالفعل بعد أن اطمأنت إلى موقف ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفى 4 فبراير 1904، أخطرت اليابان الحكومة الروسية بقطع المفاوضات مع الاحتفاظ بالحق فى اتخاذ أى عمل مستقل للدفاع عن مصالحها. وفى 6 فبراير، أبحر الأسطول اليابانى فى المياه الكورية صوب ميناء بورت آرثر لتدمير الأسطول الروسى الرابض هناك، ونجحت اليابان فعلاً فى تدمير بعض السفن الحربية الروسية، وأعلنت اليابان الحرب رسمياً

(10 فبراير)، وقامت خطة اليابان العسكرية على شل حركة الأسطول الروسى فى المحيط الهادى بقاعدة بورت آرثر، فأغرقوا بعض السفن التجارية القديمة فى البوغاز المؤدى إلى الميناء وزرعوا الألغام البحرية فى الجزء المتبقى من البوغاز، وحققوا أكبر انتصاراتهم عندما نجحوا فى إغراق سفينة القيادة الروسية وعلى ظهرها قائد الأسطول و600 جندى روسى.

وفى البر حققت القوات اليابانية الزاحفة من العاصمة الكورية صوب الشمال انتصاراً على القوات الروسية، وفى أواخر أبريل بدأت معركة نهر يالو، وتوالى سقوط المواقع الروسية فى أيدى اليابانيين على طول مجرى النهر، كما نجح اليابانيون فى الاستيلاء على المواقع الروسية بشبه جزيرة لياوتونج وتحركوا للاستيلاء على بورت آرثر -أكبر المعاقل الروسية بالشرق الأقصى- حيث أجهزت مدفيعتهم على ما تبقى من الأسطول الروسى.

وفى صيف 1904، دفع اليابانيون القوات الروسية أمامهم عند زحفهم فى جنوب منشوريا، وشنوا عليها هجوماً شاملاً جعل الروس ينسحبون إلى موكدن، وبعد ستة أشهر من القتال الضارى سقطت بورت آرثر فى أيدى اليابانيين، واستسلم لهم القائد الروسى ومعه 25 ألفاً من الجنود، وغنم اليابانيون خمسمائة مدفع روسى، وبذلك تفرغ الجيش اليابانى لخوض المعركة الفاصلة فى منشوريا، حيث دارت رحى معركة موكدن التى تعد من المعارك الكبرى الحاسمة فى النزاع والتى سقطت بيد اليابانيين بعد أسبوعين من القتال الشرس العنيف، وبلغت خسائر الروس -حتى ذلك الحين- 150 ألفاً بين قتيل وجريح، بينما لم تصل خسائر اليابانيين إلى الخمسين ألفاً.

أصبح الموقف العسكرى الروسى حرجاً للغاية فحاول الروس تعويض هزائمهم بتوجيه أسطول بحر البلطيق إلى العمل فى الشرق الأقصى وبعد رحلة شاقة -قطعها الأسطول من غرب أوروبا إلى الشرق الأقصى- اشتبك مع الأسطول اليابانى فى الطريق إلى كوريا (28 مايو 1905) فأغرق اليابانيون سفينة القيادة وست سفن أخرى، بالإضافة إلى خمس مدمرات وخمس ناقلات جنود، وأربع سفن خدمات وسفينة دفاع سواحل، وأسروا خمساً من قطع الأسطول الروسى، وقدر عدد القتلى والغرقى من جنود البحرية الروسية بثلاثى عدد رجال الأسطول، على حين لم يخسر اليابانيون فى تلك المعركة سوى 116 قتيلاً، و538 جريحاً،

وثلاثة من زوارق الطوربيد، ولم ينج من أسطول البلطيق سوى ناقلة جنود ومدمرتين، وصلوا إلى ميناء فيلاديفوستك بعد جهد جهيد.

ولم يعد أمام الروس -بعد هذه الهزيمة الساحقة- سوى طلب الصلح، وخاصة أن الثورة اندلعت في روسيا ضد استبداد القيصر، كما أن الدول الأوروبية التي وقفت على الحياد رغبت في إنهاء الحرب بعد أن حققت أهدافها الإستراتيجية: فألمانيا قنعت بما أصاب روسيا من ضعف عسكري، وفرنسا أرادت الاحتفاظ بما بقي من قوة روسيا لتدعيم الحلف الثنائى الذى يجمع البلدين.

وتوسطت الولايات المتحدة لعقد الصلح، الذى بدأت مفاوضاته فى 10 أغسطس 1905، تحت رعاية الرئيس الأمريكى.

ووقع الطرفان اتفاقية الصلح التى نصت على الاعتراف بالمصالح اليابانية المتميزة فى كوريا، وانتقال حقوق روسيا فى شبه جزيرة لياوتونج إلى اليابان، والتنازل لليابان عن القسم الجنوبى من سكك حديد منشوريا، وكذلك عن النصف الجنوبى من جزيرة سخالين، وانسحاب قوات البلدين من منشوريا، فيما عدا قوات حراسة السكة الحديد، وتعهد البلدان بعدم التدخل فيما تتخذه الصين من إجراءات تطوير الصناعة والتجارة فى منشوريا، واستغلال السكك الحديدية للأغراض التجارية، فيما عدا الخط الحديدى بشبه جزيرة لياوتونج فيستخدم لأغراض إستراتيجية.

لقد أسفرت الحرب الروسية- اليابانية عن مولد قوة شرقية، نجحت فى إلحاق الهزيمة بدولة أوروبية استعمارية كبرى، وفى تحديد حجم الدور الروسى فى الشرق الأقصى، ولفنتت الحرب أنظار الصين إلى ما أحرزته اليابان من تقدم، فبدأت تستلهم التجربة اليابانية، وتدفق الطلاب الصينيون على اليابان بأعداد كبيرة لتلقى العلم والدراسة، فأعادوا للأذهان نكزى حركة مماثلة -ولكنها عكسية- عندما كان طلاب العلم من اليابانيين يحجون إلى الصين لدراسة الكنفوشية والفلك والرياضيات قبل ذلك ثلاثة قرون.

وكان للنصر اليابانى صداه الكبير فى مصر، حيث كانت الحركة الوطنية قد بلغت ذروتها بزعامة مصطفى كامل باشا، الذى ألف كتيباً بعنوان "الشمس المشرقة"، أشاد فيه بالنهضة

اليابانية الحديثة، وبقدرة الشرق على إلحاق الهزيمة بالغرب، وصاغه بأسلوب رومانسي يخاطب الوجدان أكثر مما يخاطب العقل، وغاب عن مصطفى كامل أن اليابان تحولت - منذ عام 1895- إلى قوة إمبريالية تمارس مع الشعوب الخاضعة لها نفس أساليب القهر التي يمارسها الإنجليز في مستعمراتهم، وأن حربها مع روسيا كانت إحدى حلقات التنافس بين البلدين حول السيطرة على كوريا والصين، وأنها كانت أداة من أدوات الصراع الإمبريالي في الشرق الأقصى، وظل انتصار اليابان في تلك الحرب مخلداً في قصيدة شاعر النيل حافظ إبراهيم الذي اختار لها عنوان "الغادة اليابانية" والتي تغنت بها أجيال من الشباب المصري.

وجنت اليابان من وراء انتصارها في تلك الحرب اعتراف الدول الكبرى بها كقوة هامة، لا يبرم أمر يتعلق بالشرق الأقصى بدونها، وكفلت لها المكاسب الإقليمية التي حصلت عليها تحقيق حلم قديم، طالما راود ساستها بأن تصبح ذات ركيزة قارية، وبدأت بعض الدول الغربية تشعر بعدم الارتياح لما حققته اليابان من مكاسب إستراتيجية، وما أحرزته من مكانة دولية، فأحس الرئيس الأمريكي أن توازن القوى في المحيط الهادى قد اختل، لذلك كان حريصاً على عدم تصفية الوجود الروسى نهائياً -رغم ميله إلى كسر شوكة الروس- ضمناً لتوازن القوى في الإقليم، ومن ثم كانت مساعدته للموقف الروسى خلال مفاوضات الصلح، وبدأت المصالح الأمريكية تتعارض مع المصالح اليابانية في المحيط الهادى، وأخذت شقة الخلاف بين البلدين فى الاتساع تدريجياً، حتى كان الصدام بينهما فى الحرب العالمية الثانية صداماً مروعاً.

وعلى كل، فقد تحركت اليابان بسرعة لتدعيم مكاسبها الجديدة، ففي نوفمبر 1905 حصلت من بكين على تأكيد لما جاء بمعاهدة الصلح مع روسيا فيما يتصل بتأجير لياوتونج ومنشوريا، وبالإضافة إلى ذلك حصلت من الصين على امتيازات جديدة لمد الخطوط الحديدية، وإقامة المشروعات الاقتصادية فى منشوريا، وعملت على إحباط جهود الدول الأخرى الرامية إلى الحصول على امتيازات خاصة فى منشوريا فعقدت اتفاقية سرية مع روسيا عام 1907، أصبح جنوب منشوريا -بموجبها- منطقة نفوذ يابانية، وشمال منشوريا

منطقة نفوذ روسية، وبذلك قطعت الطريق على المساعي الأمريكية الرامية إلى الحصول على امتياز لإقامة خط حديد بمنشوريا.

أما بالنسبة لكوريا، فقد وسعت اليابان دائرة نفوذها هناك، وأبرمت اتفاقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية (يوليو 1905) تعهدت فيه الأخيرة بعدم الإقدام على عمل يمس المصالح اليابانية في كوريا، في مقابل تعهد اليابان بعدم مد نفوذها إلى الفلبين، وعندما حددت معاهدة التحالف مع بريطانيا أضيف إليها بند نص على اعتراف بريطانيا بسيادة المصالح اليابانية في كوريا، وبعد ذلك أخذت اليابان تحول كوريا إلى محمية يابانية، ثم إلى مستعمرة، وأصبح المندوب السامى اليابانى هو الحاكم الفعلى للبلاد، وأجبر ملك كوريا على التنازل عن العرش لولده (يوليو 1907) الذى نصب ملكاً على البلاد، وحصل منه المندوب السامى اليابانى على تفويض بإدخال ما يراه من إصلاحات، وانتهزت اليابان فرصة اغتيال أحد أقطاب الحكومة اليابانية على يد شاب كورى (26 أكتوبر 1909) فأعلنت ضم كوريا وأخذت تتسج سياستها الخاصة بالسيطرة على كوريا على منوال السياسة البريطانية فى مصر، وترجم كتاب كرومر "مصر الحديثة" إلى اليابانية (1911) ليستفيد به اليابانيون فى إدارتهم لكوريا.

أثر التوسع الإمبريالى على النمو الاقتصادى

وبانتهاء الحرب الروسية- اليابانية، تبدأ المرحلة الثانية والهامة من مراحل النمو الاقتصادى لليابان، والتي تمتد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية فقد حققت الصناعات الخفيفة تقدماً كبيراً، كما بلغت الصناعات الثقيلة أقصى درجات تطورها، وبذلك اكتمل نضج الإنتاج الرأسمالى، وازداد إيقاع النمو الاقتصادى الحديث بسرعة، واتسع نطاق التجارة الخارجية.

ومما دعم من مركز الصناعة اليابانية، تعديل التعريفات الجمركية عام 1911 بما يحقق الحماية للإنتاج الوطنى، مما أدى إلى زيادة معدل نمو رأس المال الوطنى، فتطورت الشركات اليابانية وامتد نشاطها إلى كوريا ومنشوريا، بل وإلى أوروبا وأمريكا، وامتد مع نشاط الشركات نشاط رأس المال المصرفى اليابانى إلى كوريا ومنشوريا وفورموزا، وأصبحت البنوك اليابانية التى أنشئت فى تلك البلاد تتحكم فى اقتصادياتها تماماً بحكم كونها بنوك إصدار للعملة.

وهكذا أتاحت سياسة التوسع الإمبريالى المناخ الملائم لنمو القطاع الاقتصادى الحديث، بتوسيع نطاق السوق الخارجية المناسبة لتصريف الإنتاج الصناعى اليابانى والتي تتمتع بالحماية الجمركية، وتم تأمين مجالات جديدة لاستثمار رأس المال الوطنى اليابانى، وحقق نهب الشعبين الكورى والصينى فرصة ذهبية لتراكم رأس المال اليابانى واستكمال نمو الرأسمالية مما كان له انعكاسه على الحركة السياسية فى عصر النهضة، وفى الفترة الممتدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

الفصل الرابع - الحركة السياسية

استقر رأى صناع عصر النهضة اليابانية الحديثة على اختيار النموذج الغربى كإطار للدولة، وهنا واجهتهم مشكلة الاختيار بين دولة ليبرالية ديمقراطية، أو دولة أوتقراطية يستند الحكم فيها إلى بيروقراطية مركزية، فكان النموذج الأخير أكثر تقبلاً عندهم، فهو يهيئ للسلطة فرصة إجراء ما تشاء من إصلاحات دون أن تعرقل جهودها عقبات تأتي من جانب المجالس النيابية، كما أن الحكم المطلق والسلطة المركزية أكثر قبولاً لدى اليابانيين بحكم تراثهم الثقافى والسياسى.

ومن ثم كان النظام الجديد حركة إصلاحية فى إطار الثقافة التقليدية اليابانية، تأثرت دوافعها -إلى حد كبير- بمصالح الفئات الاجتماعية التى شاركت فى صنعها، وإليها يرجع الفضل فى تكوين اليابان الحديث.

ولما كان نظام مايجى قد أسقط من حسابه المشاركة الشعبية فى صنع القرار، وإدارة أمور البلاد من خلال مجالس نيابية دستورية على النمط الغربى، فقد قامت حركة للمطالبين بالدستور عرفت باسم "حركة الحرية وحقوق الشعب"، ولعبت دوراً هاماً فى الحركة السياسية.

وكما تزعم فريق من الساموراي حركة تصفية نظام طوكوجاوا واسترداد سلطة الإمبراطور، ووضعوا أسس النظام الجديد، كان ثمة فريق آخر من مثققي الساموراي تأثر بالفكر الليبرالى الغربى من خلال تعلمهم اللغات الأوروبية الحديثة، ودراستهم للتيارات الفكرية التى سادت فى أوروبا فى القرن التاسع عشر.

فلم يكن الساموراي طبقة إقطاعية عسكرية فحسب، بل كانوا على قدر من الثقافة يتلقونها - فى عصر طوكوجاوا- فى مدارس خاصة بهم، حيث يدرسون المعارف الصينية وتعاليم الكنفوشية والرياضيات، كما التحق بعض أفراد الساموراي بمدارس أخرى للثقافة الحرة ظهرت فى أواخر عصر طوكوجاوا، كان يختلف إليها -بالإضافة إلى الساموراي- أبناء التجار وأعيان الريف، وكانت تلك المدارس تعنى -فى الأصل- بدراسة العلوم والفلسفة الصينية، ثم أصبحت فى مطلع القرن التاسع عشر تعنى بدراسة "علوم الغرب" وهو مصطلح أطلق على العلوم الحديثة التى تخرج عن دائرة الثقافة التقليدية.

وتصدى هذا الفريق من الساموراي المثقفين لإدارة دفة المعارضة السياسية في عصر مايجي، لأنهم وإن اتفقوا مع مؤسس النظام الجديد على ضرورة تصفية الإقطاع، وتوحيد البلاد تحت حكم إدارة مركزية حديثة، إلا أنهم رأوا ضرورة إقامة النظام الجديد على أساس يسمح للجماهير بقدر من المشاركة في السلطة، ومن ثم اختلف مفهوم "التحضر والتنوير" عندهم عنه عند غيرهم، فهم يرون فيها حركة تجديد شاملة، تغير وجه المجتمع الياباني اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً، بينما رأى فيها خصوصهم السياسيون سلطة أوتقراطية مركزية مستتيرة تدور حول محور الإمبراطور، باعتباره وحده -وليس الأمة- مصدر السلطات.

والتقت آمال مثقفي الساموراي مع أحلام أعيان الريف الذين كونوا الزعامات التقليدية للريف الياباني في أواخر عصر طوكوجاوا، فكانت ثورات الفلاحين ضد الحكم الإقطاعي تهب بقيادتهم، وساعد الإصلاح الزراعي الذي طبقه النظام الجديد على إزاحة نفوذ سادة الإقطاع من الريف، ففتح بذلك الطريق أمام الأعيان للسيطرة التامة على مقاليد الأمور في قراهم، وتطلعوا إلى المشاركة في السلطة بقدر متكافئ مع ما لهم من وزن اقتصادي ومكانة اجتماعية في الريف لاسيما أنهم استمروا يمسون بزمام قيادة نضال الفلاحين ضد السلطة في مطلع العصر الجديد حتى تم القضاء على ثورة ساتسوما (1877) فانتهت المعارضة المسلحة للنظام الجديد، وأصبح النضال ضد السلطة المطلقة نضالاً سياسياً سلمياً.

وأصبح أعيان الريف على رأس حركة المعارضة السياسية بما لهم من نفوذ بين صفوف الفلاحين، بالإضافة إلى بعض الأفراد من نخبة مثقفي الساموراي الذين كانوا محور المعارضة السياسية بالمدن عامة، وطوكيو خاصة، والذين التمسوا في قيادة العمل السياسي ما يعوضهم عن المكانة التي كانت لهم من قبل، والتي جرفها التغيير في مطلع عصر مايجي.

حركة المطالبة بالحياة النيابية

وقد بدأت الحركة بعريضة قدمها إيتاجاكي وسبعة من زملائه من النخبة التي شاركت في صنع النظام الجديد، قدموها للحكومة (1871) واستتروا فيها استبداد السلطة، وطالبوا بإقامة مجلس نيابي يقوم الشعب بانتخابه، وبهذا الحدث بدأت الحركة السياسية التي عرفت باسم "حركة الحرية وحقوق الشعب" التي ضمت المطالبين بالحكم النيابي الدستوري.

وعبر عن تلك الحركة بتنظيم سياسى عرف باسم "الحزب الوطنى العام" الذى اختار صيغة الحزب السياسى ليميز نفسه عن الجمعيات السياسية العديدة التى ظهرت -فى تلك الفترة- بغرض خدمة الأهداف والمصالح السياسية لأفراد بعينهم، وأصدر التنظيم الجديد بياناً ضمنه برنامج الذى ركز فيه على إقامة حكومة نيابية منتخبة من الشعب.

ولكن وقوع ثورة ساجا التى تزعمها أحد الموقعين على العريضة جعل الحكومة تتجه إلى تصفية المعارضة السياسية، فبادر إيتاجاكى بحل "الحزب الوطنى العام" (مارس 1874)، وعاد إلى موطنه طوساً بجزيرة شيكوك، حيث أسس جمعية سياسية عرفت باسم "جمعية المفكرين الأحرار" لنشر الوعى بالمبادئ الليبرالية والتف حول تلك الجمعية فريق من الشباب المتعطش للمعرفة، وشكلت أفكار الثورة الفرنسية الأساس الإيديولوجى للجمعية، وكان كتاب روسو "العقد الإجتماعى" مصدر إلهام فكرى لرواد الليبرالية فى ذلك العصر، وذاع صيت "جمعية المفكرين الأحرار" حتى أصبحت طوساً مزاراً يقصده المئات من الشباب اليابانى الذين أطلقوا على المدينة -فيما بينهم- اسم "مهد الحرية".

ورغم المحاولات التى بذلتها الحكومة لكبح جماح هذه الحركة، استمرت تحقق النجاح وتكسب الأنصار حولها يوماً بعد يوم، وبعد إخماد ثورة ساتسوما، فكر إيتاجاكى فى تأسيس "جمعية الوطنيين" وفى ربيع 1878 أوفد الدعاة إلى مختلف أنحاء البلاد لشرح أهداف التنظيم السياسى الجديد ودعوة الناس للانضمام إليه، وفى سبتمبر من نفس العام عقدت الجمعية أول مؤتمر لها بمدينة أوساكا، أعلنت فيه عن تأسيسها وقررت أن تتخذ من طوكيو مقراً لها، وأن تنشئ فروعاً لها بالمحافظات.

وفى المؤتمر الثالث للجمعية (خريف 1879) تقرر رفع عريضة إلى الإمبراطور للمطالبة بإقامة مجلس نيابى، وقع عليها أعضاء الجمعية الذين انتدبوا اثنين من زملائهم لتقديمها إلى "مجلس الدولة" و"مجلس الشيوخ" ورغم رفض المجلسين للعريضة، فقد نجحت الجمعية فى تعبئة الرأى العام ضد الحكومة، وكشفت موقفها المتعنت أمام الشعب، وطوف إيتاجاكى بأثناء البلاد يخطب فى الجماهير، ويطلب مسانبتها للجمعية فى مطالبها، واكتسبت الحركة المزيد من الأنصار من بين الصحفيين ورجال الأعمال وحتى موظفى الحكومة.

ولما كان قانون الرقابة على الصحف (5 يونيو 1875) يجعل من الصحافة أداة محدودة النفع بالنسبة لحركة المطالبة بالحكم النيابي، لجأ زعماء تلك الحركة إلى عقد الاجتماعات العامة وإلقاء الخطب السياسية.

فلم تجد الحكومة مفرأً من إصدار "قانون التجمهر" (إبريل 1880) الذى قضى بضرورة الحصول على إذن مسبق من الشرطة قبل عقد أى اجتماع عام، وحظر على العسكريين ورجال الشرطة والطلبة الاستماع إلى الخطب السياسية، والاتصال بالمنظمات السياسية.

ورغم محاولات الكبت، تبلورت المعارضة السياسية فى حركة تهدف إلى تأسيس "جمعية وطنية دستورية" فى آخر السبعينيات من القرن التاسع عشر، وما كاد يحل مطلع الثمانينيات حتى نظم القائمون على تلك الحركة حملة لجمع التوقيعات على عرائض تطالب بالدستور، وبإقامة مجلس نيابى، وبلغ عدد التوقيعات التى جمعت نحو ربع المليون توقيع، وتم تأسيس عدد من الجمعيات السياسية- لهذا الغرض- فى جميع أنحاء البلاد، بلغ عددها -فى تلك الحقبة- نحو 150 جمعية وعقدت الاجتماعات السياسية لمناقشة قضية الحكم النيابي، ونظمت الحلقات الدراسية بغرض التثقيف السياسى الذاتى فى معظم القرى الهامة، واستطاعت تلك الحلقات الدراسية تعبئة رأى العام الريفى لمساندة حركة المطالب بالحياة النيابية عن فهم واقتناع.

واتخذت تلك الحلقات الدراسية شكل مدارس متوسطة أقامها الأعيان على نفقتهم الخاصة، أو عن طريق جمع التبرعات من أهالى مجموعة من القرى المتجاورة، وكانت تلك المدارس تقام مهما بلغ عدد الصبية الراغبين فى الالتحاق بها، فقد كانت مقصد الكبار الذين ينشدون الثقافة العامة لذاتها، وعلى سبيل المثال، كانت نسبة عدد التلاميذ دون سن الرابعة عشر، بذلك النوع من المدارس بمحافظة كانازوا لا تتعدى 20% من جملة عدد التلاميذ بتلك المدارس، بينما كان بقية التلاميذ من البالغين، وكانت تلك المدارس لا تقتصر جهودها على تدريس العلوم المختلفة، بل امتد نشاطها إلى التثقيف السياسى والاجتماعى، وبعد قيام الحكومة بإخضاع هذه المدارس لإشرافها حول الأعيان تلك المدارس إلى "حلقات دراسية" لنشر المعرفة العامة ولم تعد تستخدم اسم "مدرسة"، وتركزت غالبية تلك الحلقات فى شرق

البلاد، وانتشرت -بدرجة أقل- فى بقية أنحاء البلاد، وكانت أقل واحدة منها تضم ما بين 12 و30 عضواً، وإن كان ثمة حلقات تجاوز عدد أفرادها المائة عضو.

وبلغ حماس بعض الأعيان للحركة واهتمامهم بتلك الحركات حد فقد ملكياتهم الزراعية عن طريق رهنها مقابل قروض أنفقت على تلك الحلقات التثقيفية وعلى الحركة السياسية، وتحولت تلك الحلقات الدراسية إلى جمعيات سياسية، عقدت سلسلة من الندوات لمناقشة قضية الحكم النيابى، وبلغ عدد الجمعيات السياسية التى دعت إلى عقد الندوات نحو 150 جمعية، انتشرت فى جميع أنحاء اليابان، مما يقدم دليلاً على اتساع قاعدة الحركة، واضطرت الحكومة إلى تشديد الرقابة على الصحف والمطبوعات، واهتمت بتطبيق "قانون التجمهر" غير أن تلك الإجراءات الصارمة لم تنجح فى إحباط الحركة السياسية، فكسبت الحركة -بذلك- المزيد من تأييد الجماهير، وخاصة أن بعض مفكرى "حركة الحرية وحقوق الشعب" قدموا المفاهيم الليبرالية المكتسبة من الغرب فى إطار كنفوشى، فعند شرحهم لتلك الأفكار كانوا يتخذون من الكنفوشية قالباً للتعبير عن أفكار المساواة والتزام الإمبراطور نحو شعبه الذى يجعله ملزماً بالاستجابة لمطالبه وهى هنا المطالبة بالدستور، ونقد الاستبداد من خلال فكرة العدل عند كنفوشوس، وكذلك الحال بالنسبة لفكرة المساواة، ولم تجد الجماهير (وخاصة الفلاحين) صعوبة فى استيعاب الفكر الليبرالى إذ قدم لهم فى وعاء كنفوشى، لا يجعله يبدو غريباً عن واقع المجتمع اليابانى، أو بعيداً عن إدراك الجماهير، ولعل ذلك يفسر التقاف الجماهير حول تلك الحركة التى اكتسبت صبغة شعبية.

لذلك أيقنت الحكومة أنها بصدد حركة منظمة يقودها رجال من الأعيان الذين عاشوا فى الريف لأجيال بعيدة، وتمتعوا فيه بنفوذ كبير، ولديهم القدرة على تعبئة سكان القرى فى حركة سياسية ضد الحكومة، والأساس الذى قامت عليه سلطتها، ولم تكن الحكومة مهياًة - عندئذ- لمواجهة هذه الحركة بإجراءات قمع صارمة فأثرت السلامة، وسارعت بإصدار بيان (12 أكتوبر 1881) أعلن فيه الإمبراطور أنه ينوى إقامة نظام نيابى تدريجياً، وذلك فى السنة الثالثة والعشرين من حكمه (أى عام 1890) وحذر البيان جميع طبقات الشعب "أعلاها وأدناها" من التسرع، والدعوة إلى الطفرة فى التغيير، لأن ذلك يؤدى إلى إشاعة الاضطرابات فى البلاد.

وكان صدور البيان الإمبراطورى نقطة تحول فى تاريخ حركة المطالبة بالحياة النيابية، إذ أعيد تنظيمها فى شكل حزبين سياسيين هما: "حزب الأحرار" و"حزب الإصلاح" فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة تدبر أمر تصفية الحركة، فقد أبعد أنصار الليبرالية من الحكم، وانفرد أنصار الأوتقراطية ومركزية السلطة بإدارة أمور البلاد.

ومنذ ذلك الحين، أصبح النشاط السياسى يتركز حول الأحزاب السياسية وحدها، وتحولت الجمعيات السياسية المنتشرة بالريف إلى خدمة أغراض أخرى، فلم يعد نشاطها مقصوراً على المطالبة بالدستور، وإنما تعداه إلى مطالب أخرى ذات طابع اقتصادى، وتتفق -إلى حد كبير- مع مصالح الأعيان، فدعت إلى الاهتمام بالتعليم، وعدم قصر الوظائف العامة على فئة معينة من الناس، وتشجيع الصناعة.

وبدأ الأعيان يرغبون عن السياسة، وزادت الهوة التى أوجدتها سياسة الانكماش الاقتصادى اتساعاً بينهم وبين جماهير الفلاحين، فعلى حين عانى الفلاحون من تدهور أسعار الحاصلات الزراعية كانت ضرائب الأقطان تواصل ارتفاعها، مما جعل ريع أقطانهم لا يكفى لسداد ما عليهم من ديون، كان الأعيان يتشددون فى تحصيل الديون التى اقتترضها الفلاحون منهم، واتجهوا إلى استثمار أموالهم فى الصناعة والنشاط المصرفى فاختلفت بهم وبالفلاحين السبل.

وأخذ الفلاحون يعيدون تنظيم أنفسهم لمواجهة السلطة والأعيان معاً، فبعد أن كانت انتفاضات الفلاحين بقيادة الأعيان، أصبحت قيادة الانتفاضات بيد عناصر من الفلاحين أنفسهم على نحو ما شهدته بعض جهات الريف فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر.

قيام الأحزاب السياسية

كان "حزب الأحرار" فى طليعة الأحزاب السياسية التى شكلت عقب صدور البيان الإمبراطورى (1881)، وانتخب إيتاجاكى أول رئيس له، وحدد أهدافه بالعمل على إقامة حكم نيابى، وتوسيع نطاق الحريات، وحماية وتدعيم حقوق الشعب، وتحقيق الرخاء والرفاهية له، والعمل على النهوض بالبلاد، وضمان تحقيق المساواة بين اليابان والدول الأخرى، والعمل على تحقيق التقدم الوطنى.

وانفصل فرع حزب الأحرار فى أوساكا ليكون حزباً آخر سمي "الحزب الدستوري" ليعبر عن وجهة نظر الجناح المتطرف فى حركة المطالبة بالحياة النيابية.

وفى مارس 1882، تكون "حزب الإصلاح" الذى عبر عن المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى الذين يميلون إلى الاعتدال من كبار رجال الأعمال والعلماء والشخصيات البارزة من النخبة، وحدد الحزب أهدافه بالحفاظ على مكانة الأسرة الإمبراطورية والعمل على تحقيق الرفاهية للشعب، والنهوض بالإدارة وزيادة قوة الأمة، وإقامة نوع من الإدارة الذاتية فى المحافظات تخفف من قبضة الإدارة المركزية، والحفاظ على الحد الأدنى من العلاقات السياسية مع الدول الأجنبية وتقوية العلاقات التجارية بقدر الإمكان، وبذلك لم يعلق "حزب الإصلاح" أهمية كبرى على قضية الدستور والحكم النيابى، فكان أميل إلى الاعتدال من "حزب الأحرار" الذى اتخذ موقفاً متشديداً من السلطة، وركز على اعتبار الشعب مصدر السلطات.

وعندما رأت الحكومة الحماس الذى استقبل به الحزبان الجديدان، قررت أن تنشئ حزباً سياسياً يعبر عن وجهة نظر الحكومة ومصالحها، فأسست "الحزب الإمبراطوري" (18 مارس 1882) وجاءت قيادته من أقطاب الحكم، وضم فى عضويته كبار موظفى الإدارة المركزية والمحافظات والمجالس البلدية، ورجال الدين، والمعلمون المشتغلون بمدارس الحكومة، ورجال الأعمال المتصلون بدوائر الحكم، ورغم محدودية العضوية فى "الحزب الإمبراطوري"، تمتع بنفوذ كبير اكتسبه من مساندة الحكومة ورعايتها له، وحدد برنامجه بالتأكيد على تنفيذ قرارات الحكومة الخاصة بإصدار الدستور، وإقامة المجلس النيابى، وتقديم العون للحكومة فى تنفيذ سياستها، والرد على الحملة الدعائية التى تشنها المعارضة على الحكومة. وأصدر الحزب -لهذه الغاية- العديد من الصحف التى تكيل المدح للنخبة الحاكمة، وتصد عنها هجوم المعارضة.

وسعى كل حزب لنشر أفكاره السياسية، والعمل على أن يأتى الدستور المرتقب محققاً للحكم النيابى على النحو الذى يراه الحزب، وكان "حزب الأحرار" يرى أن الحكومة لم تخلق من أجل حاكم أو من أجل حفنة من الناس، ولكنها خلقت من أجل الشعب، وأكد على أن السيادة للشعب وحده، وأن إعداد الدستور وصياغته لا بد أن تتم على يد من يمثلون الشعب

تمثيلاً حقيقياً، أما "الحزب الإمبراطوري" فكان يرى أن السيادة من حق الإمبراطور وحده لأنه "يملك الأرض والناس"، فإذا رأى أن يمنح الشعب دستوراً، فلا معقب لكلمته، وإذا رأى غير ذلك فلا تثريب عليه، ووقف "حزب الإصلاح" بين هذين النقيضين، فذهب إلى أن المجلس النيابي إنما يمثل الإمبراطور والشعب معاً، وبذلك يمثل سلطة السيادة كما هو الحال في البرلمان الإنجليزي.

وإزاء تعسف السلطة مع النشاط الحزبي المعارض، عانى كل من "حزب الأحرار" و"حزب الإصلاح" الضعف في الفترة السابقة على افتتاح المجلس النيابي (الدايت) عام 1890، فعاد "حزب الأحرار" إلى الظهور من جديد بعد أن كان قد جمد نشاطه ولكن النص في الدستور على الملكية كشرط للتمتع بحق الانتخاب قصر عضوية الحزب على الملاك، كما أصبحت مواقف الحزب -في تلك المرحلة- تتسم بالاعتدال، ومن ثم أصبح يعرف باسم "جمعية أصدقاء الحكومة الدستورية" منذ سبتمبر عام 1900، عندما عقد لواء قيادة الحزب لكبار الملاك المزارعين.

وضع الدستور

في 6 سبتمبر 1876، أصدر الإمبراطور أمراً بدراسة النظم الدستورية المختلفة، والعمل على وضع مشروع للدستور الياباني، ونتيجة لذلك أنشئ "مكتب دراسة النظم الدستورية" في صورة لجنة منبثقة عن مجلس الشيوخ، وقد بدأ المكتب عمله على الفور.

وفي 22 يوليو 1878، صدر مرسوم إمبراطوري بتنظيم مجالس المحافظات عن طريق الاقتراع، وبذلك وضعت قاعدة الحكم النيابي الذي أقيم بعد ذلك باثني عشر عاماً، وبموجب ذلك المرسوم، منح حق الاقتراع لجميع الذكور ممن بلغوا العشرين عاماً على الأقل، بشرط أن يكون الناخب ممن يدفعون ضريبة أطيان لا تقل عن خمسة ينات سنوياً (وكانت تلك الضريبة تدفع على ما يقرب من الفدانين)، وأصبح من حق مجلس المحافظة أن يقر الموازنة الخاصة بالمحافظة، ويحدد طريقة جباية الضرائب. ثم استكملت هذه الخطوة التمهيدية لإقامة الحكم النيابي بصدور مرسوم يناير 1880، الخاص بإنشاء مجالس الأحياء والمدن بنفس الطريقة.

وعندما قام جرانت -أحد الرؤساء الأمريكيين السابقين- بزيارة اليابان (يونيو 1879)، حرص الإمبراطور الياباني على استشارته فيما يتعلق بالحكم النيابي، في وقت كانت حركة المطالبة بالحكم النيابي قد بلغت ذروتها، فأشار الرئيس جرانت على الإمبراطور بأن من مصلحة بلاده الاعتماد على حكومة ينتخبها الشعب، ومجلس نيابي يراقب الشعب من خلاله عمل الحكومة ولكنه حذر الإمبراطور من عواقب التراجع عن الحكم الدستوري بعد إقراره، لأن حرمان الشعب من هذا الحق -بعد منحه له- قد يؤدي إلى كارثة، ومن ثم وجب على الحكومة اليابانية أن تتوخى الدقة عند إعداد الدستور.

وفي 6 يوليو 1881، قدم رئيس الوزراء إلى "مجلس الشيوخ" تقريراً طالب فيه بأن يصاغ الدستور الياباني على نسق الدستور الألماني وليس الإنجليزي، وقد تأثرت سياسة الحكومة الرامية إلى إقامة مجلس نيابي في ظل نظام دستوري بالأفكار التي طرحت بذلك التقرير، نظراً لما يوفره النموذج الدستوري الألماني من ضمانات للنخبة الحاكمة، ولانطباقه على الإطار السياسي لنظام الحكم في عصر مايجي، ولذلك استبعدت نهائياً فكرة الاستفادة من النظامين الإنجليزي والفرنسي عند صياغة الدستور الياباني.

ولما كانت دراسة النظم الدستورية الغربية تتطلب الوقوف على أسلوب تطبيقها، فقد أوفدت بعثة من الوزراء إلى أوروبا لدراسة تلك النظم على الطبيعة (مارس 1882) وقبل أن تغادر البعثة اليابان، وضعت في اعتبارها دراسة النظام الدستوري الألماني.

وعندما وصلت البعثة إلى ألمانيا، استمع أعضاؤها إلى محاضرات من فقهاء الدستور هناك، واقتنعت البعثة بالنظام الدستوري الألماني من حيث الأخذ بمبدأ ثنائية السلطة التشريعية (من خلال إقامة مجلسين نيابيين)، واشترط نصاب معين من الملكية فيمن يتمتع بحق الاقتراع، مع الاحتفاظ للإمبراطور بسلطات سياسية وعسكرية واقتصادية واسعة، وعدم الميل إلى إقامة حكومات حزبية تجعل من الهيئة السياسية مصدراً للقوة السياسية.

وعادت البعثة من أوروبا -في صيف 1883- بعد غيبة دامت أكثر من العام، وقد توثقت عرى الصداقة بين إيتو -رئيس البعثة- وبسمارك المستشار الألماني، وأصبح إيتو على يقين تام أن ألمانيا وحدها تستطيع أن تقدم لليابان النموذج الدستوري الملائم لظروفها، ومن

ثم أصبحت القومية والعسكرية والبيروقراطية الألمانية مثلاً يحتذى عند إعادة تنظيم أداة الحكم فى اليابان، ووجه إيتو الدعوة إلى العديد من الأساتذة والخبراء الألمان، وأسند إليهم بعض الوظائف فى الوزارات المختلفة، وفى مارس 1884، أنشأ مكتباً لدراسة النظم الإدارية أسندت إليه مهمة إعداد مشروع الدستور ومراجعة اللوائح الخاصة بإدارات الحكومة، ووضع المقترحات الخاصة بإصلاح النظام الإدارى، وتولى إيتو رئاسة هذا المكتب، بالإضافة إلى منصبه كوزير للبلاط الإمبراطورى.

وكخطوة أولى فى الطريق إلى تنظيم أداة الحكم، وضع إيتو نظاماً يقضى بإقامة "هيئة النبلاء" صدر به مرسوم خاص فى 7 يوليو 1884، جعل هيئة النبلاء اليابانية تحاكي مثلتها فى ألمانيا، فضمت خمس مراتب: أمير، ماركيز، كونت، فسكونت، بارون، ووضع تصنيفاً لرجال الدولة لتسكينهم على تلك المراتب، فأصبحت "هيئة النبلاء" تضم: نبلاء البلاط القدامى، وحكام المقاطعات السابقين، وصغار الساموراي الذين تقلدوا الوظائف الكبرى، وبلغ عدد أفراد الأرسقراطية الجديدة ما يزيد على 500 عضو، وتم استبعاد بعض الشخصيات السياسية التى أدت خدمات جليلة للدولة لأنها كانت -عندئذ- تتصدر صفوف المعارضة السياسية.

ومن الجلى، أن إقامة تلك الهيئة الأرسقراطية كانت مناورة سياسية بارعة، قصد بها خلق طبقة جديدة ذات امتيازات خاصة يكفلها القانون لتكون عوناً للحكومة على تطبيق سياستها، بعد ما انفض صغار الساموراي من حولها، واشتركوا فى قيادة وتوجيه المعارضة السياسية، ووفرت إقامة تلك الأرسقراطية -فى نفس الوقت- العضوية اللازمة للمجلس الأعلى، الذى جعل منه الدستور رقيباً على سلطات وأعمال "المجلس الأدنى" الذى يضم نواب الشعب، وبذلك خرجت الحكومة على مبدأ المساواة بين الطبقات الذى روجت له فى بداية العهد، فكان تشكيل هيئة أرسقراطية بمثابة نكسة للحياة السياسية وردة عن طريق تحقيق المساواة بين المواطنين التى تم إقرارها عندما ألغى نظام الطبقات الاجتماعية فى مطلع العهد.

وخلال عامى 1886-1887، واصلت لجنة إعداد مشروع الدستور عملها -بسرية تامة- مستعينة بأحد فقهاء القانون الدستورى الألمانى هو الدكتور هرمان روسلر، الذى عمل مستشاراً للجنة، التى فرغت من عملها فى ربيع 1888، وتم تشكيل مجلس -بطريق

التعيين- لبحث مشروع الدستور وإقراره عرف باسم "المجلس الخاص"، اقتصر عمله على دراسة مشروع الدستور والقوانين الخاصة بالمجلسين النيابيين ومجلس البلاط، ومجلس النبلاء، واختير أعضاء المجلس الخاص من كبار رجال الدولة، ومن طبقة النبلاء الجديدة، وكان بمثابة مجلس استشاري للإمبراطور، عليه أن يقدم المشورة له فيما اتصل بتفسير الدستور والقوانين المتعلقة به، ووضع مشروع التعديلات الدستورية، ووضع نصوص القوانين وتعديلها ومراجعتها، ووضع الخطط الخاصة بالتنظيم الإداري، وصياغة نصوص المراسيم الإمبراطورية الهامة، والفصل في المنازعات المتعلقة بموازنة الدولة وحساباتها، وتولى إيتو رئاسة "المجلس الخاص" الذي أصبح مصدر السلطة الحقيقية في البلاد.

وبدأ المجلس الخاص النظر في مشروع الدستور، وراء أبواب مغلقة داخل القصر الإمبراطوري في سرية تامة، حتى لا يتسرب شيء إلى الصحافة والرأي العام، قد يؤدي إلى قيام موجة من النقد تعوق إنجاز الدستور على النحو الذي تريده الدولة، وحرص الإمبراطور على حضور الجلسات، والمشاركة في مراجعة مشروع الدستور مراجعة دقيقة.. وانتهى المجلس من مهمته في يناير 1889، وأعلن صدور الدستور (في 11 فبراير) في حفل متواضع حضره ممثلو الدول الأجنبية، وكبار رجال الدولة، ورؤساء مجالس المحافظات.

وقد نص الدستور على إقامة هيئة نيابية أطلق عليها "المجلس الإمبراطوري" (الدايت)، تتكون من مجلسين: أحدهما مجلس النواب، والآخر مجلس النبلاء، وركزت السلطة كلها في يد الإمبراطور فكان من حقه إصدار مراسيم بقوانين دون الرجوع إلى الدايت، بشرط أن يحصل على موافقة "المجلس الخاص" عليها (وهو مجلس معين وليس مجلساً منتخباً) يختار أعضاؤه من الموالين للإمبراطور، واحتفظ الإمبراطور لنفسه بحق الاعتراض على قرارات الدايت بمجلسيه، ولم يكن من حق الدايت النظر في المعاهدات التي تبرم مع الدول الأجنبية، فقد كان ذلك حقاً خالصاً للإمبراطور وحده، يقرره بعد استشارة "المجلس الخاص".

وكانت صلاحيات الإمبراطور -وفقاً للدستور- لا تحدها حدود، فهو الذي يدعو الدايت بمجلسيه إلى الانعقاد، وله أن يحل مجلس النواب متى شاء، وأن يغير ويبدل في مؤسسات الدولة المختلفة، وله حق تعيين وعزل كبار الموظفين والوزراء الذين كانوا مسئولين أمامه وحده، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، له حق إعلان الحرب وإبرام الصلح، وإعلان

الأحكام العرفية ومنح الألقاب المدنية والرتب العسكرية، وتعيين القضاة وعزلهم من مناصبهم، ولا رقيب على الإمبراطور في سلطته تلك، وله -إذا شاء- أن يرجع إلى مستشاريه فيما يعن له من أمور، والإمبراطور يمارس السلطات التي كفلها له الدستور - بشخصه- ممارسة فعلية، ولكنه مارسها من خلال كبار رجال الدولة الذين أداروا دفة الحكم باسمه ومن خلاله.

ورغم إقرار الدستور لمبدأ الفصل بين السلطات تمتع مجلس الوزراء بسلطات فاقت تلك التي كانت للسلطة التشريعية، واختص "المجلس الخاص" بإقرار دستورية القوانين واللوائح الإدارية، بدلاً من إعطاء ذلك الحق للمحكمة العليا، وأقيم "مجلس المحاسبة" الذي نص الدستور على تأسيسه للاضطلاع بعبء مراجعة حسابات الحكومة (مايو 1889)، ثم أصبح من حقه -بعد ذلك بعشر سنوات- أن يتولى مراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

وهكذا كان الدستور الياباني عصرياً شكلاً لا موضوعاً، فدعم حكم الأوليغاركية التي أمسكت بزمام الحكم بيد من حديد منذ مطلع عصر مايجي، وبافتتاح الدايت عام 1890، بدأ الحكم الدستوري في اليابان.

الحياة النيابية

بدأت الحياة النيابية في اليابان بانتخابات الأول من يوليو 1890، وكانت أكثر الانتخابات جدية ونجاحاً مقارنة بالانتخابات التي تمت بعهداها، وكان ذلك يرجع إلى نقص الخبرة عند الحكومة، وخشيتها من الانتقادات التي قد توجهها الدول الغربية إلى أسلوبها في إدارة الانتخابات، كما كان المرشحون والناخبون على درجة كبيرة من تقدير المسؤولية، ظناً منهم أن إقامة الدايت سوف تؤدي إلى تصفية نفوذ الأوليغاركية الحاكمة، ووضع حد للاستبداد، وتخفيف أعباء الضرائب.

وبعد أن تم انتخاب أعضاء مجلس النواب (300 عضو) شكل "مجلس النبلاء" (المجلس الأعلى) من 250 عضواً من طبقة النبلاء وبعض كبار الموظفين الذين أدوا خدمات جليلة للدولة، وكبار دافعي الضرائب وكان ذلك بالتعيين بمعرفة السلطة.

واستطاعت الأحزاب السياسية أن تنظم معارضة قوية داخل مجلس النواب، حيث حصل "حزب الأحرار" على 130 مقعداً، بينما حصل "حزب الإصلاح" على 41 مقعداً، فائتلف الحزبان معاً ليكونا أغلبية داخل المجلس (57% من جملة المقاعد)، وخاصة أن مجلس النواب كان الموقع الوحيد الذى تمارس فيه حرية التعبير دون التعرض لمضايقات السلطة، فواجهت الحكومة هجوماً عنيفاً من جانب المعارضة بسبب عجزها عن تعديل المعاهدات غير المتكافئة، وعندما أدركت المعارضة عدم جدوى الضغط على الحكومة فى أمر يتعلق بالسياسة الخارجية، اتجهت إلى انتقاد السياسة المالية للحكومة، فطالبت بضغط الإنفاق الحكومى حتى يمكن تخفيف أعباء الضرائب، وأثمرت جهود المعارضة عندما خفضت موازنة الدولة بنسبة تزيد قليلاً عن 10%.

وعندما عارض المجلس برنامج الحكومة الخاص بتدعيم البحرية، وتأسيس مصانع للحديد والصلب، وتأميم السكك الحديدية صدر مرسوم إمبراطورى بحل المجلس فى 25 ديسمبر 1891، وبذلك أثبت النظام عجزه عن التعايش مع التجربة الدستورية الأولى فى تاريخ البلاد.

وجرت انتخابات المجلس الجديد (15 فبراير 1892) فى جو غلب عليه بطش الشرطة وتدخلها فى الانتخابات، وشراء الأصوات مما أدى إلى وقوع مصادمات بين مؤيدى الأحزاب والشرطة أطلق خلالها الرصاص على المتظاهرين، وتم إحراق منازل بعض المعارضين، ورغم ذلك كله حصلت المعارضة على 152 مقعداً فى المجلس الجديد، وأطلق على أنصار الحكومة بالمجلس الذين جاءوا نتيجة تدخل الشرطة فى الانتخابات لقب "الأطفال غير الشرعيين".

وعندما افتتح الدايت الجديد (6 مايو 1892) بادر بإدانة الحكومة لعجزها عن تحقيق الرخاء للبلاد والرفاهية للشعب، واتخذ مجلس النواب قراراً بسحب الثقة من الحكومة لتدخلها فى الانتخابات، فقامت الحكومة بتعطيل جلسات المجلس لمدة سبعة أيام بدلاً من تقديم استقالتها كما تقضى بذلك الأعراف الدستورية، وعندما تقدمت الحكومة بمشروع قرار اعتمادات مالية إضافية أنقص المجلس الاعتماد المقترح بمقدار الثلث، فاعترض "مجلس النبلاء" على هذا التخفيض، مما أثار أزمة دستورية حول مدى أحقية مجلس النبلاء فى

نقض قرارات مجلس النواب، واحتكم النواب إلى الإمبراطور، فأحال الأمر بدوره إلى "المجلس الخاص" الذي أفتى لصالح مجلس النبلاء، مسجلاً بذلك سابقة دستورية كان لها أثرها فيما بعد، وفي موقف آخر احتكم فيه كل من مجلس النواب والحكومة إلى الإمبراطور، عقد الإمبراطور اجتماعاً دعا إليه رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس النبلاء ورئيس مجلس الوزراء وأمر الجميع بتنسيق العمل بينهم من أجل مصلحة الأمة، فسجل بذلك سابقة أخرى هامة قطعت الطريق أمام تحقيق مبدأ المسؤولية الوزارية وفرغت الحياة النيابية من مضمونها.

ولذلك كان من السهل على الحكومة أن تحل الدايت (30 يناير 1894) عندما عارض مجلس النواب التشدد في تطبيق قوانين التجمهر، وحظر عقد الاجتماعات العامة، ومصادرة الصحف المعارضة، وإطلاق يد الشرطة للعمل ضد الأحزاب السياسية، وتم حل التنظيمات السياسية.

وأجريت الانتخابات الجديدة (في أول مارس) عندما كانت سحب الحرب الصينية-اليابانية تتجمع في الأفق، فتشددت الحكومة في إصدار التعليمات إلى المحافظين ورجال الشرطة بعدم التدخل في الانتخابات التي تمت في جو تسوده الحرية، وجاءت نتيجة الانتخابات بزيارة في عدد المقاعد التي فاز بها "حزب الأحرار" وعادت المعارضة قوية كما كانت من قبل، فتعذر على الحكومة متابعة العمل في ظل تلك الظروف، فقررت حل الدايت بعد ثلاثة أشهر من انعقاده (2 يونيو 1894).

وعندما نشبت الحرب مع الصين، نسيت المعارضة خلافاتها مع الحكومة، وأبدت استعدادها التام للتعاون معها، وتمت الانتخابات في هدوء تام (سبتمبر 1894) بعدما اختفت الخلافات بدعوى الحرص على الوحدة الوطنية، وعندما اجتمع المجلس الجديد (15 أكتوبر) وافق على مشروعات القوانين التي قدمتها الحكومة دون أدنى اعتراض، بما في ذلك ميزانية الحرب، وكالت الأحزاب السياسية المديح للحكومة لنجاحها في إدارة دفة الحرب، ووقف حزب الأحرار موقف المدافع عن الحكومة عندما هاجمتها أحزاب المعارضة بعد تعديل اتفاقية شيمونوسيكي نتيجة لتدخل الدول الثلاث (على نحو ما رأينا فيما سبق).

وما لبث الصراع أن عاد من جديد بين الحكومات والمعارضة بعدما انقضت الظروف التي دعت إلى الائتلاف، وإذا كانت الحكومة التي وقعت تحت سيطرة أوليغاركية محدودة ظلت تدير البلاد بنفس الطريقة التي درجت عليها منذ تأسيسها للنظام، ومن ثم لم تستطع استيعاب متطلبات الحكم الدستوري، وضاعت ذراعاً بالأحزاب السياسية، فإن الأحزاب السياسية تعلمت -بدورها- الكثير من صراعتها مع الحكومة داخل الدايت، وكان أهم درس أفادت منه تلك الأحزاب ضرورة نبذ الفرقة والإحن وتوحيد الصفوف في جبهة واحدة للتصدى لمحاولات الحكومة الاستبداد بالسلطة، وميلها إلى تفرغ الحياة النيابية من مضمونها، وهكذا أخذت بعض الأحزاب تندمج مع بعضها البعض لتدعيم صفوفها، فظهر "الحزب التقدمي" من اندماج "حزب الإصلاح" مع بعض الأحزاب الأخرى، ثم اندمج "حزب الأحرار مع الحزب التقدمي" ليكوناً معاً "الحزب الدستوري (1898)، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة في الحركة السياسية، فتحت الباب أمام تشكيل حكومات حزبية مسئولة أمام الدايت.

لقد بدأت الحياة السياسية -في عصر مايجي- بنضال جماهيري للمطالبة بتقييد السلطة الأوتوقراطية بقيود دستورية، وعندما صدر الدستور كان مجرد محاولة للتوفيق بين اتجاه الحكومة إلى تركيز السلطة في يدها ورغبة الجماهير في الحكم الدستوري فغلب الاتجاه الأول على الاتجاه الآخر، وتحول الحكم الدستوري إلى إطار يحوى في جوهره سلطة أوليغاركية، فظلت مقاليد الأمور بيد حفنة محدودة من "كبار الساسة" الذين كانوا مجموعة صغيرة من (أهل الثقة)، وقع على عاتقهم بناء النظام ووضع أسس النهضة الحديثة لليابان، ومارسوا السلطة الفعلية في ظل الدستور، فكانوا يحددون الأشخاص الذين يتولون الوزارة من بينهم، كما كانوا يشكلون أعضاء "المجلس الخاص" الذي تمتع بسلطات واسعة كادت أن تكون مطلقة، ورغم أن نفوذهم السياسي بدأ يتقلص بعد غروب شمس عصر مايجي (1912)، إلا أنهم ظلوا يوجهون السياسة الداخلية والخارجية للبلاد -بصورة أو بأخرى- حتى عام 1922.

واستمر دستور مايجي سارى المفعول حتى هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، ولعل السبب في استمرار العمل بذلك الدستور يرجع إلى شعور الرأسمالية اليابانية -التي شبت عن الطوق وبلغت المرحلة الإمبريالية في زمن قياسي- بالحاجة إلى سلطة مركزية قوية

ترعى مصالحها، وتفتح أمامها آفاق الاستثمار داخل البلاد وخارجها، أكثر من حاجتها إلى طبقة معينة تعبر عن مصالحها، وتعمل على تميمتها ورعايتها من خلال المؤسسات النيابية الدستورية، ومن ثم كانت تلك الظاهرة التي كادت تنفرد بها اليابان، ونعنى بها ظاهرة الوفاق التام بين رجال السياسة ورجال المال، والتي ما زالت تحدد إطار الحياة السياسية في اليابان حتى اليوم.

غير أن الحياة السياسية في عصر مايجي -بإيجابياتها وسلبياتها- هيأت المناخ الملائم لنمو الأفكار الجديدة التي عكست التأثر بالثقافة الغربية، ومحاولة أجيال ذلك العصر تمثل تلك الثقافة في إطار ياباني، طوعت فيه تلك الأفكار لحاجات المجتمع الياباني، ومن ثم طبعت الحياة الفكرية في ذلك العصر بطابع خاص.

الفصل الخامس - التطور الفكرى

شهد عصر النهضة اليابانية (عصر مايجى) ازدواجية فى الحياة الفكرية، تمثلت فى إحياء الفكر التقليدى المستمد من التراث اليابانى القديم، والذى شكل فى جملة عقيدة الشعب اليابانى -الأصيل منها والمكتسب على حد سواء- إلى جانب التيارات الفكرية الجديدة التى هبت على اليابان من الغرب، والتى نتجت عن الاحتكاك بالحضارة الغربية فى مرحلة النهضة، وما امتازت به تلك المرحلة من اقتباس نماذج من النتاج الحضارى للغرب، ولم يكن باستطاعة اليابانيين تقادى البعد الثقافى لتلك الحضارة، وما ارتبط به من أفكار تتباين تماماً مع الأساس الذى قام عليه الفكر اليابانى التقليدى، غير أنه استطاع أن يجد لنفسه مكاناً بفضل جهود من تأثروا بالثقافة الغربية من كتاب وأدباء عصر النهضة اليابانيين.

الفكر التقليدى

ولكن دراسة التطور الفكرى لليابان فى عصر النهضة تتطلب منا وقفة أمام الفكر التقليدى الذى تأصل فى وجدان الشعب اليابانى، وكان له أثره البالغ فى تحديد إطار النظام السياسى الذى عاشته اليابان منذ عصر مايجى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كما كان له أثره فى تحديد القيم الاجتماعية والسلوكية لليابانيين لما يقرب من القرن، وقام على أساسه النظام الإمبراطورى بإطارة الثقافى - السياسى.

ويرتكز الفكر التقليدى على عقيدة "الشننتو" التى ترفع الإمبراطور إلى مصاف الآلهة، وتجعل تقديسه فرضاً على كل يابانى استناداً إلى الأساطير (التي أشرنا إليها فى التمهيدي) فى مزيج يضيف القداسة على اليابان نفسها، والتميز على شعبها، وطوع اليابانيون "البوذية" التى جاءتهم من الهند -عن طريق الصين- والكنفوشية التى جاءتهم من الصين، للعقيدة الشنتوية، ففي البوذية اعتبر الإمبراطور "سليلاً بوذا العظيم" وفى الكنفوشية اعتبر "منبع الفضائل التى يقوم على أساسها المجتمع الخير".

وكذلك كانت الحال بالنسبة لفكرة المساواة، فقد كان اليابانيون ينشئون -منذ نعومة أظفارهم- على تقبل فكرة التفاوت فى المكانة الاجتماعية للناس، ووجد هذا الموقف التبرير المناسب فى العقيدة اليابانية، فالناس غير متساوين لأن دماءهم ليست واحدة، الإمبراطور -مثلاً-

تجرى فى عروقه دماء الآلهة لأنه انحدر من نسل آلهة الشمس، وعلية القوم انحدروا من سلالة ذات منزلة رفيعة متأصلة.

وإذا كان هذا موقف الشنتوية من فكرة المساواة الاجتماعية فإن التطبيق اليابانى للكنفوشية أخذ بهذا المبدأ أيضاً، فاعتبر الناس مختلفين اجتماعياً بقدر ما يتوفر لهم من الفضائل: فذوى الفضائل العالية السامية يتمتعون بمكانة اجتماعية ممتازة، أما أولئك الذين لا يتوفر لهم إلا درجات محدودة من الفضائل، فيصنفون اجتماعياً حسب حظهم من تلك الدرجات، كذلك عالج التطبيق اليابانى للبوذية فكرة التفاوت الاجتماعى، فربط مكانة الناس الاجتماعية بما لديهم من قدرة على الكفاح من أجل الخلاص، وهم كما يتفاوتون فى الصبر على الكفاح، يتفاوتون -كذلك- فى المنزلة الاجتماعية.

وكان التراث اليابانى يضع إطاراً محدداً جامداً للعلاقات داخل المجتمع، يدور حول "وحدة المجتمع" كما عبرت عنها الكنفوشية اليابانية، فالفرد فى ظل فكرة وحدة المجتمع لا قيمة له بذاته، ولكن قيمته من قيمة الجماعة التى ينتمى إليها، سواء كانت الأسرة أو القرية أو الأمة، إذ تسمو الروابط الاجتماعية على العلاقات الشخصية الفردية، ورغم الاعتراف بما للفرد من شخصية مستقلة فإن ذلك لا يعنى أن الأفراد يتمتعون بمكانة مستقلة عن الجماعة.

وقيمة الفرد ترتبط بمكانة الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها، وهى ظاهرة اجتماعية يتردد صداها فى اللغة اليابانية التى لا تحتوى على صيغة مفرد وصيغة جمع، وإنما هناك صيغة واحدة تستخدم للمفرد والمثنى، والجمع دون تمييز، كما تبدو أيضاً فى أسلوب المخاطبة حيث تراعى منزلة المخاطب داخل الجماعة فيستخدم الصغير صيغة معينة عندما يتحدث مع من يكبره سناً أو مقاماً.

وألقت هذه الظاهرة بظلالها على البوذية، فعندما اعتنقها اليابانيون لم يهتموا بالاختلاف الواضح بين النفوس البشرية الذى تبرزه البوذية فى أصلها الهندى، وعلى حين تذهب البوذية الهندية إلى القول بأنه "لا يعنى الأبناء ولا الآباء ولا الأقارب المرء شيئاً حين يدنو أجله..." وإنه "لا سلطان على النفس سوى النفس ذاتها" فركزت بذلك على الاعتماد على النفس باعتباره ركن الفضائل، ورأت أن "الخير فى الارتكان إلى النفس والبعد عن الناس"، وبذلك

تقوم البوذية -في أصلها الهندي- على التمركز حول الذات (الفردية) ونبذ الجماعة، نجد التطبيق الياباني للبوذية يتواءم مع طبيعة المجتمع الياباني وتراثه التقليدي القائم على نبذ الفردية والالتحام بالجماعة، فتذهب البوذية اليابانية إلى القول بأنه "يجب أن يكون الفرد أقرب إلى إخوانه في البوذية منه إلى نفسه" وبذلك تعبر عن ذوبان الفرد في الخلية الاجتماعية التي ينتمي إليها (الأسرة) وذوبان تلك الخلية الصغيرة في الخلية الاجتماعية الأكبر (القرية)، لتشكل مع غيرها من الخلايا الكبرى كياناً واحداً (الوطن).

ولعل انفراد اليابانيين بهذه السمة الثقافية يرجع إلى طابع الحياة الاجتماعية الذي ساد اليابان، والذي يتفق مع الظروف الطبيعية للبلاد، فهي بلاد جبلية وعرة تكسوها الغابات وتثور فيها البراكين من حين لآخر فتلحق الدمار والخراب بما حولها، وتكاد الزلازل أن تكون حدثاً يومياً، ولا توجد بها سهول واسعة، إذ لا تتجاوز مساحة السهول خمس مساحة السطح، وهي تجمع -من حيث المناخ- بين الصيف الحار شديد الرطوبة غزير الأمطار، والشتاء القارس البارد الذي يتساقط فيه الجليد بغزارة، وخاصة في الشمال والشمال الغربي، لذلك عاش اليابانيون في نضال مستمر ضد الطبيعة، ومثل هذا الصراع لا يقوى عليه الفرد، وإنما يقتضى تضامراً جهود الجماعة من أجل البقاء، فكان لابد أن يعيش الناس في جماعات ذات تنظيم دقيق، يتمتع فيها رئيس الجماعة بسلطات واسعة على أفراد جماعته.

وتركت هذه الظروف الطبيعية آثاراً واضحة على التكوين النفسي للناس، يعبر عنه القول المأثور الذي تناقلته الأجيال منذ القدم، والذي يذهب إلى أن "هناك أربعة يثيرون الفرع، الزلازل، والعاصفة الرعدية، والحريق، والأب (أو رب العائلة)"، وليس من الغريب أن تكون سلطة الأب أو رب العائلة وكبيرها صارمة كصرامة الكوارث الطبيعية، لأن مواجهة الحياة في مجتمع له مثل تلك الظروف الطبيعية القاسية يقتضى وجود تنظيم دقيق للجماعة، يتمتع -في ظلّه- رئيس الجماعة بسلطات واسعة وكلمة مسموعة مرهوبة، ومن ثم كانت التربية اليابانية قائمة على غرس قيم الولاء للعائلة الصغرى (الأسرة) والعائلة الكبرى (الأمّة) في نفوس البشر.

ومن هنا أصبحت فكرة "البيت" ذات مدلول واسع المعنى -في الثقافة اليابانية- يتجاوز حدود بيت الأسرة، ليشمل بيت الأمّة (الوطن)، ولا يوجد بيت بدون آباء، فالمحافظة على

البيت تقتضى مراعاة تراث السلف، ولذلك وجب على الأفراد تدعيم البيت، والعمل على رفع شأنه، وتوقير وطاعة رب البيت، ولا تعنى فكرة "البيت" -كما استقرت فى الوجدان اليابانى- أن تكون رابطة الدم هى أساس العلاقة بين من يقيمون فيه، فلا وزن هنا لصلة الدم أو الرحم، إنما رابطة المكان هى التى تجمع بين أهل "البيت" وكذلك رابطة العمل أيضاً، فالذين يعملون لدى صاحب الأرض الزراعية يعدون من أفراد أسرته، وكذلك من يعمل لدى التاجر فى متجره، أو صاحب الحرفة فى ورشته، لجميع هؤلاء ما لأفراد الأسرة من الحقوق، وعليهم ما عليهم من واجبات.

وكان لفكرة "البيت" دور هام فى نمو الاقتصاد اليابانى الحديث فلم تكن المشروعات المالية والصناعية الخاصة ترتبط بأفراد بعينهم، ولكنها ارتبطت بعائلات (بالمفهوم اليابانى للعائلة) وكثيراً ما كان أصحاب رأس المال بمنأى عن إدارة تلك المشروعات، التى أدارها خبراء لهم مطلق التصرف لا سلطان لأحد عليهم سوى مجلس الإدارة الذى هو -فى نفس الوقت- مجلس العائلة، وعلى سبيل المثال، كان البيت المالى الشهير "ميتسوى" فى القرن التاسع عشر يتكون -فى حقيقة الأمر- من إحدى عشرة أسرة رأسمالية متساوية تقريباً، لا ترتبط ببعضها البعض بصلة الدم أو الرحم، ولكنها كانت تحمل اسم عائلة ميتسوى الذى مارست نشاطها المالى به، وكذلك الحال بالنسبة لبيت "سوميتومون"، وكان كل من يعمل بإحدى الشركات التى أقامت تلك البيوت المالية يعد مسئولاً عن رواج نشاطها، شأنه فى ذلك شأن أصحاب رأس المال أنفسهم.

كما كانت الطريق مفتوحة أمام من يظهر كفاءة ومقدرة متميزة من العمال للترقى فى مناصب الإدارة حتى أرفعها، وقد تكافئه العائلة صاحبة الشركة فتتبناه رسمياً، وتمنحه لقبها، فإذا وصل بكفاءته إلى رئاسة الشركة أصبح رئيس العائلة وكبيرها الذى يلتزم الجميع بطاعته حتى من جاءوا من صلب صاحب رأس المال، ومن ثم كان التفانى فى العمل هدف الجميع حتى يظل "البيت" مزدهراً، ويتحقق النجاح لمشروعاته، واستخدمت هذه الفكرة -فى جانبها السلبى- فى استغلال العمال فى الصناعة الحديثة باسم "الواجب نحو البيت" أسوأ استغلال، وفى جانبها الإيجابى ساعدت على دفع النمو الاقتصادى الحديث إلى الأمام، فلم

يعتمد النمو الاقتصادي على الإمكانيات المادية وحدها، وإنما زودته الثقافة التقليدية اليابانية -التي تقول بوحدة المجتمع- بطاقة هائلة دفعته إلى الأمام.

وأثمرت هذه الوحدة الاجتماعية الفريدة اتجاهاً أخلاقياً يدفع الفرد إلى التضحية بالنفس من أجل عشيرته في العهد الإقطاعي، ثم من أجل الإمبراطور والوطن في عصر النهضة الحديثة، وأدى ذلك إلى تميز التكوين الفكري الياباني بروح التطرف الوطني الذي يمتزج فيه الولاء للوطن وطاعة الإمبراطور والتضحية الواجبة بالنفس في سبيلهما، وغذت العقيدة الشنتوية هذا الشعور الوطني المتطرف بتأكيد أن العائلة الإمبراطورية المقدسة هي نواة الشعب الياباني كله، وارتبط بها مفهوم "الأمة المقدسة" الذي بلغ أوجه في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، واستمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، واستقر في أذهان اليابانيين أن بلادهم "أعظم بلاد العالم قاطبة لأن الآلهة صنعتها قبل أن تصنع بقية بلاد العالم، فهي أرض لها قداستها واحترامها" ومن ثم أطلقوا على بلادهم "اليابان العظمى" واعتبروا الإمبراطور أباً للأمة اليابانية.

وتطورت (الوطنية) اليابانية من مفهوم (الدولة) الياباني ذاته الذي أطلقوا عليه اسم "النظام الإمبراطوري"، وليس من مفهوم (الدولة) في علم السياسة، ولذلك صلة وثيقة بمفهوم "الوحدة الاجتماعية" التي تربط بين الناس والأرض والسلطة برباط واحد، وساعد الموقع الجغرافي لليابان على دعم ذلك المفهوم وأنبئت له الشنتوية جذوراً في وجدان اليابانيين منذ القدم، وبذلك توفرت لليابان ملامح "وطنية" واضحة قبل القرن التاسع عشر بزمن بعيد، وقبل وصول المؤثرات الفكرية الغربية الحديثة إلى البلاد، قامت تلك الملامح على أسس راسخة من التراث الثقافي الياباني، لتعبر عن واقع يختلف اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً -اختلافاً جذرياً- عن فكرة "القومية" بمفهومها السياسي الحديث.

مرحلة الانتقال

بدأت وفود المؤثرات الفكرية الغربية إلى اليابان خلال ما اصطلح على تسميته "بالقرن المسيحي" عند المؤرخين اليابانيين، ويبدأ بعام 1549 الذي شهد وصول أول إرسالية تبشيرية كاثوليكية إلى اليابان، وينتهي بعام 1614 الذي حظرت فيه حكومة طوكوجاوا المسيحية وقامت بتصفية معتنقيها من اليابانيين، واقتصرت الأفكار الجديدة الوافدة -عندئذ-

على الفكر الدينى المسيحى الذى قامت الإرساليات التبشيرية بترجمته إلى اليابانية وطبعه، غير أن أثر تلك الأعمال تلاشى مع تحريم المسيحية وطرده الإرساليات التبشيرية، وفرض العزلة على البلاد.

وكثيراً ما تشير المصادر إلى تأثير بعض المثقفين - فى عصر طوكوجاوا - بالفكر الغربى بدرجة ما، ولكن هذا التأثير لم يؤد إلى إيجاد تقارب بين الفكر التقليدى اليابانى، والفكر الغربى الوافد إلى البلاد عبر تلك النافذة الخلفية التى أبقته حكومة طوكوجاوا مفتوحة على العالم الخارجى، ونعنى بها جزيرة ديشيما التى كانت تقع أمام شاطئ نجاساكى، والتى اقتصر التعامل التجارى فيها على الهولنديين.

وكان التأثير بالفكر الغربى أكثر وضوحاً عند مفكرى القرن الثامن عشر، وخاصة ما عرف باسم "علوم الهولنديين" التى سمحت الحكومة (عام 1720) بترجمة ما اتصل منها بالطب والجغرافيا، والعلوم العسكرية الخاصة بصناعة الأسلحة وبناء الحصون، ولكنها حرمت كل ما اتصل بالفلسفة والفكر، وكان هذا النوع من الكتب التى تعالج المسائل الفكرية يهرب إلى البلاد على يد التجار الهولنديين، ولما كان الممنوع مرغوباً، فقد اشتد الإقبال على قراءة تلك الكتب، وانعكس ذلك على كتابات بعض المفكرين اليابانيين المعاصرين.

وجاء التحدى الكبير الذى واجهته اليابان من القوى الغربية والذى دفعها إلى فتح بعض موانئها للتجارة الخارجية (عام 1854)، ليحرك تياراً فكرياً شغل بقضية الساعة: الانفتاح على العالم، أو البقاء وراء أسوار العزلة، وقامت تلك الحركة التى دعت إلى "توقير الإمبراطور وطرده البرابرة" على أكتاف الساموراي، الذين كان جناحهم المثقف بمثابة الرافد الرئيسى للتيار الفكرى الجديد، وهو تيار وطنى راح يبحث عن حل للمأزق الذى وقعت فيه البلاد، ورأى أن الأمر يتطلب تغييراً سياسياً يتيح لأفكاره فرصة التطبيق العملى، وأعطى ذلك التيار للحياة الفكرية فى مرحلة الانتقال من عصر طوكوجاوا إلى عصر النهضة (مايجى) ملامحها المميزة لها، والتى انعكست فى أفكار الرواد من أمثال: شوزان، وشونان، وبوشيدا. وقد اتفق ثلاثتهم - فيما صدر عنهم من كتابات - على ضرورة الإمام بمعارف الغرب لتقوية البلاد فى مواجهة ضغوط الغرب، وتفاوتت اهتماماتهم من الحرص على توظيف العلوم الحديثة لمصلحة البلاد إلى ضرورة التعرف على أفكار الغرب والاستفادة

منها، وذهب بعضهم إلى ضرورة تصفية نظام طوكوجاوا وإقامة نظام ثورى جديد يستفيد بعلوم الغرب ويعمل على بناء دولة حديثة قوية فى اليابان تضارع دول الغرب.

وقد تأثر بكتابات هؤلاء المفكرين أولئك الذين أطاحوا بنظام طوكوجاوا وأقاموا نظام مايجى، وتبنوا مشروع النهضة.

مرحلة التحضر والتنوير

يطلق المؤرخون اليابانيون على المرحلة الممتدة من 1873 حتى 1877 مرحلة "التحضر والتنوير" فقد أخلى شعار توقيير الإمبراطور وطرده الأجنبي - فى سنى طوكوجاوا الأخيرة - مكانه لشعار "التحضر والتنوير" الذى أطلق فى السنوات التى شهدت التوسع فى الاقتباس من الغرب.

ولعل من الملاحظ أن تلك المرحلة لم تبدأ مع بداية عصر مايجى (1868) ولكنها تأخرت قليلاً، وكان ميثاق العهد "الذى أعلنه الإمبراطور أداة الانتقال إلى مرحلة التحضر والتنوير، فقد بدأ التأثير بأسلوب الحياة الغربية فى تلك السنوات (1868 - 1873) يصبح ظاهرة ملموسة، ترددت أصداؤها فى الأعمال الأدبية التى كانت تتضح بالسخرية من أولئك الذين قلدوا الغرب فى أسلوب حياتهم.

وتعد رواية "أكل اللحم" للكاتب اليابانى روبون (1829 - 1894) أبرز مثال لتلك الكتابات الناقدة، فقد اتخذ المؤلف بطل روايته من بين شباب تلك الأيام، وصوره فى شكل شاب يحمل مظلة أوروبية الصنع، ويتمنطق بساعة ذات سلسلة مطلية بالذهب، يرتاد المطاعم الجديدة التى أقيمت على الطراز الغربى لتقدم وجبات شهية من اللحم البقرى الذى أقبّل عليه الشباب إقبالاً شديداً فى تلك الأيام، بعد أن كان اليابانيون يأنفون من أكل اللحم لأنه يتنافى مع تعاليم البوذية، ويعتقدون أن من يأكله لا يرقى إلى مستوى البشر، وصفف بطل الرواية شعره على طريقة أبناء الغرب، وحرص على أن يغسل يديه بالصابون المعطر، كما كان يتعطر بماء الكولونيا وهو يخرج ساعته من جيبه - من حين لآخر - لا ليعرف الوقت، ولكن ليراه الناس فى يده.

وامتلات شوارع طوكيو بأولئك الذين يرتدون ملابس غريبة، تجمع بين الزي الياباني التقليدي والزي الغربي وشاعت مصطلحات جديدة تداولها الناس فى أحاديثهم اليومية، مثل (التجارة) و(التوظف فى الحكومة) تعبر عن التطلعات الجديدة لشباب العهد الجديد، وحتى الأمهات كن يغنين لأطفالهن أغانى شاعت -فى تلك الأيام- تدعو للطفل أن يكبر لتراه أمه موظفاً حكومياً من ذوى الرواتب الشهرية، وأصبحت عادات اليابانيين -التي درجوا عليها بالأمس- "عادات بربرية"، وحاولوا اقتباس عادات الغرب التي كانت (بربرية) بالأمس، فأصبحت اليوم تمثل (المدنية) و(العصرية).

وفى يوليو 1873، أسس جماعة من المثقفين اليابانيين جمعية أدبية فكرية، كان لها أثرها فى الفكر الياباني فى تلك المرحلة هى "جمعية العام السادس من عصر مايجى" التي تزعمها أرينورى، وكان يشغل منصب القائم بالأعمال فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بهره نشاط الجمعيات العلمية والأدبية هناك، فحمل فكرتها معه عندما عاد إلى بلاده فى تلك السنة، وفتح بعض أصدقائه من المثقفين فى إقامة جمعيات يابانية مماثلة، وكان من بين هؤلاء: نيشيمورا، وشندو، وأمانى، وفوكوزاوا، وغيرهم من أقطاب الجيل المخضرم من المثقفين الذى نشأ على الثقافة التقليدية، ثم تأثر بالتيارات الفكرية التي سادت فى مرحلة الانتقال ونهل من الثقافة الغربية فى مرحلة التحضر والتنوير.

ودرجت الجمعية على عقد اجتماع عام فى أوائل كل شهر، وآخر فى السادس عشر من الشهر بأحد المطاعم الغربية، حيث يتناولون العشاء معاً، ثم يلقي أحدهم محاضرة تعالج قضية فكرية أو أدبية أو علمية، أو يعرض لنظرية من النظريات الغربية فى تلك المجالات، واختلف إلى تلك الاجتماعات الكثير من موظفى الحكومة والمثقفين للاستماع إلى المحاضرات والمشاركة فى المناقشات.

وما كاد يمر عام واحد على تأسيس الجمعية، حتى أصدرت "مجلة السادس من عصر مايجى" لتصبح منبراً رائداً فى الفكر الحديث، ولتعتبر عن أفكار الرواد الذين بشروا بالفكر الغربى، وكانت المجلة تصدر نصف شهرية (فبراير - أكتوبر 1874)، ثم أصبحت تصدر كل عشرة أيام اعتباراً من نوفمبر. وبلغ حجم توزيعها ثلاثة آلاف نسخة، وهو رقم قياسى، إذا علمنا أن أكبر صحيفة يومية كانت توزع -عندئذ- ثمانية آلاف نسخة يومياً.

وإلى أعضاء "جمعية العام السادس من عصر مايجي" يرجع الفضل في إثراء اللغة اليابانية بمفردات تعبر عن مصطلحات جديدة، بل يرجع إلى فوكوزاوا الفضل في ابتداء لفظ (خطابة) و(مناقشة) ولم يكن لهما وجود بين مفردات اللغة من قبل، وبرز من بين أعضاء الجمعية من برعوا في الخطابة، وأقيمت أول قاعة اجتماعات كبرى بجامعة كيو (التي أسسها فوكوزاوا) عام 1875.

وكان من بين أعضاء الجمعية ناكامورا (1832-1891) الذي اعتنق المسيحية، وروج لفكرة التسامح الديني وحرية العقيدة على صفحات مجلة الجمعية، كما كان رئيسها - أرينورى- رائد الدعوة إلى تحرير المرأة اليابانية، وطالب بضمان حقوقها في سلسلة من المقالات نشرها على صفحات مجلة بعنوان: "في الزوجات والمحظيات" وشاركه فوكوزاوا الرأي في بعض مقالاته التي ساهم بها في الدعوة إلى تحرير المرأة، كما كتب شندو مقالاً حول "مساواة المرأة بالرجل في الحقوق".

كذلك دعا أرينورى -الذي اعتنق المسيحية- إلى حرية العقيدة، مؤكداً أنها تأتي في مقدمة الحريات الشخصية التي يجب أن تتوفر للفرد، وعندما أصبح وزيراً للتعليم، فتح مدارس الحضانة للأطفال، وركز جهوده على تعليم البنات، وأوفد أول بعثة من الطالبات اليابانيات للدراسة في أمريكا.

أما فوكوزاوا، فكان رائد الفكر الليبرالي في عصر مايجي بلا منازع. ونستطيع أن نميز بين ثلاث مراحل تطور خلالها فكره: المرحلة الأولى (1862-1869) ركز خلالها على التعريف بالحضارة الغربية من خلال بعض الكتب التي ذاع صيتها في تلك الفترة مثل "قDOM وذهاب الأجانب" و"الأحوال في الغرب" و"دليل السياحة في الغرب" و"العلوم الطبيعية المصورة" و"حول جميع البلاد" وفي المرحلة الثانية (1869-1877) اهتم فوكوزاوا بإبراز ما يمكن أن تفيد به اليابان من حضارة الغرب وعلومه، فكتب في تلك المرحلة كتابان مهمان هما: "تشجيع المعرفة" و"الإمام بالحضارة"، أما المرحلة الثالثة والأخيرة (1877-1901) فقد وضع فيها صيغة يابانية للفكر الحديث، في محاولة للتوفيق بين الموروث والمكتسب من الأفكار.

وذهب فوكوزاوا إلى أن الغرب يمتاز عن الشرق باعتماده على المنهج العقلي والرياضيات، واهتمامه ببحث روح الاستقلال واحترام حرية الفرد، ومن ثم رحب فوكوزاوا بالمدنية الغربية من خلال ما وجهه من نقد للمجتمع الإقطاعي في أواخر عصر طوكوجاوا، ورأى أن التاريخ يكتسب مغزاه من كونه تاريخاً للحضارة.. وحاول أن يفسر أسباب تخلف الشرق عن اللحاق بالغرب حضارياً من خلال هذا المنظور، فذهب إلى أن التاريخ ينقسم إلى ثلاث مراحل: التوحش، والبربرية، والمدنية، وتشمل المرحلة الأولى حياة الترحال والصيد وبداية الزراعة، أما الثانية فتشمل المجتمع الزراعي حتى قيام الإقطاع، أما المرحلة الأخيرة، فهي مرحلة المدنية المتقدمة القائمة على أساس العلم والتي تمثل المجتمع الحديث.

وطبق فوكوزاوا ذلك على بلاد العالم، فرأى أن أفريقيا تعيش مرحلة التوحش، والصين واليابان وتركيا تعيش مرحلة البربرية، وأن أوروبا الغربية وأمريكا تعيشان مرحلة المدنية، فإذا أرادت اليابان أن تأخذ بأسباب التقدم، فإن عليها أن تطرح عنها مرحلة البربرية وتجد السير في طريق التمدن، وتجعل المدنية الغربية هدفها الأسمى، وتتخذ من الغرب مثلها الأعلى.

وركز فوكوزاوا على أهمية التجربة كسبيل للتقدم لأن "التقدم لا يتحقق إلا من خلال مئات وآلاف التجارب"، والتجارب تقوم على "الشك" ومن خلال الشك والتجربة تطورت الحضارة الغربية. ولا يتحقق استقلال بلد ما، إذا لم يتحقق استقلال الفرد فيه، ولما كان الفرد الياباني محروماً من استقلاله مرتبطاً بالجماعة، "فلا نستطيع القول أن في اليابان أمة، ولكن هناك حكومة.. لأن ذلك (فقدان الفرد الياباني لاستقلاله) جعل اليابان محرومة منذ القدم من إمكانية تكوين أمة"، والعلاقة بين الشعب والحكومة علاقة تعاقدية قائمة على الأخذ والعطاء، وكما أن على الشعب واجبات، فلا بد أن تكون له حقوق، وأبرزها حق المشاركة في السلطة، فليس الناس عبيداً للحكومة، وما الحكومة إلا أداة لخدمة الشعب، ويجب أن يكون التمايز بين الناس قائماً على أساس ما يحصلونه من علم.

وينتقل فوكوزاوا من هذا الإطار الفكري، إلى تحليل النظام السياسي في اليابان في كتابه: "في العائلة الإمبراطورية" (نشر عام 1882)، فذهب إلى أن احترام الأسرة الإمبراطورية شئ والمؤسسات السياسية شئ آخر، فلا يجب الربط بينهما، ويجب أن يظل الإمبراطور بعيداً عن التدخل في معترك السياسة، حتى تظل العائلة الإمبراطورية محتفظة بكرامتها وقديستها.

فوظيفة الحكومة التشريعية وتنفيذية، ولا شأن لها بمشاعر الناس، ولا يجب أن تسعى للتحكم فى تلك المشاعر، ويستطيع الإمبراطور أن يفعل الكثير لأبناء شعبه إذا صرف اهتمامه إلى تشجيع المعرفة والفنون.

وأشار فوكوزاوا -ضمناً- فى كتابه "فى توقيير الإمبراطور" (1888) إلى أن الإمبراطور يعلو فوق شئون الحكم، ولا يشارك فيه مباشرة، فالسياسة هى أحد جوانب الحياة فى اليابان، ويجب أن يهتم الإمبراطور بجميع جوانب حياة أمتة التى تعد عائلته، فلا يركز على جانب معين على حساب الجوانب الأخرى، ولما كان الناس يبجلون الإمبراطور، فإن "هذا التبجيل يجب أن يقوم على أساس قانونى".

ويتجلى أثر الفكر الليبرالى فى تكوين فوكوزاوا -بوضوح- فى مفهوم التطور الحضارى عنده، فهو يرى أن هذا التطور يودى إلى زيادة تعقد العلاقات الإنسانية وتشابكها على المستويين المحلى والعالمى سواء بسواء، ويصحب هذا التطور تشعب الوظائف الاجتماعية لكل الفئات التى تعيش فى المجتمع، فلا تستقر الأوضاع الاجتماعية على حال واحد، وتسقط كل الحواجز التى تصنف الناس حسب مولدهم، لذلك يجب النظر إلى الفرد من خلال أعماله، وليس من خلال أصله الاجتماعى، فعلى حد تعبيره: "ليست أعمال كل من انحدروا من أصول رفيعة أعمالاً طيبة بالضرورة، وليست أعمال كل من انحدروا من أصول متواضعة أعمالاً سيئة بالضرورة" وفى هذا نقد صريح للتراث الثقافى اليابانى الذى يبرز قيم الأسرة، ويركز على الروابط الاجتماعية ذات الدائرة المغلقة، ولا يعتبر الفرد إلا فى نطاق الجماعة التى ينتمى إليها- ففكرة المساواة الاجتماعية، وتقييم الفرد على أساس عمله- بغض النظر عن أصله الاجتماعى إنما كانت فكرة جديدة على العقلية اليابانية فى ذلك العصر.

لذلك كان من الطبيعى أن يشن أنصار المحافظة على التراث التقليدى حملة شعواء ضد فوكوزاوا، تصدى الأخير لها فرد عليها بمقال نشر بجريدة تشويا، جاء فيه: "إنهم يخلطون بين الأشياء بطريقة عشوائية.. فهم يفترضون أن المساواة فى الحقوق بين جميع أفراد الشعب مأخوذة من المبادئ الجمهورية، والجمهورية مأخوذة من المسيحية، والمسيحية ثقافة غربية.. وهم يفترضون أنه ما دامت ثقافة فوكوزاوا غربية، فإن نظريته الخاصة بحقوق الشعب

مستمدة من المسيحية والمبادئ الجمهورية.. ويرجع ذلك إلى رؤيتهم الأشياء من جانب واحد.. فتاجر الخمر ليس بالضرورة عاقرها، وصانع الحلوى ليس بالضرورة آكلها، ولا يجب أن نحكم على التاجر بمجرد رؤيتنا للبضاعة التي يضعها في متجره.. "وبذلك يشير فوكوزاوا إلى أن الأفكار التي يطرحها على مواطنيه، تلبى حاجة المجتمع، تماماً مثل البضاعة التي يعرضها التاجر لتلبية طلب السوق، وينفى عن نفسه تهمة الانقياد التام للأفكار الغربية.

مرحلة الحرية وحقوق الشعب

لم تنته مرحلة "التحضر والتتوير" بنهاية "جمعية السادس من عصر مايجي" فقد استمرت الفكرة الليبرالية حتى عام 1887، ولكنها اتخذت طابع التطبيق العملي، وتحولت إلى حركة سياسية -طوال السنوات العشر الممتدة من 1877 حتى 1887- على يد الجيل الجديد من الشباب الذي تأثر بما طرحه الجيل المخضرم من أفكار ليبرالية على صفحات "مجلة السادس من عصر مايجي" التي كانت نبزاً لعدد من المجالات الثقافية والفكرية ظهرت في تلك الفترة، وتميزت عن بعضها البعض من حيث القضايا التي تصدت لها، وإن اتفقت جميعاً من حيث الغاية التي استهدفت تحقيقها.

وحرر معظم تلك المجالات مثقفون ممن اعتنقوا المسيحية، وبشروا بحقوق الشعب من منطلق إيمانهم بحرية العقيدة، وتعد "مجلة الدنيا" التي حررها كوزاكي، وبدأ ظهورها عام 1880، امتداداً لمجلة "السادس من عصر مايجي" من حيث الاهتمام بالفكر الليبرالي والترويج لحقوق الإنسان، ونافست مجلة "صديق الأمة" التي ظهرت أواخر الثمانينيات ومجلة "الشمس" التي ظهرت في أواخر التسعينيات، ولم تكن "مجلة الدنيا" مجرد مجلة مسيحية ولكنها عنيت بتقديم الفكر السياسي الغربي، وعرف الفكر الاشتراكي طريقه إلى اليابان عبر صفحاتها، بينما ركزت مجلة "الفنون والعلوم الشرقية" اهتمامها على نظرية التطور (النشوء والارتقاء) وبذلك عارضت نظرية حقوق الإنسان التي استندت إليها حركة الحرية وحقوق الشعب، وقد اتخذ مفهوم مبدأ (البقاء للأصلح) دعامة للتيار الوطني المتطرف، كان سوجيوارا -أحد مؤسسي هذه المجلة- من كبار منظري الاتجاه الوطني المتطرف.

وهكذا حفل ذلك العقد (1877- 1887) بمختلف الاتجاهات السياسية والفكرية: من الليبرالية إلى الدارونية إلى الفكر المسيحي، ولكن التيارات السياسية كانت تحتل المكان الأول -من حيث الأهمية- تليها التيارات المسيحية. وبمرور الزمن غلب على الحياة الفكرية الإحساس بأن الإنسان ليس حيواناً سياسياً فحسب، بل هو مخلوق له وجدان وروح، ولديه قدرات ومهارات وفنون، كما أن له تاريخاً.

ومن الملاحظ أن الحياة الفكرية -في تلك الحقبة- دارت حول حركة المطالبة بالحياة النيابية، ثم أصبحت تركز -بعد عام 1887- حول قضية السيادة (أو مصدر السلطات) بعدما اقترب موعد صدور الدستور، واختلف المفكرون حول حق السيادة، وما إذا كان الشعب وحده مصدر السلطات، أم أن السيادة قسمة بين الشعب والحاكم، أم أن الإمبراطور وحده مصدر السلطات، أو -بعبارة أخرى- دار الجدل حول مفهوم (السيادة الشعبية) و(السيادة القومية)، وترددت أصداً ذلك الجدل على صفحات جريدتي "أخبار طوكيو ويوكوهاما" التي مثلت الاتجاه الأول، و"طوكيو اليومية" التي عبرت عن الاتجاه الآخر.

الفكرة اليابانية والفكرة الشرقية

وعلى حين علا مد العمل السياسي خلال الفترة 1877- 1887، انحسر ذلك المد خلال العقد التالي (1887- 1897) بصورة تدريجية، ورسخت أقدام الرأسمالية المستتدة إلى حماية الدولة والتي أعلنت شعار العودة إلى الفكر الياباني التقليدي، ومن ثم كان ظهور الشعور الوطني المتطرف، أو ما يمكن أن نطلق عليه "الفكرة اليابانية"، وحفلت تلك المرحلة بقضايا القيم الخلقية والدينية، وشهدت يقظة نوع من الإحساس بالذات عبر عن نفسه من خلال تطور كل من الشعور الفردي والوعي القومي.

وساد في تلك المرحلة مزيج من الاتجاهات الإصلاحية والاتجاهات الرجعية، نستطيع أن نتبين من خلال الشعبية التي حظى بها شعار "اليابان الجديدة"، ثم برز الاتجاه الوطني المتطرف في أواخر المرحلة، كذلك امتازت الحقبة بإحياء الفنون والآداب اليابانية العريقة التي كادت تهمل منذ بداية عصر مايجي.

وشهدت المرحلة مولد عدد من الجمعيات الفكرية والثقافية من بينها تلك الجمعية التي تأسست عام 1888 وكانت تصدر مجلة "اليابانيون" التي أصبحت تعرف -فيما بعد- باسم

"اليابان واليابانيون"، وفي عام 1907 أصبحت هذه الجمعية تعرف باسم "جمعية الفكر السياسي" ويعنينا هنا الوقوف على أفكار ميباكي محرر مجلة "اليابانيون" وكوجا محرر جريدة "اليابان" التي ظهرت عام 1889، وأفكار الرجلين تعبر عن الاتجاه الوطني المتطرف (السوفيتي).

أما كوجا، فقد صاغ نظرية خاصة بالقوموية، كانت وسطاً بين الشوفينية والقومية التي تدور حول محور الفرد التي عرفت لها ليبرالية القرن الثامن عشر، وذهب إلى ضرورة تأسيس حزب وطني، "فالبيت الإمبراطوري والحكومة ينتميان إلى الأمة كلها، وعلى هذا النحو تحقق الوحدة القومية، والحزب الوطني يرمى إلى تجنب الأمة شر الانقسام والذاتية، ويهدف إلى جعل السلطة السياسية القومية تركز على الرأي العام، وهو يحافظ على القوى القومية، ويعمل على تطويرها"، وذكر في كتابه "أسس السياسة" (عام 1893) أن "الحكومة الدستورية" ليست إلا وسيلة لتحقيق غاية، ولا تعد غاية في حد ذاتها في إطار الحكومة القومية.

أما ميباكي، فقد رأى في الدولة "كائن حي عظيم"، وليست مجرد "شركة" قائمة على أساس تعاقدى، إنها "الدولة اليابانية التاريخية"، وواجبات الأمة -عنده- تفوق ما لها من حقوق، لذلك كان على اليابانيين أن يبذلوا أقصى الجهد لأداء واجباتهم، لأن ذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق السعادة.

وقد أثبت اليابانيون دائماً أنهم أهل "إخلاص، وخير، وجمال" ولكن ميباكي لم يغفل الإشارة إلى عيوب اليابانيين، وفي مقدمتها -في رأيه- الغطرسة، وسيطرة أمراء المال، وهو ما يجب أن يتخلص اليابانيون منه.

وبذلك وضع هذان المفكران جذور "الفكرة اليابانية" التي نمت وترعرعت في مرحلة تالية، وإن كان اهتمامها قد انصرف إلى "الفكرة الشرقية" التي تعد -عندهما- نقيضاً للرأسمالية والإمبريالية الغربية، وتبحث في كيفية حماية اليابان والشرق من خطر الغرب وأطماعه، وكان ذلك يتسق مع سياسة اليابان عندئذ، حيث كانت تلتزم جانب الدفاع، ولم تتحول إلى التوسع إلا في أواخر تلك الحقبة.

وعبر أوكاكورا عن "الفكرة الشرقية" في كتاباته، وخاصة في "مثاليات الشرق" وفي "يقظة الشرق" فلم يكن أوكاكورا يرتاح إلى تفوق الغرب على الشرق، وقدرته على شن العدوان ولكن لم يدر بخلاذه أن يغزو الشرق الغرب: فللشرق -عنده- شخصيته الخاصة به، كما أن لليابان شخصيتها المميزة في إطار الشرق، لذلك رأى ضرورة احتفاظ الفن الياباني بسماته الخاصة "لأنه يقدم اليابان إلى العالم".

وأيقن أوكاكورا من صحة نظريته عندما زار الصين، واكتشف أن الفن الياباني لا يعتمد على تراث الصين في كل شيء، وأنه يمكن أن يكون فناً مستقلاً، وعندما زار الهند (1901)، شعر أن اليابان تحوى الكنوز التاريخية للحضارة الآسيوية، وأن تاريخ الفن الياباني هو تاريخ للمثل الآسيوية، مما يقدم الدليل على "وحدة آسيا"، لذلك رأى أوكاكورا أن من العار على اليابانيين أن يبخسوا أنفسهم حقها، ويستهيئوا بما لديهم من إمكانيات، وأن عليهم أن يحققوا ذاتهم، ولا يندفعوا نحو تقليد الغرب تقليداً أعمى، "لأن الشجرة لا تستمد قوتها إلا من قوة بذرتها"، ورغم أنه يقر بما للعصر الحديث من فضل إبراز مفهوم الحرية الفردية، نجده يمتدح ما أسماه "الحرية الشرقية" حيث يعيش الناس تحت السحاب، يفتشون الجبال، ويعتقدون قيماً أعلى مستوى من القيم الغربية القائمة على الحريات الشخصية " فعظمة آسيا تتجلى في ذلك الانسجام الذى يجمع بين الإمبراطور والفلاح".

وذهب أوكاكورا إلى أن ثمة صراعاً مستمراً بين علم الغرب ومثالية آسيا وفنها، وعزا ما اعترى التذوق الفنى من ضعف -فى عصر مايجى- إلى انتشار الصناعة والترويج للديمقراطية وتحالف المسيحية مع أسلحة الدمار، ولذلك تحتاج آسيا واليابان -فى رأيه- إلى نوع من التنسيق الداخلى لتلافى الازدواجية، حتى تصبح قادرة على مقاومة المؤثرات الغربية.

ورغم أن أوكاكورا كان ناقداً فنياً، لا يسعى لوضع نظرية سياسية تتصل بآسيا، لكنه يسوق الأفكار فى إطار تحليل الظواهر الحضارية التى حظيت باهتمامه، إلا أن الفاشية اليابانية جعلت منه -فيما بعد- "نبي النظام الجديد لشرق آسيا العظمى".

فكرة تقديس الدولة

وشهد العقد الأخير من عصر مايجي (عصر النهضة اليابانية) علو مد "الفكرة اليابانية" نتيجة التوسع الإمبريالي الذي شنته اليابان على جيرانها، وتحولت تلك الفكرة إلى تقديس كامل للدولة، مهد له القانون المدني الذي صدر عام 1898، وجعل لأرباب العائلات اليد العليا على أفرادها، فلا يستطيع أحد أفراد الأسرة أن يبرم أمراً دون الحصول على موافقة رب الأسرة، بما في ذلك الزواج واختيار بيت الزوجية، وأصبح لمن يخلف (كبير العائلة) في الرياسة حق وراثة ثروة الأسرة باعتباره راعياً لها، وجعل للأب سلطة مطلقة على زوجته وأبنائه، وظل هذا القانون سارياً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وكان من الطبيعي أن يتجه المشرع إلى وضع كل السلطات في يد أرباب العائلات فيما يتصل بشئون عائلاتهم، فقد كان ذلك يعكس التراث الياباني التقليدي، كما يعكس النظام السياسي الذي يجعل من الإمبراطور كبيراً للعائلة اليابانية (الأمة) وبذلك تفرقت السبل بالتجربة اليابانية ونظام الدولة الحديثة بالمفهوم الغربي.

وبرزت ثلاثة اتجاهات في الفكر القومي الياباني، الذي ضرب بجذوره في أعماق التراث التقليدي، عبرت عن المفهوم العائلي للدولة، نجملها فيما يلي:

1. اتجاه يعد "العائلة" ركيزة الدولة اليابانية، ويرى في قيم المجتمع وأخلاقياته امتداداً لقيم الأسرة وأخلاقيتها، فينادى بالولاء للحاكم باعتباره واجباً أخلاقياً يعادل الولاء لرب الأسرة، ويجعل من الشعور الوطني نوعاً من الانتماء العائلي.
2. اتجاه يربط بين الولاء للدولة والعائلة، وبين "تقديس الأسلاف" الذي ركزت عليه التربية - في ذلك الحقبة - على نحو يقوم على الربط بين حقائق التاريخ والأساطير، فاليابان "بلد الآلهة" تحكمها أسرة مقدسة، انحدرت من صلب الآلهة.
3. اتجاه ينسج التراث الأسطوري في صورة "عبادة الدولة" مستفيداً بما أستقر في وجدان الناس من عقائد متوارثة بعد صبغها بالصبغة السياسية.

وساعد على رواج هذه الاتجاهات والتفاف الناس حولها، انتصار اليابان في الحرب الصينية- اليابانية، والحرب الروسية- اليابانية، واتجاه البعض إلى تفسير تلك الانتصارات

فى إطار فكرة "الأمة المقدسة" وعبر عن تلك الاتجاهات هوزومى الذى صاغ الإطار النظرى لفكرة تقديس الدولة.

انحدر هوزومى من أسرة من الساموراي، وتأثر بوالده الذى كان معلماً للتراث القومى، وتخرج فى جامعة طوكيو الإمبراطورية عام 1883، ثم أوفد إلى ألمانيا -فى العام التالى- لدراسة النظم السياسية والتاريخ، فتأثر بالفكر القومى الألمانى، ولكنه نظر إليه من زاوية فكرية، ساهم التراث اليابانى التقليدى فى صياغتها بنصيب أكبر مما ساهم به الفكر الغربى، وعبر عن آرائه على صفحات جريدتى "طوكيو اليومية" و"بريد المثقف"، فرفض النظريات الخاصة بسيادة الشعب منذ كان طالباً بجامعة طوكيو.

وبعد عودته إلى اليابان (1889) نشر مقالاً شهيراً بعنوان "عقيدة الدولة المطلقة" فسر فيه الدستور اليابانى من وجهة نظر الفكر السياسى الألمانى، فامتدح الشمولية واستهجن الاتجاه الفردى، ونادى بضرورة ذوبان الفرد فى الدولة، وناقش -فى مقال لاحق- القانون المدنى اليابانى، فامتدح تركيزه على "الأسرة"، ورأى فيه مفتاح الخير للبلاد، لأن اتجاه المشرع إلى إبراز مكانة الفرد من قبل، ساعد -فى رأيه- على نمو الرأسمالية اليابانية بالصورة التى أدت إلى اتساع الهوة بين الغنى والفقير. ولما كانت اليابان "بلد عبادة الأسلاف، فنظامها الاجتماعى يقوم على العائلة، ومن ثم تتبع السلطة من قانون الأسرة، وما الدولة إلا امتداد لنظام العائلة".

وتبلور فكر هوزومى -عند عام 1896- حول فكرة تقديس الدولة التى عبر عنها فى أحد مقالاته بقوله: "... إن بلادنا كانت منعزلة -فى رأى- منذ زمن بعيد، ولذلك لم تربطها علاقة صداقة بالدول الأجنبية، واستطاعت بلادنا بفضل مشاعرها القومية الفريدة أن تحتفظ بنظامها الاجتماعى والسياسى لما يربو على الألف عام. وتلك المثل الفريدة هى السبل التى تشكلت عن طريقها عادات وتقاليد وقيم مجتمعنا، وهى مثل ترجع أصولها إلى عقيدة أسلافنا، ومن ثم يحتل الإمبراطور فى بلادنا مكانة رب العائلة، وتمتد مبادئنا الخلقية العظيمة المستمدة من أسلافنا إلى من يرجع إليهم أصل أمتنا وطاعة من يمثل أسلافنا -رب عائلتنا- هو ما يجب أن ندين به للأسرة الإمبراطورية التى يرجع إليها أصل أمتنا".

وذهب إلى أن تطبيق المفهوم الياباني للعائلة يضيف قدسية على الإمبراطور، لارتباطه بعبادة الأسلاف التي تشكل ركيزة العقيدة اليابانية، "فحول العرش تتجمع أرواح أجدادنا" وبذلك ربط هوزومي بين الدولة القومية الحديثة، ومفهوم الولاء الإقطاعي المستمد من الكنفوشية الذي كان لا يزال قوياً في اليابان، وهو ما يعنيه بقوله: "الولاء للإمبراطور - رب العائلة اليابانية- وطنية وحب للوطن".

وانعكست أفكار هوزومي على برامج التعليم الياباني في السنوات الأخيرة من عصر مايجي، وطوال عصر طائشو، فاهتمت وزارة التعليم بإدخال مناهج التربية الخلقية في جميع مراحل التعليم، ووضعت لها كتب دراسية خاصة أشرف هوزومي على تأليفها، ومن ثم شارك في وضع أصول الاتجاهات الشوفينية التي غلبت على الحياة الفكرية السياسية في اليابان حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وخلقت تربة صالحة لنمو الفاشية.

وهكذا كان التطور الفكري في عصر مايجي (عصر النهضة) يموج بتيارات عديدة، بعضها يعكس المؤثرات الغربية كالليبرالية والمسيحية والاشتراكية وهي تيارات غلبت على الحياة الفكرية في النصف الأول من ذلك العصر، في مرحلتى "التحضر والتتوير" و"تقوية الجيش وإثراء الأمة" وهما المرحلتان اللتان بلغ التأثير بالغ الغرب فيهما ذروته، وتحول التيار القومي - في النصف الثانى من عصر مايجي- إلى اتجاه شوفينى يستمد ركائزه من الفكر التقليدى القديم، ويقدم إطاراً نظرياً لحركة التوسع الإمبريالى التى بدأتها اليابان فى تلك الحقبة، وحققت فيها نجاحاً كبيراً من الطريق أمام ذلك التيار الفكرى الذى استقر على تقديس الدولة على أساس نظرية ربطت بين التاريخ والأساطير والعقائد الموروثة، وراح يصوغ من ذلك كله إطاراً للدولة الحديثة، وكان ذلك التناقض الخطير الذى عاشه جيل ذلك العصر، وهو الجيل الذى نشأ فى مجتمع أسرف فى الاقتباس من منجزات الحضارة الحديثة، بقيم مستمدة من عصر الإقطاع، فعانى مثقفو عصر مايجي أزمة نفسية انعكست على الأدب، الذى حفل بمواقف الصراع بين الأسرة والفرد، حيث تكون الغلبة دائماً للأسرة.

ونستطيع أن نبين ملامح ذلك الصراع الكامن تحت سطح المجتمع فى أعمال ناتسومي سوسيكى (1867-1916). فى روايته "ماذا بعد؟" يصف انطباع بطل الرواية الشاب عن أبيه، فيقول:

"تلقى والده تعليمه على النحو الذى كان ينشأ عليه الساموراي قبل عصر مايجى.. وما تعلمه الأب أصبح يغير حقائق الحياة اليومية، ولكنه ما زال يعتقد فى صلاحية تلك القيم، التى تربي عليها -لكل العصور-، رغم أن ظروف الحياة أثبتت عكس ذلك، فقد تغير أسلوب حياته بتغير ظروف المعيشة، حتى أصبح واقعه اليوم لا يكاد يشبه واقع الأمس إلا قليلاً، رغم أنه لا يشعر بذلك التغيير ولا يرب أنه يظن أن تربيته العسكرية الصارمة هى سر نجاحه ولكن دايسكى (الابن الشاب) ينظر إلى الأمور بصورة أخرى. فكيف يستطيع المرء تلبية حاجات الحياة العصرية من خلال قيم إقطاعية، إنه مهما بذل من جهد، فالصراع بينه وبين نفسه واقع لا محالة".

ويتجلى ذلك التباين بين ما حققته اليابان من تطور عصرى، وبين القيم التقليدية للمجتمع الإقطاعى فى رواية أخرى كتبها شيمازاكي طوسون (1872-1943) بعنوان "الوصية الوهمية"، صور فيها موقف المجتمع -فى عصر مايجى- من طبقة المنبوذين الذين لم يتقبلهم المجتمع رغم إلغاء النظام الطبقي القديم -قانوناً- ومنحهم حقوق طبقة العامة، فبين لنا الطريقة المزرية التى عومل بها معلم ناجح يحظى باحترام وتقدير تلاميذه، ويعترف زملاؤه ومدير المدرسة بكفاءته، عندما يكتشفون أصله الاجتماعى القديم، نتيجة اضطرابه الاعتراف لهم بذلك (رغم وصية والده له بكتمان انتمائه للمنبوذين) ورغم تمسك التلاميذ بمعلمهم، فصل من وظيفته واضطر إلى الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما دام المجتمع اليابانى ينكره، ولا يعترف بأداميته، فضلاً عن الاعتراف بخدماته لوطنه.

ومهما كان الأمر، فإن هذا الصراع بين جيل الشباب الذين تفتحت أعينهم على مجتمع (عصرى) يعيش بقيم إقطاعية بالية، لم يكن يستطيع التعبير عن سخطه بصراحة مطلقة، لأن أحداً من اليابانيين لم يكن يجرؤ على الجهر بمناسبة قيم المجتمع العداوى دون أن يجد نفسه فى مواجهة تهمة الخيانة للدولة، ودون أن يعد خارجاً على عقيدة الأمة اليابانية، وقد تحمل المثقفون اليابانيون عبء هذه المعاناة نتيجة التناقض بين واقع الحياة، وقيم المجتمع رداً طويلاً من الزمان.

خاتمة

تعرض الشرق الأقصى لضغوط الغرب فى صورة موجة إمبريالية اجتاحت المنطقة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتمثلت تلك الضغوط فى حربين شنتهما بريطانيا على الصين، وأقامت -مع غيرها من الدول الأوروبية- علاقاتها مع الصين على أساس ما عرف "بدبلوماسية الزوارق الحربية" ولعبت تلك السياسة دوراً هاماً فى إجبار اليابان على فتح موانئها للتجارة الدولية، كما تمثلت تلك الضغوط فى التحديات التى واجهت الأسس التقليدية لثقافة البلدين (الصين واليابان) نتيجة لزحف المؤثرات الغربية -من علوم، وأفكار وأنماط حياة وغيرها- على تلك المنطقة.

وتصدت كل من الصين واليابان للضغوط الغربية بوسائل متشابهة كالنفور، والعداء، والتركيز على التراث التقليدى، ثم التسليم بتفوق الغرب فى الثروة والقوة.. ولكنهما اختلفا من حيث أسلوب الاستجابة لتحدى الغرب.. فى الصين، وقفت الكنفوشية سداً منيعاً فى طريق إدخال أى تغيير على السياسيات والأفكار، مما أدى إلى قيام نوع من (وحدة الهدف) بين الرجعية الصينية والقوى الأجنبية صاحبة الامتيازات. وترتب على ذلك تداعى النظام الإمبراطورى وانطلاق عصر الثورات.

أما فى اليابان، فقد نجح القوم فى (استخدام البرابرة لمواجهة البرابرة)، فاستفادوا من علوم الغرب وثقافته فى صياغة مشروع للنهضة رمى إلى بناء دولة (حديثه)، على درجة من القوة تمكنها من الوقوف مع الغرب على قدم المساواة، ومن ثم تفرقت السبل باليابان والصين، فعلى حين اتجهت الأولى نحو التصنيع وإقامة أداة عسكرية عصرية قوية، وقعت الأخرى فريسة للفاقة والحروب الأهلية والأطماع التوسعية للدول الكبرى، بل بلغت المحنة ذروتها عندما هزمت الصين أمام اليابان.

وكانت النهضة اليابانية (عصر مايجى) تعبيراً عن الطريق الذى اختارته اليابان بفضل قيادتها السياسية التى انتهجت سبيل الإصلاح، ونجحت فى تحقيقه واتخذت منه أداة لمواجهة التحدى الغربى، ولذلك كانت تجربة النهضة اليابانية تجربة فريدة، لم تجذب أنظار الباحثين فحسب، بل كانت موضع جدل دار بينهم حول تحديد طبيعة المجتمع اليابانى فى

ذلك العصر، شارك فيه المؤرخون اليابانيون فيما بعد، وعكست تحليلاتهم للتجربة المنطلقات الثقافية والفكرية التي جاءوا منها.

ورغم تعدد الاتجاهات فى تفسير النهضة اليابانية الحديثة، فقد خلقت استجابة اليابان للتحدي الغربى مجتمعاً جديداً، ألقينا الضوء عليه فى الفصول السابقة من هذا الكتاب، وبذلك استطاعت اليابان أن تتعامل مع الدول الغربية على قدم المساواة، على حين بقى المجتمع الصينى -الذى واجه نفس التحدى- على ما هو عليه، متمسكاً بتلابيب القديم، رافضاً للغرب ولكل ما يأتى به.

ولما كانت تجربة النهضة اليابانية تشغل بال المثقفين العرب، وكثيراً ما يشار إليها باعتبارها "نموذجاً" يمكن الاهتداء به فى علاج ما شاب نهضة أمتنا من أوجه القصور، يجب أن نتوقف أمام سؤال قد يعن للقارئ: إلى أى مدى يمكن أن تفيد البلاد النامية (أو ما كان يسمى بالعالم الثالث) بتجربة النهضة اليابانية، وما مدى إمكان تكرار التجربة فى بلاد "شرقية" أخرى؟!

يروج بعض الكتاب السياسيين اليابانيين لإمكانية استعادة بلاد العالم الثالث التى تتلمس طريقها إلى النهضة، وتسعى سعياً حثيثاً لتتبنى اقتصادياتها، من تجربة النهضة اليابانية، ويصب هذا الرأى -عندهم- فى الاتجاه القومى اليابانى الموروث من ذلك العصر، من حيث قدرة اليابان على النهوض بالشرق، والدور الحضارى الذى يقع على عاتق اليابان لتمدين الشرق الذى كان جوهر الدعاية المصاحبة للتوسع اليابانى الإمبريالى فى آسيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولكننا لا نشارك أولئك الكتاب الرأى، فقد اتخذت تجربة النهضة اليابانية مساراً فريداً -يرجع إلى ظروفها التاريخية الخاصة- يجعلها نموذجاً لا يمكن أن يتكرر تكراراً نمطياً، لعوامل عدة، من بين هذه العوامل أن اليابان تمكنت من تنمية وتكوين سوقها الوطنية المستقلة الخاصة بها -إلى حد ما- فى أواخر عصر طوكوجاوا بالقدر الذى جعل النمو الاقتصادى الحديث ممكناً، وفتح الطريق أمام الانتقال إلى المرحلة الرأسمالية بفضل ما حققه رأس المال التجارى اليابانى من تراكم أغنى البلاد عن اللجوء إلى الممولين الأجانب على نطاق واسع،

على نحو ما حدث في مصر -مثلاً- على عهد محمد سعيد باشا والخديوى إسماعيل، أما بلاد العالم الثالث -في آسيا وأفريقيا- فكانت مستعمرة أو شبه مستعمرة، ومن ثم كانت أسواقها ترتبط بالسوق العالمية (والإمبريالية خاصة) حيث تضخ فوائض اقتصادها في خزائن بنوك الدول الأوروبية التي تفرض عليها هيمنتها: وكان على تلك البلاد أن تسعى لتستقل بسوقها الوطنية أولاً، بما يترتب على ذلك من تغير في طبيعة الإنتاج الذى يقتصر على إنتاج المواد الأولية فى الأغلب والأعم، ولا يتحقق ذلك إلا بإعادة هيكلة الاقتصاد وتعديل توجهاته تعديلاً جذرياً وهو أمر من الصعوبة بمكان.

ومن أهم عوامل تميز تجربة النهضة اليابانية عن ظروف بلاد العالم الثالث، أن اليابان استطاعت - فى ظروف تاريخية معينة- أن تتحول إلى قوة إمبريالية، ومن ثم استطاعت أن تحقق نمواً اقتصادياً سريعاً، بفضل ما نهبت من ثروات البلاد الآسيوية التى وقعت تحت نيرها، وخاصة كوريا والصين وبذلك اعتمدت اليابان فى نموها الاقتصادى المتصاعد على نهب موارد الشعوب التى وقعت تحت نيرها، أما بلاد العالم الثالث فكانت ضحية النهب الإمبريالى، وكان تخلفها نتيجة طبيعية لما تعرضت له من استنزاف لمواردها الاقتصادية.

وأخيراً، نجحت اليابان فى توظيف تراثها الثقافى الذى يرقى إلى مستوى العقيدة (الشنطو) فى تعبئة اليابانيين لخدمة مشروع النهضة فى إطار من التضحية ونكران الذات، جعل من معوقات سياسة التنمية أمراً غير ذى بال، وأدى إلى تجنب البلاد الكثير من المخاطر الاجتماعية المصاحبة للنمو الرأسمالى.

ومن ثم لا تعد تجربة النهضة اليابانية نموذجاً تقيد به شعوب العالم الثالث، وتتخذ منه مثلاً يحتذى به، فليس هناك نمط واحد للهيكل الاجتماعى فى تلك البلاد، وإنما تتعدد الأنماط وتختلف باختلاف تلك المجتمعات عن بعضها البعض ولعل أهم ما يمكن الاستفادة به من تجربة النهضة اليابانية بالنسبة لبلاد العالم الثالث هو ذلك النجاح الملحوظ الذى حققته التجربة اليابانية فى هضم المؤثرات الثقافية الغربية وتمثلها فى نسيج جديد من الثقافة الوطنية، يوفر سبيل الاستفادة منها وتوظيفها لخدمة مشروع النهضة.

المراجع

(أ) مراجع عربية

- رءوف عباس حامد: المجتمع اليابانى فى عصر مايجى، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعى، القاهرة 1980، الطبعة الثانية، نهضة الشرق، القاهرة 1997، الطبعة الثالثة، مريت للنشر، القاهرة 2000.
- رءوف عباس حامد: التنوير فى مصر واليابان، دراسة مقارنة لفكر رفاة الطهطاوى وفوكوزاوا بوكيتيش، مريت للنشر، القاهرة 2001.

(ب) مراجع إنجليزية مختارة

- Beasley, W.G: The Meiji Restoration, Stanford University Press, USA 1972.
- Goodment (ed.): Imperial Japan and Asia, Re-assessment, New York 1967.
- Hamilton, D.G: Modern Japan and Shinto Nationalism, New York 1963.
- Lock Wood, W.W: The Economic Development of Japan, Princeton University Press, USA 1968.
- Pule, K.B: The New Generation in Meiji Japan, Problems of Cultural Identity 1885- 95, Stanford, California 1969.
- Reischauer, R.K: Japan Government Politics, New York 1939.